

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لبنانيون

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

(حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية)

«تخيل ونقد»

قدّمه
محسن إبراهيم



دار الطليعة - بيروت

لماذا.. منظمة الأسيلاكين البنانيين؟

(حركة القوميين العرب ومن الفاشية الى الناصرية)

«مخاضيل وننتد»

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟

(حَرَكَةُ الْقَوْمِيَّينَ الْعَرَبِ مِنَ الْفَاشِيَّةِ إِلَى الْنَاصِرِيَّةِ)

«تَحْلِيلٌ وَنَقْدٌ»

قَتَمَ لَهْ
مَحْسَنُ بَرَاهِيم

دَارُ الطَّلِيْعَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ
بَيْرُوتَ

(حقوق الطبع محفوظة)

الطبعة الأولى

شباط (فبراير) ١٩٧٠

المقدمة

تغطي « الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة » الصادرة عن الفريق الماركسي اللينيني الذي أعلن انفصاله عن حركة القوميين العرب في لبنان وتأسيس « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ، القسم الأكبر من هذا الكتاب ^(١) .

وتتناول الوثيقة بالنقد مجمل أفكار وممارسات فرع الحركة اللبنانية خلال مراحل تطوره المتعاقبة :

أولاً - الحركة في مرحلة نشوئها وممارساتها الفاشية الأولى على امتداد فترة الخمسينات : حيث تتناول الوثيقة بالتحليل الاطار القومي العام الذي كان يجمع فروع حركة القوميين العرب كلها على أرضية إيديولوجية وسياسية وتنظيمية واحدة ، والذي نشأ ضمنه فرع الحركة اللبناني وتطور خلال السنوات العشر

(١) ألحقت بهذه الوثيقة الاساسية - في القسم الاخير من الكتاب - وثيقتان فرعيتان :
١ - « البيان السياسي الشامل » الصادر عن اليسار في مجمل فروع حركة القوميين العرب بتاريخ العاشر من شباط ١٩٦٩ ، والذي شكل خطوته الاساسية الأولى على طريق الانفصال النهائي عن الحركة شكلاً ومحتوى .

٢ - البيان الذي اصدره الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية وفرع حركة القوميين العرب الفلسطيني بتاريخ الحادي والعشرين من شباط ١٩٦٩ معلناً تأسيس « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » . لهاتين الوثيقتين أهمية تاريخية في نطاق الالمام بالتطورات التي أدت الى تصفية حركة القوميين العرب .

الأولى لقيامه . كما تتناول بالتحليل الخصوصيات الموضوعية والذاتية اللبنانية التي حكمت نشوء ومسيرة هذا الفرع خلال تلك المرحلة .

ثانيا - فرع الحركة اللبنانية في مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن صفوفه منذ مطالع الستينات حتى هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ : وفي هذا القسم تتضمن الوثيقة تحليلا لطبيعة الانعطاف « الاشتراكي » البورجوازي الصغير الذي شهدته مجمل فروع حركة القوميين العرب تحت تأثير التجربة الناصرية وتأميمات عام ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة . وهي تلقي ضوءاً تحليلياً نقدياً على النتائج اللبنانية التي ترتبت على هذا الانعطاف ، والتي تمثلت في الأفكار والممارسات التي اطلقها فرع الحركة في لبنان حول الوضع اللبناني ، والتطورات التي جابهها على صعيد تحالفاته ومواقفه السياسية . وفي هذا المجال تتوقف الوثيقة أمام مسائل رئيسية ثلاث :

١ - التحليل الذي صاغته الحركة حول الوضع اللبناني في أعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ من منظور « نظرية تدخل الدولة » وتراكم « الاصلاحات الجذرية » كطريق لإحداث تغيير بنيوي في طبيعة النظام الرأسمالي اللبناني يتجه بلبنان نحو « الاشتراكية » ! وهو التحليل الذي كان يلتقي مع نظرية « التطور اللارأسمالي » التي قالت بها بعض اقسام الحركة الشيوعية العالمية وإلتزمها الحزب الشيوعي اللبناني .

٢ - المناقشات التي جرت بين حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني خلال تلك الفترة تحت الشعار الذي رفعته الحركة آنذاك : « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » .

٣ - تجربة « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » التي دخلتها الحركة واسهمت فيها على امتداد عام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ .

ثالثاً - فرع الحركة اللبناني في مرحلة ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ : وفي هذا القسم تتناول الوثيقة بالتحليل الاتجاهات الجذرية التي بدأت تظهر في اوساط يسار حركة القوميين العرب بكل فروعها ، بعد هزيمة حزيران . كما تتوقف طويلاً أمام المناقشات التي سادت فرع الحركة اللبناني وتوجت بالمؤتمر القطري الذي عقده هذا الفرع في مطلع عام ١٩٦٨ . وهو المؤتمر الذي أعلن موافقته على تحليل الوضع العربي بعد هزيمة ٥ حزيران كما طرحه يسار حركة القوميين العرب عموماً ، وأعلن التزامه المبدئي والرسمي بالماركسية اللينينية منتهياً في مناقشاته للوضع اللبناني الى تحليل طبقي سياسي أوردت الوثيقة أبرز خطوطه .

وتتناول الوثيقة بعد ذلك بمجل التطورات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي عاشها فرع الحركة اللبناني على امتداد عام ١٩٦٨ ، في بيئة الصراع الذي بدأ يتبلور ضمن حركة القوميين العرب بكل فروعها بين اليسار الطامح الى الانفصال عن تاريخه في الحركة ، وبين التكتل اليميني الذي كان يرتد نحو مواقع نشأته الأولى ذات الأفق البورجوازي اليميني . ثم تشرح الوثيقة تفاصيل واتجاهات الصراع الداخلي الذي عاشه فرع الحركة اللبناني والذي انتهى - في النصف الأول من عام ١٩٦٩ - بعملية فرز تنظيمي حاسمة شكلت خطوة أساسية وهامة على طريق تصفية البنية التقليدية للحركة في لبنان وتأهيل عناصرها واطاراتها الطليعية لتوليد منظمة ماركسية لينينية جديدة منفصلة جذرياً عن حركة القوميين العرب بكل ما مثلته وما رمزت اليه تاريخياً .

ومن ذلك كله تنتهي الوثيقة الى إعلان خروج الفريق الماركسي اللينيني نهائياً من تحت اسم « حركة القوميين العرب » وانضوائه ضمن تنظيم سياسي جديد (منظمة الاشتراكيين اللبنانيين) كنقطة انطلاق نحو انتهاج طريق جديد متحرر كلياً من أثقال الخمسة عشر عاماً الماضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة .

ما هي القيمة « التاريخية » لهذه الوثيقة ؟

إن الفريق اليساري الذي أعلن تأسيس « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » لم يكن تجمعا بلا ماض سياسي أو تاريخ حزبي سابق . بل كانت له تجربة طويلة في تنظيم سياسي بورجوازي استمر يضخ على امتداد خمسة عشر عاماً أفكاراً وممارسات لا يمكن الخلاص منها بمجرد التخلي عن اسم واتخاذ اسم آخر . ولم يكن اندفاع هذا الفريق اليساري نحو اعلان التزامه بالماركسية اللينينية وانضوائه ضمن تنظيم سياسي جديد ، كافياً كي يمنحه صك البراءة من تجربته السياسية السابقة . بل كان مطلوباً منه أن يحدد نفسه أولاً وبصوت عال بالنسبة لتلك التجربة بالذات ، لأن اعدامها والالتفاف عليها بغموض كان معناه ببساطة أن الفريق اليساري الخارج من حركة القوميين العرب قد يستمر حاملاً رسوبياتها على صعيد الفكر والممارسة ، ولن يجديه عندئذ إلحاحه اللفظي على الماركسية اللينينية وتكرار براءته من اسم الحركة .

لقد كان ذلك الفريق اليساري مطالباً أولاً وفي الأساس بإخضاع تجربته في الحركة لحاكمة نقدية صارمة ، لأن مثل هذه الحاكمة كانت فمره الوحيد نحو فكر جديد وممارسة جديدة يمكن أن يكتسبها فعلاً جدارة الانضواء تحت راية الماركسية اللينينية الثورية . وقد أتت الوثيقة تعكس الجهد الذي بذله هذا الفريق اليساري لتحديد موقف واضح من ماضيه السياسي وتاريخه الحزبي السابق .

إلا أن كون الوثيقة تتخذ من نقد وتحليل تجربة حركة القوميين العرب إطاراً لها ، لا يعني أن نقد الحركة يلخص كل أهميتها ويوجز كل اغراضها . ان تجربة حركة القوميين العرب قد حلت في الوثيقة ونقدت بمنهج طبقي تاريخي لم يغفل عن رؤيتها ومحاميتها على أرضية تحليلية عامة تناولت الوضع العربي واللبناني خلال مرحلة تمتد من مطالع الخمسينات حتى الآن . ومن هنا أتت الوثيقة تحمل -

علاوة على نقد الحركة - الأفكار والمواقف الراهنة للفريق الماركسي اللبناني الذي أعلن تأسيس منظمة الاشتراكيين اللبنانيين . وهي تشكل بهذا المعنى برنامجاً تأسيسياً للمنظمة يوضح :

١ - هويتها الايديولوجية ، ليس فقط من خلال اعلان الالتزام بالماركسية اللينينية ، بل عبر تحليلات يمكن الاستناد اليها للحكم على مدى جدية و« ثورية » هذا الالتزام ، وموقعه من الأفكار والتيارات الاصلاحية والانتقائية التي تعج بالادعاءات الماركسية اللينينية اللفظية سواء في لبنان أو في العالم العربي .

٢ - رؤياها للأوضاع التاريخية والراهنة في حركة التحرر الوطني العربية ، بما تفتحه من آفاق وما تطرحه من مهام على مجمل أطراف اليسار العربي الثوري .

٣ - تحليلها الطبقي السياسي للوضع اللبناني ، بمختلف تظاهراته واتجاهات تطوره الموضوعي بالعلاقة مع ما تشهده المنطقة العربية من تحولات .

٤ - الاتجاهات العامة لخطة النضال الوطني الطبقي ، السياسي والمطلي ، التي تعتبرها المنظمة مستجيبة لحاجات المرحلة الراهنة من التطور الموضوعي في لبنان ، ومتلائمة مع قدرات اليسار الثوري ومخاضه الجديد .

٥ - فهم المنظمة لموضوع « بناء حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان » ، وموقفها من الحزب الشيوعي اللبناني القائم ، ورؤياها للعلاقة مع الفرق الماركسية اللينينية الأخرى ، ونظرتها الى مسألة وحدة اليسار العربي الثوري .

وإذا كان ما تضمنته الوثيقة من مواقف حول هذه الموضوعات ما زال يشكل مجرد خطوط أولية تعوزها الدقة في الكثير من الحالات ، إلا أنها تؤلف مع ذلك مدخلاً محدداً لنضال نظري وسياسي وتنظيمي هو الذي سوف يقرر مدى جدارة المنظمة على أن تكون - بالعلاقة مع العناصر اليسارية الطليعية الأخرى -

قوة دافعة على طريق بناء حزب الطبقة العاملة في لبنان .

إن ما تضمنته الوثيقة — التي تؤلف القسم الأكبر من هذا الكتاب — ليس نهاية المطاف في خط التطور الفكري لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين . انه مجرد أساس أولي لجهد لاحق لا بد أن تأتي نتائجه أكثر دقة ونضجاً واكتمالاً .

ان النضال النظري يبدو، في هذه المرحلة من تطور لبنان السياسي والاجتماعي وتجاه ما يفرزه اليسار التقليدي بقيادة الحزب الشيوعي من أفكار وممارسات ، الحلقة المركزية التي يتوقف عليها الى حد بعيد مصير الحلقات الأخرى السياسية والتنظيمية .

وهذا الكتاب ليس إلا خطوة على الطريق ...

محسن ابراهيم

الفصل الأول

حركة القوميين العرب في مرحلة نضورها وممارستها الفاعلية على امتداد الخمسينات

تمهيد

في مطلع عام ١٩٦٩ حقق اليسار في مختلف فروع حركة القوميين العرب خطواته الأساسية الأولى على طريق الانفصال النهائي عن الحركة شكلاً ومحتوى. فبعد سلسلة التطورات الحاسمة التي شهدتها تلك الفروع على امتداد عام ١٩٦٨ ، أتى البيان المركزي المشترك الصادر عن اللجنة التنفيذية القومية في شباط ١٩٦٩ يعلن فك العلاقة بين الفصائل اليسارية وبين عيين الحركة في كل الأقطار العربية .

وقد انتهى ذلك البيان المشترك الى جملة نتائج كان أبرزها :

١ - ان القضية لا تنتهي بالنسبة لليسار عند حدود اعلان انفصاله التنظيمي عن عيين الحركة ، بل ان قدرة اليسار على الانفصال في الفكر والممارسة عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الاصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية ، أن ذلك هو الذي سوف يحدد مدى قدرة هذا اليسار على تجاوز محتوى حركة

القوميين العرب جذرياً وانتهاج طريق ممارسة سياسية ثورية جديدة بأفق طبقي وإيديولوجي ماركسي لينيني . وذلك لا يتحقق الا بنضال حازم يشنه اليسار ضد كل ما تحذر اليه في واقعه الراهن من افكار وممارسات بورجوازية صغيرة . والخطوة الاولى المطلوبة على هذا الطريق تتمثل في ضرورة مبادرة اليسار في كل فرع من فروع الحركة الى اجراء عملية تحليل نقدي لطبيعة نشأة وتطور الحركة ، وطبيعة البنى والافكار التي حكمت سلوكها . أن صدور وثيقة تحليلية نقدية شاملة لآوضاع الحركة في كل قطر عربي هو المدخل الصحيح لتحقيق انفصال اليسار في هذا القطر عن تاريخه في حركة القوميين العرب .

٢ - ان انفصال اليسار في كل قطر عربي عن المضمون الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخياً ، لا يكتمل الا بانفصاله عن الشكل ايضاً ، فلا يمكن لليسار الذي اعلن التزامه بالماركسية اللينينية أن يبقى عاملاً تحت اسم حركة القوميين العرب ، لان هذا الاسم سوف يبقى يرمز على الدوام إلى مضامين متناقضة مع أفكار اليسار وتوجهاته الجذرية الجديدة . ولذلك فان اليسار المنفصل عن مضمون الحركة في كل قطر عربي مطالب ايضاً بالانفصال عن اسمها ، وبتجديد نضاله تحت اسم جديد متوافق مع طبيعة برنامجه ومع الظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر واطواع بقية فصائل اليسار فيه .

ان تلك الخطوط التي حددها البيان المركزي المشترك الصادر في شباط ١٩٦٩ ، كانت تفرض على التنظيم الماركسي اللينيني الخارج من حركة القوميين العرب في لبنان ، ان يارس وقفة نقدية شاملة أمام ما مثلته الحركة تاريخياً على الصعيد اللبناني ، لأن انفصاله النهائي عن هذا التاريخ لا يتم ألا عبر تصفية حساباته مع ماضي الحركة تصفية قاطعة وواضحة وعلمية .

أن مجرد خروج التنظيم الماركسي اللينيني الجديد عن حركة القوميين العرب في لبنان لا يلغي ماضي هذه الحركة ولا يعدمه ، ولا بد كي يدخل التنظيم الجديد

الى توجهاته وممارساته التطبيقية الثورية من أن يحدد موقعه وموقفه بدقة تجاه كل الأفكار والممارسات التي سادت فرع الحركة اللبناني في مراحل تطوره المتعاقبة .

ومن هنا كانت سلسلة المؤتمرات والاجتماعات الحزبية الموسعة التي انعقدت على امتداد عام ١٩٦٩ وانتهت الى بلورة تحليل نقدي شامل لتاريخ حركة القوميين العرب في لبنان منذ نشوئها في مطلع الخمسينات وحتى انفصال التنظيم اليساري عنها واعلانه انتهاج طريق جديد بأفق ماركسي لينيني مناقض لكل مسيرتها السابقة .

وفي هذه الوثيقة ، يقدم « التنظيم الماركسي اللينيني » تحليله النقدي هذا ، محددا في الوقت نفسه هويته الايديولوجية والسياسية الراهنة والاسم الجديد الذي سوف يناضل تحته على طريق الاسهام ، مع كل فصائل اليسار الثوري ، في بناء حزب الطبقة العاملة : حزب الماركسية اللينينية الثورية في لبنان .

الاطار القومي العام

كي نستطيع الالمام « بخصائص » نشأة حركة القوميين العرب في لبنان ، وطبيعة أفكارها وممارساتها على امتداد فترة الخمسينات ، لا بد من وقفة سريعة أمام الأطار القومي العام الذي تأسست ضمنه الحركة في لبنان وتطورت خلال السنوات العشر الأولى من عمرها . فان هذا الأطار القومي العام الذي كان يجمع فروع حركة القوميين العرب كلها على أرضية إيديولوجية وسياسية وتنظيمية واحدة ، كان يشكل الخلفية التي نشأ فرع الحركة اللبناني وتطور بالاستناد اليها . ومن هنا يصبح ضروريا ، من أجل فهم صحيح لتاريخ هذا الفرع ، القاء نظرة تحليلية على طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي الأصل لحركة القوميين العرب بمجمل فروعها ، في مرحلة نشوئها وممارساتها الفاشستية الأولى .

وان المنهج العلمي في دراسة طبيعة النشأة الطبقيّة والايدولوجية لحركة القوميين العرب ، يفرض أولاً التعرف على أبرز التطورات التي كانت حركة التحرر الوطني العربيّة قد بدأت تشهدها خلال تلك المرحلة . فان تحليل موقع نشوء حركة القوميين العرب بالنسبة لهذه التطورات ، هو وحده الكفيل بتحديد حقيقة « الدور التاريخي » الذي كانت مرشحة لتأديته فعلياً . ولا أهمية هنا على الاطلاق لكل الادعاءات الذاتية التي أحاطت بها الحركة نفسها عند نشوئها ، اذ أن الحقائق الموضوعية المموسة تبقى هي الحكم الأول والأخير .

لقد نشأت الحلقات الأولى لـ « القوميين العرب » في مطلع الخمسينات ، وسط أوضاع عربية كانت تشهد مخاضاً طبقياً وايدولوجياً وسياسياً بدأت معه حركة التحرر الوطني العربيّة تنتقل الى موقع تاريخي جديد .

ان الجناح التقدمي من الطبقة البورجوازية الصغيرة هو الذي بدأ يتقدم ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مروراً بالنكبة الفلسطينية ، لاحتلال مواقع القيادة على رأس حركة التحرر الوطني العربيّة . ولقد شكل صعود هذا الجناح التقدمي ، بأحزابه وحلقاته العسكرية ، منطلقاً لتجديد برنامج الثورة الوطنية الديمقراطيّة في أكثر من بلد عربي ، بعد أن كانت القيادات « الوطنية » البورجوازية الكبيرة قد انتهت الى الأفلاس والسقوط في مستنقع التحالف مع الأقطاع والاستعمار .

ومن موقع طبقي مضاد لتحالف الاستعمار والأقطاع والبورجوازية الكبيرة ، كانت حركة التحرر الوطني العربيّة بقيادة أحزابها وحلقاتها العسكرية البورجوازية الصغيرة التقدمية ، تكتسب أفقها الإيدولوجي القومي الثوري والاشتراكي الديمقراطي الاصلاحى . وهو الافق الذي عبرت عنه أفكار حزب البعث العربى الاشتراكي وشعاراته « الوحدة والحرية والاشتراكية » كما عبرت عنه مفاهيم حركة ٢٣ يوليو في مصر وشعاراتها « المبادئ الستة » وشعارات الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

وعن هذا الأفق الايديولوجي البورجوازي الصغير التقدمي ، انبثق برنامج حركة التحرر الوطني العربية وانطلقت نضالاتها على امتداد فترة الخمسينات :

١ - النضال ضد الاستعمار بأشكال وجوده المختلفة : النفوذ السياسي والاقتصادي الاجنبي ، الاحتلال والاحلاف والمشاريع « الدفاعية » الغربية ، الامتدادات الطبقية الرجعية المحلية .

٢ - التحريض السياسي الطبقي ضد الاقطاع والبورجوازية الكبيرة وانظمة الحكم الرجعية الممثلة لتحالفها ، واستنهاض العمال والفلاحين لمحاربة هذه الانظمة ، تحت قيادة البورجوازية الصغيرة وفي ظل برنامجها .

٣ - المناادة بالاصلاح الزراعي ، وبتطويق المواقع الاقتصادية للبورجوازية الكبيرة ، وبتحقيق تحولات ديمقراطية ، اجتماعية وسياسية ، موجبة لمصلحة « الجماهير » وذات مضمون تقدمي بورجوازي صغير .

٤ - الالتزام بشعار تحرير فلسطين ، وربط الصراع العربي الصهيوني بالنضال الوطني الديمقراطي ضد الاستعمار وانظمة الحكم المحلية الممثلة للتحالف الطبقي الرجعي على الأرض العربية .

٥ - الدعوة الى الوحدة العربية بمضمون تحرري تقدمي معاد للاستعمار ولتحالف الأقطاع والبورجوازية الكبيرة ، ومحاربة المشاريع « الوحدوية » الرجعية والمشبوهة (الاتحاد السوري العراقي ، مشاريع الهلال الخصيب ... الخ) .

٦ - المناادة بالجهبة الوطنية أطارا يضم كل القوى السياسية الممثلة للتحالف الوطني الطبقي العريض ، والمؤهلة للالتزام هذا البرنامج والنضال تحت راياته .

تلك هي بإيجاز ابرز التطورات الطبقية والايديولوجية والسياسية التي كانت تفعل فعلها في الوضع العربي عندما نشأت حركة القوميين العرب ، في مطلع

الخمسينات . فما هو الموقع التاريخي الذي احتلته الحركة موضوعياً عند نشأتها ، بالنسبة لهذه التطورات وبصرف النظر عن كل الادعاءات الذاتية ؟

التكوين الايديولوجي الأصلي للحركة

لقد تشكلت الحلقة الأولى المؤسسة لحركة القوميين العرب في الجامعة الأمريكية ببيروت من بضعة عناصر من أبناء البورجوازية المتوسطة والصغيرة (تنتمي إلى عدد من الأقطار العربية) ، كانت محاولتها الحزبية الجديدة نوعاً من الامتداد لنشاطها في منظمة ارهابية سابقة هي « كتائب الفداء العربي » . لقد نشطت هذه المنظمة في أعقاب النكبة الفلسطينية عام ٤٨ في سلسلة من محاولات الاغتيال لشخصيات سياسية وعسكرية كانت المنظمة تعتبرها ذات اسهام شخصي مباشر في الخيانات التي رافقت الهزيمة العربية أمام الغزو الصهيوني . ولقد كانت هذه المنظمة بالفكر الذي حركها وبالممارسة الارهابية التي أنتهجتها ، نموذجاً لردود الفعل الفاشية التي كثيراً ما تظهر في أوساط الجناح الأيمن من الطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة في محاولة للرد بأفكار العنف العاري من أي مضمون ثوري ، على الأزمات الاجتماعية العميقة التي تولدها الهزائم والإنهيارات الكبرى .

والحقيقة أن ظهور الاتجاهات الفاشية ، فكراً وممارسة ، في المنطقة العربية لم يكن يتغذى من النكبة الفلسطينية وحدها كحادث تاريخي ، بل أن جذور هذه الاتجاهات كانت ترقى إلى سنوات طويلة سابقة على عام ٤٨ . فخلال الثلاثينات والأربعينات شهدت هذه المنطقة بروز اتجاهات ومنظمات قومية كانت تتطلع بإعجاب إلى النموذج الفاشي الأوروبي وتحاول أن تستلهم منه برنامجاً لانتفاضة قوة « تعيد للأمة العربية مجدها ومكانها في التاريخ » !

إن الأفكار التي رافقت نشأة حركة القوميين العرب كانت تمثل استمراراً

لهذا التقليد الفكري الفاشي الذي أتت نكبة فلسطين تكسبه حيوية وهمية وتغذيه بدفعة عاطفية جديدة . وإذا كانت المصادر الفاشية قد لعبت الدور الأساسي في صياغة أفكار الحلقة الأولى المؤسسة لحركة القوميين العرب ، فإن البيئة الثقافية التي عاشت ضمنها هذه الحلقة وهي على مقاعد الدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت كانت تصوغ لها اتجاهاتها السياسية المباشرة تحت وصاية نفر من أساتذة الجامعة العرب كانوا رواداً في تصدير الفكر اليميني إلى المنطقة العربية .

إن مناخ الجامعة الأمريكية الفكرية والسياسي ، المعبأ ضد الشيوعية والمبشر بالنظريات القومية اليمينية والرأسمالية ، كان - بالإضافة إلى المصادر الفكرية الفاشية - المنبوع الذي نهل منه مؤسسو الحركة أفكارهم وصاغوا من خلاله نظراتهم السياسية الأولى .

وهذا الأفق الايديولوجي الفاشي نشأ « القوميون العرب » ضمن حركة التحرر الوطني العربية ليشكلوا جناحها الأيمن ، وليتناقضوا بالتالي مع ما بدأ يسودها من أفكار قومية ثورية واتجاهات اشتراكية ديمقراطية إصلاحية .

وعن هذا الأفق الايديولوجي الفاشي انبثق برنامج الحركة السياسي عند قيامها ليمثل ، بطابعه البورجوازي اليميني ، خطوتين إلى الوراء بالنسبة للبرنامج الوطني التقدمي البورجوازي الصغير الذي كانت حركة التحرر الوطني العربية قد « انتقلت » تاريخياً إلى مرحلة النضال تحت راياته .

فما هو بالضبط الموقع الذي أتى برنامج الحركة السياسي يحتله ، وما هي أبرز خطوطه واتجاهاته ؟

١ - الإنكار المطلق لموضوع الصراع الطبقي ، ومناهضة كل تحريض سياسي طبقي مضاد للإقطاع والبورجوازية الكبيرة ومتجة نحو تعبئة « الجماهير »

للنضال ضد الأنظمة الرجعية ، على اعتبار أن كل إثارة للصراع الطبقي « من شأنها أن تفتت وحدة الأمة وتخرب معركتها القومية » !!

والمناداة تبعاً لذلك بالانصراف عن كل ما له مساس بالمطالب الطبقة السياسية والاقتصادية التي كانت تؤلف ، بمجموعها ، المضمون الاجتماعي التقدمي لبرنامج حركة التحرر الوطني العربية بأفقه البورجوازي الصغير (الإصلاح الزراعي ، تطويق المواقع الاقتصادية للبورجوازية الكبيرة ، تحقيق تحولات ديمقراطية اجتماعية وسياسية موجهة لمصلحة الجماهير) . فالحركة كانت ترى في هذه المطالب إثارة لمعارك جانبية وفرعية « من شأنها تبديد الجهد القومي الأساسي الذي يجب أن يظل منصرفاً للنضال ضد التجزئة والاستعمار واليهود » ! وقد فهمت الحركة هذا « النضال » فيها مقطوع الجذور تماماً عن العلاقات الاجتماعية الطبقة السائدة لتخرج من ذلك بنظرية « المرحلية في النضال » ، وهي نظرية كانت تقسم « العمل القومي » إلى مرحلتين منفصلتين تاريخياً : مرحلة سياسية تستهدف « توحيد كيان الأمة وتحقيق التحرر من الاستعمار وتصفية الكيان اليهودي » ، وفي هذه المرحلة فإن الأمة كلها بجميع طبقاتها - وباستثناء بعض « العملاء والخونة » الذين ينبغي عزلهم - يجب ان تناضل لتحقيق هذه الأهداف . وبعد إنجازها تأتي مرحلة ثانية هي مرحلة « البناء الاجتماعي » وفيها يصبح ممكناً « الالتفات إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بعملية بناء المجتمع القومي » . وهذا المجتمع القومي الذي كانت تتحدث عنه الحركة « يجب أن يبنى ليس انطلاقاً من مصالح طبقية - فالقومية تنفي وجود الطبقات - بل على أساس مصلحة الأمة ككل ودون اتخاذ مواقف مسبقة تصنف الناس إلى طبقات ذات مصالح محددة ومتعارضة » ! .

٢- وانطلاقاً من هذه الأفكار ذات الطبيعة الفاشية الصارخة ، كان من الطبيعي أن تمارس الحركة في ظل « شعار التحرر » الذي رفقه سياسة عداء للإستعمار مشخنة بالثغرات . فعجزها عن تحليل الظاهرة الامبريالية المرتبطة جديلاً بتحالف

الاقطاع والبورجوازية الكبيرة المحلية ، كل ذلك قد جعل من سياستها المناهضة للاستعمار سياسة مفرغة من أي مضمون وطني طبقي تقدمي ، وأقرب إلى الموقف السياسي العاطفي الذي يحوم فوق العلاقات الاجتماعية الطبقية السائدة حيث تكمن بالفعل القواعد والامتدادات الحقيقية للاستعمار .

٣ - وفي فهمها الخاص لشعار تحرير فلسطين ، كانت الحركة منسجمة أيضاً مع التقليد الفاشي الذي استمدت منه تكوينها النظري الأصلي . فلقد مارست سياسة توتير لفظي عنصري بدائي لموضوعة الصراع العربي الصهيوني ، وعجزت عن التقدم خطوة حقيقية واحدة في طريق تحليل الحركة الصهيونية علمياً واكتشاف العلاقة الجدلية بينها وبين المصالح الرأسمالية للامبريالية العالمية بكل امتداداتها وقواعدها الطبقية في الوطن العربي .

وهكذا تميزت الحملة التي شنتها الحركة لابرار ضخامة « الخطر اليهودي » بالتشديد على أن هناك تطابقاً تاماً بين اليهودية والصهيونية ، « فكل يهودي صهيوني ولا يعكس » ، وعلى أن الصراع مع اسرائيل ليس صراعاً مع الحركة الصهيونية بل هو حرب فناء أو بقاء مع كل اليهود في كل أنحاء العالم . كما عنيت الحركة بالالحاح على الفكرة القائلة « أن هناك فوارق جوهرية بين الحركة الصهيونية وبين معسكر الامبريالية والرأسمالية العالمية » ، وأنه من الخطأ تبعاً لذلك دمج معركتنا مع اسرائيل بمعركة التحرر الوطني العربي التي نخوضها ضد الاستعمار وحلفائه في المنطقة ، « فلا بد أن تبقى الحربنا مع اليهود مكانتها البارزة وخصائصها المتميزة » . كما شددت الحركة في كل نشراتها الفلسطينية على أنه لا طبقية في حربنا مع الصهيونية ، فتجاه اسرائيل تتساوى كل الطبقات ويقف العرب موقفاً قومياً يتخطى ويذيب كل الحدود والفوارق الطبقية .

هذه الأفكار التي عبى بها شعار تحرير فلسطين ، كانت تعتبرها الحركة أبرز السمات النظرية التي تميزها عن الأحزاب القومية الثورية والقوى الوطنية الأخرى .

والحقيقة أن تلك الأفكار كانت تمثل ، بيمينيتها البدائية ، أكثر من مجرد خطوتين إلى الوراء بالنسبة للمضامين التقدمية النسبية التي كان شعار تحرير فلسطين قد أكتسبها على يد الفصائل الثورية في حركة التحرر الوطني العربي .

ورغم اعتقاد الحركة بأن ما صاغته من أفكار « متميزة » حول الخطر الصهيوني ، كان يكسبها « خصوصية فلسطينية تاريخية » لا تتوفر لدى الآخرين ، فإن هذه الخصوصية كانت في الواقع مجرد وهم ذاتي . فالحركة لم تستطع ، بأفكارها اليمينية المتخلفة هذه ، أن تطرح أي برنامج متقدم خاص لنضال فلسطيني - عربي يميزها عن الآخرين ، بل تلخص كل اسهامها الخاص على الصعيد الفلسطيني في اطلاق شحنات من التشنج العاطفي والتوتر اللفظي العنصري كان شعار « الثأر » الذي رفعته الحركة أوضح تجسيد لها .

٤ - ولقد كان من الطبيعي أن تفرز النظرية القومية الفاشية ، بما انطوت عليه من رفض مطلق لموضوعة الصراع الطبقي ، موقفاً تجاه مسألة الوحدة العربية انزلت معه الحركة إلى ارتكاب أخطاء سياسية تاريخية أسهمت في عزلها عن مجرى النضال الوحدوي التقدمي الحقيقي على امتداد فترة الخمسينات .

لقد اندفعت الحركة إلى ممارسة سياسة وحدوية رومانطيقية ضبابية تميزت بالالحاح اللفظي الشديد على قضية الوحدة . وهكذا ارتفعت في أوساط الحركة شعارات : « الوحدة بأي ثمن » .. و « الوحدة أولاً والوحدة آخرأ » ، والوحدة قبل كل شيء وفوق أي شيء » ... و « الوحدة طريق التحرر ومفتاح لكل المعضلات التي يواجهها المجتمع العربي » ... الخ ..

إن هذا الموقف الوحدوي الرومانطيسي العاطفي ، جعل الحركة عاجزة عن رؤية شعار الوحدة في سياقه التاريخي الصحيح ، وبمضامينه الطبقيّة التقدمية المتصلة بمجمل الصراعات التي كانت حركة التحرر الوطني العربية تخوضها ضد

تحالف الاستعمار والاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية . ومن هنا كانت تلبس الأخطاء السياسية المباشرة التي ارتكبتها الحركة حين انزلت - على سبيل المثال - إلى تأييد مشاريع الوحدة السورية العراقية في فترة كانت خلالها حركة التحرر الوطني العربية تحارب هذه المشاريع المشبوهة وطنياً وترى فيها محاولات لمد نفوذ الحكم الملكي الاقطاعي العراقي وحلف بغداد إلى سوريا . كما أن فرع الحركة الأردني عجز ، عام ١٩٥٨ ، عن اتخاذ موقف فوري مناهض للاتحاد الهاشمي ، بل انزل إلى تأييده معتبراً أن كل خطوة اتحادية أو وحدوية ، بصرف النظر عن مضمونها السياسي والطبقي ، هي خطوة إلى الأمام ينبغي القبول بها والنضال من داخلها ! .

وحين وقفت الحركة موقف التأييد الكامل لقيام الجمهورية العربية المتحدة ، فإنها لم تكن ترى في دولة الوحدة الجديدة محتواها الثوري البورجوازي الصغير ، بل رأت فيها دولة القوة (طرفي الكاشة حول إسرائيل) فاندفعت لتأييدها بهذا المنظار أساساً . لقد كان شعار « الوحدة بأي ثمن وبأي مضمون » يفرض نفسه هنا أيضاً على الموقف المؤيد للوحدة السورية المصرية والذي اتخذته الحركة بلا تردد .

٥ - ان هذه المواقف اليمينية كانت تضع الحركة على هامش شعار « الجبهة الوطنية التقدمية » بل وفي موقع متعاكس معه في كثير من الأحيان . فلقد رفضت الحركة هذا الشعار كصيغة لقاء بين القوى السياسية الممثلة للتحالف الوطني الطبقي العريض ، واتخذت موقفاً مبدئياً ثابتاً يرفض الدخول في أية جبهة تكون منفتحة على الشيوعيين في أي قطر عربي .

لقد كان العداء للشيوعية واعتبارها « أحد الأخطار الرئيسية على النضال القومي » سمة بارزة من سمات التبشير السياسي الذي مارسه الحركة على امتداد فترة الخمسينات .

.. وكان هذا الموقف ينسجم تماماً مع طبيعة تكوينها الفاشي وسياساتها اليمينية وتناقضها الأصيل مع كل فكر اشتراكي علمي .

التكوين الطبقي للحركة و « دورها » السياسي على امتداد الخمسينات

ولقد كان من الطبيعي أن يفرز الفكر القومي الفاشي والبرنامج السياسي اليميني للحركة ، استقطابات وانحيازات طبقية متوافقة معه عمادها الأساسي عناصر من « البورجوازية الكبيرة » ذات المصالح والمواقع الوطنية الجزئية ، وبعض أبناء العائلات الاقطاعية والارستقراطية المنهارة من الذين رأوا في العمل مع « القوميين العرب » وسيلة لتجديد وارضاء طموحهم السياسي . ومن هذه العناصر تشكلت الاطارات الأساسية للحركة - على امتداد مرحلة الخمسينات - في معظم الأقطار التي استطاعت الوصول إليها . وذلك ليس معناه أن الحركة لم تضم في صفوفها خلال تلك المرحلة إطارات - ولو محدودة - ذات تكوين طبقي بورجوازي صغير . ولكن جيوب البورجوازية الصغيرة التي استقطبتها الحركة كانت تتميز بنحدرها من الأوساط المتخلفة ثقافياً من هذه الطبقة . وقد بدا ذلك طبيعياً في مرحلة كانت فيها للجنح التقدمي البورجوازي الصغير في المشرق العربي حزبه التاريخي (البعث) المعبر عن صعوده وطموحاته الجذرية ، بحيث لم يكن هناك أي مبرر يمكن أن يدفع بهذا الجناح إلى الارتباط بحركة القوميين العرب ذات الأفق الايديولوجي الفاشي والبرنامج السياسي اليميني . ولذلك لم تنجذب إلى الحركة إلا الجيوب البورجوازية الصغيرة ذات الدور الهامشي والتكوين الثقافي الأكثر تخلفاً . كما أن القسم الأكبر من هذه الجيوب التي احتوتها الحركة لم تستطع استقطابه إلا من بين الطلاب في سن المراهقة . وكان الاستقطاب يجري هنا بأشكال وأساليب وطقوس عاطفية فاشية تصلح أسلحة للعمل مع طلاب يجتازون سن المراهقة . وكانت الكثرة الساحقة من هذه

الاطارات الطلابية تغادر الحركة في لحظة تخرجها الدراسي ويمجرد انفتاحها على أوساط سياسية أخرى .

إن ذلك النمط من الاستقطاب الطبقي الذي دارت الحركة في حلقاته المفرغة خلال الأعوام العشرة الأولى لتأسيسها ، كان يحدد لها حجم وطبيعة دورها السياسي في المشرق العربي . لقد كان هذا الدور هامشياً بأقصى ما يمكن أن تنطوي عليه كلمة « الهامشية » من معان . بل نستطيع القول أن الحركة فشلت حتى في أن توجد ، إلا في الاقطار التي كان « الجناح الوطني » من البورجوازية المتوسطة والكبيرة يفتقد فيها الحزب المعبر عن أفكاره ومصالحه الوسطية المتذبذبة بين معسكري « الثورة والثورة المضادة » .

ففي سوريا حيث كان للبورجوازية الصغيرة التقدمية حزبها التاريخي (البعث) وإلى جانبه الحزب الشيوعي بنفوذ في أوساط المثقفين والعمال والطلاب ، وحيث كان للاقطاعية حزبها القوي (حزب الشعب) بينما كان الجناح الوطني البورجوازي يعبر عن أفكاره ومصالحه من خلال بعض أوساط الحزب الوطني و « كتلة خالد العظم » ، في سوريا لم تتمكن الحركة من النمو والانتشار ، ومن الدخول في الحياة السياسية السورية ، فبقيت كلياً على هامش الأحداث طيلة فترة الخمسينات ، وانتهت من رحلتها هذه عام ١٩٦٠ بما لا يتجاوز الخمسة عشر عضواً من أبناء العائلات البورجوازية والارستقراطية الدمشقية .

وفي العراق ، وبوجود حزب الطبقة العاملة التاريخي (الشيوعيون) وحزب البعث المنتشر في أوساط مثقفي الطبقة الوسطى في المدن ، كان حزب الاستقلال يمثل « الجناح الوطني » من البورجوازية وكانت الحركة في مواقفها السياسية أكثر تخلفاً منه وعلى يمينه في معظم الأحيان . فلقد استطاع حزب الاستقلال أن يدخل في تحالفات جبهوية مع الشيوعيين والبعث و « الوطني الديمقراطي » ،

بينما كانت الحركة تلهث حاملة راية مكافحة الشيوعية على هامش العمل السياسي الوطني كلياً . وحتى عام ١٩٥٨ لم يكن تنظيم الحركة العراقي يتعدى بمجموعه العشرين عضواً ، يعيشون عزلة سياسية خانقة .

أما في الكويت والأردن فإن دور الحركة السياسي اتخذ حجماً مختلفاً عن « دورها » في كل من سوريا والعراق ، وكان ذلك مرتبطاً في الأساس بخصائص الظروف الطبقيّة السياسية المتميزة في كل من البلدين .

ففي الكويت أفرزت الثروة البترولية المتدفقة ظروفاً طبقية موضوعية جديدة (الغنى السريع والعريض) فشكّلت طبقة بورجوازية تجارية كانت البنى السياسية والادارية التقليدية للنظام العشائري الحاكم أضيق من أن تستوعب مصالحها الجديدة النامية . وهكذا شهدت الكويت ظاهرة تناقض سياسي جزئي بين التجار والشيوخ . وكان الجناح المتنور من التجار يحس بالحاجة إلى التكتل سياسياً دفاعاً عن مصالحه ، فوجد في حركة القوميين العرب بفكرها وبرنامجها السياسي اليميني ضالته . وهكذا ، وبغيا بآية فصائل أو تنظيمات سياسية سابقة ، شكّل القوميون العرب ركن الحركة الوطنية في الكويت وتحلقت حولهم أوساط واسعة من البورجوازية التجارية الكبيرة والمتوسطة بدأت تخوض بهم ومن خلاهم معاركها السياسية لتحديث النظام العشائري وتطويره . ومن هنا استمد فرع الحركة الكويتي « دوره السياسي الضخم » . ولم يكن من قبيل الصدف أن يتقلص هذا الدور إلى ما يشبه الصفر خلال السنوات الأخيرة . فلقد زالت « الحاجة » كما يبدو إلى حركة القوميين العرب ، بعد أن ضاقت شقة التناقض الجزئي بين البورجوازية التجارية الكويتية النامية وبين النظام العشائري الذي اندفع على طريق تحديث بنيته وتطوير أجهزته واساليب ممارسته للسلطة .

وفي الاردن (بصفتيه الشرقية والغربية) ، وبوجود أحزاب بورجوازية

صغيرة وعملية (البعث ، الشيوعيون) وبغياح حزب بورجوازي عصري ،
تمكنت البدايات الأولى لحركة القوميين العرب من أن تشق طريقها وسط الجناح
المتنور من الطبقة البورجوازية الكبيرة فمثلت أفكاره ومصالحه ، وتشكلت
منه أطاراتها القيادية الأساسية . ومن هنا كان ينبع « الدور السياسي البارز »
للحركة ؛ وهو دور كانت تحكمه على الدوام أفكار ومصالح الجناح البورجوازي
الكبير المتنور والمتذبذب بين معسكري « الثورة والثورة المضادة » .

وهكذا ... من الاسهام في معركة طرد غلوب .. إلى تموين الوزارات
الاردنية المتعاقبة بعد عام ١٩٥٧ بوزراء قضوا خدمتهم السياسية الأولى على رأس
اطارات وتنظيمات حركة القوميين العرب ... هكذا كانت الحركة تمارس
دورها « الفريد » في الحياة السياسية الاردنية خارج وعلى هامش الجبهة الوطنية
التقدمية التي قادت نضالات الجماهير التحررية والديمقراطية حتى سقوط الوزارة
الوطنية بالانقلاب الرجعي عام ١٩٥٧ .

العلاقات التنظيمية في الحركة شكلاً ومضموناً

إن هذا التكوين الطبقي السياسي لحركة القوميين العرب ، بأهم فروعها ،
قد أفرز على امتداد الفترة ما بين مطلع الخمسينات وبداية الستينات ، علاقات
تنظيمية متطابقة معه شكلاً ومضموناً على الصعيدين القطري والقومي .

إن الطابع العام لهذه العلاقات كان طابعاً فاشياً صارخاً . لقد أفرزت تلك
المرحلة تشكيلات تنظيمية في مختلف فروع الحركة كانت تقف على رأسها مجموعة
قيادات بيروقراطية عاجزة تقف تفكير الحركة وسلوكها السياسي وحياتها
الحزبية حسب أوضاعها الذاتية وبما يضمن لها حق الوصاية المطلق . هذه الأوضاع
البيروقراطية التي لم ينج منها أي فرع من فروع الحركة كانت يتوجها وضع
بيروقراطي عام على الصعيد القومي ، يحتل قمته « مركز » يقوم بدوره بعملية

ثّقنين وضبط لتفكير الحركة وسلوكها السياسي وحياتها التنظيمية في كل الأقطار حسب أوضاعه الذاتية أيضاً .

ومما كان يسهل الممارسة البيروقراطية للمركز على كل الفروع ، الطبيعة الهامشية للحركة خلال تلك المرحلة . فلم تكن هناك تجارب عمل حزبي فعلية في الأقطار لها أصالتها وخصائصها المرتبطة فعلاً بالأوضاع القطرية المموسة ، بل كانت هناك مجموعات حزبية محدودة العدد والأثر تعيش ، على هامش أقدنية ومجاري الصراع السياسي الطبقي الناشب في المنطقة ، حياة داخلية مغلقة على نفسها تحكمها هموم ومشاكل تنظيمية شخصية وتفصيلية كانت تجد حلها ومنتههاها في نمط العلاقة البيروقراطية الأبوية التي كان المركز يمارسها بالنسبة لسكافة الفروع .

وهكذا كانت العلاقات التنظيمية ، بشكلها ومضمونها البيروقراطي الفاشي ، افرازاً متطابقاً مع طبيعة تكوين الحركة طبقياً وإيديولوجياً خلال تلك المرحلة من عمرها . أي بكلمة أخرى لم يكن هناك أي تناقض حقيقي بين أشكال العلاقات التنظيمية البيروقراطية الفاشية السائدة قطرياً ومركزياً ، وبين مضمون بنية الحركة النظرية والطبقية ، ولذلك لم تشهد العلاقات التنظيمية أية أزمات حقيقية أو انفجارات مدوية خلال تلك المرحلة .

تلك هي بإيجاز حدود الاطار القومي العام الذي كان يجمع فروع حركة القوميين العرب كلها على أرض إيديولوجية وسياسية وتنظيمية واحدة . وضمن هذا الاطار العام والاستناد إليه تأسس فرع الحركة اللبناني وتطور خلال السنوات العشر الأولى لقيامه .

فما هي الخصوصيات الموضوعية والذاتية اللبنانية التي حكمت نشوء ومسيرة هذا الفرع خلال تلك المرحلة ؟

الفصل الثاني

فرع حركة القوميين العرب في لبنان :
خصائص نشأته وتكوينه وممارسته
خلال فترة الخمسينات

الأطار الموضوعي لنشوء الحركة في لبنان

ضمن أي وضع سياسي طبقي نشأ فرع حركة القوميين العرب في لبنان
وتطور على امتداد الخمسينات ؟

من دراسة التطور التاريخي للموس للوضع الطبقي اللبناني ، يتضح أن
البورجوازية اللبنانية قد نشأت ونمت في الأصل على هامش المصالح الاستعمارية
التي كانت ترى في لبنان مدخلا للامتداد والانتشار الى منطقة المشرق العربي .
إن هذه المصالح الاستعمارية ، التي أظهرت اهتمامها المبكر بلبنان حتى عندما
كان في أطار الامبراطورية العثمانية (أحداث ١٨٦٠) ، كانت تحدد للبورجوازية
اللبنانية منذ البداية طبيعة الدور الذي يمكن ان تلعبه وهو دور الوسيط ما بين
السوق الرأسمالية العالمية من ناحية ولبنان والمنطقة العربية من ناحية ثانية .

لقد تطورت البورجوازية اللبنانية وثمت ضمن جدلية تاريخية طرفها الأول :
الصلة العضوية بالمصالح الامبريالية وسوقها الرأسمالية ، وطرفها الثاني : العلاقة
الوثيقة بالمنطقة العربية التي كان الاستعمار يتطلع اليها كمنجم للمواد الخام
وكسوق لتصريف المنتجات المصنعة .

لقد نشأت البورجوازية اللبنانية كطبقة كومبرادورية خاضعة للاستعمار ،
ولكنها كانت مسوقة في الوقت نفسه إلى توثيق ارتباطها بالوضع العربي كي
تستطيع لعب دور الوسيط والتقاط الفتات المتساقطة من عملية النهب الامبريالية
للمنطقة العربية .

إن انقسامات الطبقة البورجوازية اللبنانية كانت تستمد جذورها من هذه
الجدلية التاريخية ، كما أن الصراعات بين أقسامها المختلفة كانت تتجه دائماً نحو
حل التناقض الناشئ ، بفعل التغيرات الطارئة على الوضع الدولي والعربي ، ما
بين الارتباط العضوي بالمصالح الامبريالية والعلاقة المطبوبة بالمنطقة العربية .

وهكذا فعندما كانت البورجوازية الاسلامية تنادي بالوحدة العربية قبل
« الاستقلال » ، إنما كانت تعكس مطامحها في مد نشاطها التجاري الى البلدان
العربية المجاورة التي كانت بورجوازياتها « الوطنية » تلتقي مع مصالح الاستعمار
البريطاني في توحيد دول المنطقة تحت نفوذه المباشر (مشروع سوريا الكبرى) .

أما البورجوازية المسيحية التي كانت ، تاريخياً ، أشد ارتباطاً بالمصالح
الفرنسية فإنها بدأت تتطلع هي أيضاً ، في أواخر عهد الانتداب الفرنسي ، الى
البلدان العربية المجاورة حيث « المجال الطبيعي » لنشاطها التجاري . وكانت
المصالح البريطانية قد بدأت تصبح أكثر تأثيراً في المنطقة العربية ، وأكثر
قدرة بالتالي على خدمة مصالح البورجوازية اللبنانية يمينها الاسلامي
والمسيحي .

وهكذا ولدت « الحركة الاستقلالية » في ظل العطف البريطاني الذي كان يعكس المنافسة القائمة آنذاك بين الدولتين الاستعماريتين : فرنسا وبريطانيا . وكان « الاستقلال » ثمرة اللقاء في مناخ ذلك العطف ، بين البورجوازية الاسلامية والمسيحية . ان هذا « الاستقلال » لم يكن بالطبع جزءاً من ثورة وطنية أو تنويرية . فالبورجوازية اللبنانية الكومبرادورية (ينحازيها الطائفيين) كانت أعجز من أن تنشئ استقلالاً حقيقياً أو تحقق مهام التحرر الوطني الديمقراطي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولذلك « فالاستقلال » لم يحمل معه تحريراً فعلياً من الاستعمار (لقد جرى استبدال نفوذ استعماري بنفوذ استعماري آخر) ، كما لم يحمل معه تهديماً للنظام السياسي اللبناني الذي كانت أسسه قد أرسيت قبل حوالي ثلاثة أرباع القرن في ظل الحماية الأجنبية .

إن الفتنة الطائفية التي افتعلها الاقطاع عام ١٨٦٠ برعاية وتشجيع الدول الأوروبية كانت قد انتهت إلى وضع نظام سياسي جديد هو نظام المتصرفية بموجب بروتوكول ١٨٦١ . وهكذا انتقل لبنان من مرحلة تنافس الامارات الإقطاعية شبه المستقلة الى نوع من الوحدة المركزية تعتمد على الطائفية التي تحولت الى مؤسسة ادارية وسياسية . إن نظام المتصرفية لم يحمل معه زوالاً للنظام الاقطاعي ، بل تحول الاقطاع الى أشكال جديدة بعد أن استهلك شكله القديم القائم على تنافس الاقطاعيات شبه المستقلة . وهكذا نشأت ارسقراطية ادارية جديدة ذات اصول اقطاعية ومرتبطة بالطائفية .

ومن هنا فان « الدولة اللبنانية » التي تم وضع أسس تكوينها بنظام المتصرفية كانت ثمرة زواج الطائفية والاقطاعية السياسية .

وعندما تسلمت فرنسا سلطة الانتداب بمقتضى معاهدة سايكس - بيكو كرست نظام الاقطاع السياسي الطائفي وسنت القوانين التي تحميها على الصعيد الاداري والسياسي الانتخابي . وهكذا اكتمل ذلك النظام وتبلور في ظل

الانتداب، بالمجالس النيابية التي انشئ أول مجلس منها عام ١٩٢٢، وبالوزارات التي تشكلت اولها عام ١٩٢٦ . وكانت تلك المجالس والوزارات تتألف من العائلات الاقطاعية على قاعدة التوزيع الطائفي .

إن البورجوازية اللبنانية التي عقدت صفقة « الاستقلال » مع بريطانيا عام ١٩٤٣ ، لم تكن تجسد نفسها في تناقض تاريخي مع نظام الاقطاع السياسي الطائفي هذا . ذلك انها لم تولد مع ثورة على الاقطاع بل نشأت امتداداً له في بعض شرائحها ، كما انها كانت تتغذى في نموها وتطورها أساساً من الهامش البسيط الذي تركته لها مصالح الاستعمار المسيطرة على المنطقة كي تلعب من خلاله دور الوساطة والسمسة وصلة الوصل مع المشرق العربي . وهكذا قبلت البورجوازية اللبنانية نظام الاقطاع السياسي الطائفي وتعاقدت معه في « ميثاق وطني » أتى يمثل التسوية التي حددت مضمون « الاستقلال » عند قيامه . لقد قامت هذه التسوية « خارجياً » على أساس « رفض الانتداب الأجنبي ورفض الوحدة العربية أيضاً » وعلى أساس « الاعتراف بكيان لبنان المستقل وبوجه عربي لهذا الكيان » . كما قامت التسوية « داخلياً » على أساس توزيع مؤسسات النظام السياسية والادارية (الوظائف والمناصب العليا والمقاعد النيابية والوزارية) بين مختلف الطوائف حسب نسبة معينة .

وهكذا كانت التسوية الطائفية الاطار السياسي الذي أتى يكرس ويحمي مصالح كل القوى الداخلية والخارجية المتشاركة في اقتسام غنائم « الاستقلال » .

فالدول الاستعمارية وجدت في هذه التسوية مجالاً للاعتماد على القاعدة الطائفية في تقوية نفوذها وسيطرتها السياسية والاقتصادية . والطبقة البورجوازية التجارية والمالية وجدت في الاقطاعية السياسية الطائفية المتخلفة أفضل نظام يغطي سيطرتها واستغلالها الطبقي وينحها الحرية الاقتصادية المطلقة التي كانت بحاجة اليها . وتربط كل ذلك عضويًا : النظام السياسي الذي تشكل على

أساس الطائفية ، ومصالح الدول الاستعمارية ، ومصالح الطبقة البورجوازية التجارية والمالية والزعامات السياسية التقليدية التي تمثل هذه الطبقة في اصولها الاقطاعية القديمة .

إن الطائفية بحكم هذا الترابط العضوي ، أصبحت مؤسسة سياسية ذات مضمون اقتصادي طبقي يؤمن لأصحاب المصالح جميعاً استمرار سيطرتهم ونفوذهم . وهكذا غدت الطائفية « البناء الفوقي السياسي والايديولوجي » لنظام تحالف الطبقة البورجوازية مع الاقطاع السياسي .

وفي إطار هذا البناء الفوقي كانت البورجوازية اللبنانية تمتص وتجاهل كل أزماتها الداخلية وكل التطورات الطارئة حول لبنان في الخارج ، دولياً وعربياً .

الحركة القومية في لبنان : خصائص نشأتها وتكوينها

إن فترة الخمسينات شهدت على الصعيدين الداخلي والخارجي تطورات كانت ذات أثر هام على طبيعة تشكل الوضع الطبقي اللبناني واتجاهاته السياسية .

إن البورجوازية اللبنانية التي كانت الحرب العالمية الثانية قد وفرت لها فرصة استثنائية لتحقيق أرباح عريضة تراكمت على شكل رساميل نقدية ، اندفعت لتوظيف هذه الرساميل في قطاع الخدمات الذي بدأ يشهد نمواً سريعاً . أتى يكرس هيمنة الطبقة التجارية والمالية على مجمل الاقتصاد اللبناني .

وبموازاة ذلك كانت الثروة البترولية العربية المتدفقة تفتح أمام هذا الاقتصاد فرصاً واسعة للتورم والانتفاخ . لقد انهالت الرساميل العربية على لبنان ، كما أن البنى الادارية المتخلفة لدى الأنظمة العربية الاقطاعية شبه البورجوازية التي تفجر البترول بين يديها ، كانت أعجز من أن تفي بمتطلبات

هذا الغنى السريع والعريض . وهكذا اتسع المجال أمام « الخبثات اللبنانية » كي تغزو تلك المناطق في سيل من الهجرة بدأ يرشح أموالاً وافدة الى لبنان جناها أصحابها من « خدماتهم » في الخليج والسعودية وغيرهما .

ان موجة « الازدهار الاقتصادي » هذه ، أفرزت تأثيرات هامة على مجمل الوضع الطبقي اللبناني في فترة الخمسينات . ذلك أن الطبقة البورجوازية الصغيرة في لبنان أصابها من رذاذ هذا « الازدهار الاقتصادي » ما جعلها في وضعية تاريخية مختلفة عن مثيلاتها في عدد من الأقطار العربية الأخرى .

إن هذه الطبقة لم تفرز أجنحة ثورية واسعة منفصلة عن نظام تحالف البورجوازية التجارية المالية والاقطاع السياسي الطائفي ، وقادرة على لعب دور الطبقة الصاعدة . إن فرص العيش والتسلق التي كانت طبيعة « النمو » الاقتصادي تفتحها أمام هذه الطبقة - فئاتها المتوسطة وأقسامها العليا وأبنائها من المثقفين والمتعلمين المتوجهين نحو الوظائف وإدارة قطاع الخدمات في المدن بشكل خاص ، وفي الريف الجبلي « الراقى » المشدود إلى خدمات السياحة والاصطياف أيضاً - إن ذلك كان يدفع بها نحو الارتباط بنظام الطبقة البورجوازية والاقطاع السياسي وايدولوجيته الطائفية .

وهكذا كان الانقسام الطائفي في صفوف البورجوازية الصغيرة اللبنانية شديد الوضوح ، وكانت هذه الطبقة الوقود السياسي الذي يستخدمه النظام لإشعال التوترات الطائفية عند الحاجة . أما الكتلة الصغيرة التي خرجت من بين مثقفي هذه الطبقة وحرفييها وبعض ملاكيها الصغار في المدينة والريف ، بأفكار ومطامح سياسية راديكالية فأنها وجدت نفسها وسط طبقة غير متزامنة تاريخياً ، ولا يقوم بينها وبين النظام الممثل لتحالف البورجوازية التجارية المالية والاقطاع السياسي تناقض عدائي حاسم . ولقد توزعت هذه الكتلة الصغيرة ما بين الحزب الشيوعي اللبناني والحركة القومية العربية . فاستقطب

الشيوعيون جزءاً منها وخاصة في بعض مناطق الريف وضمن أوساط عدد من مثقفي المدن ذوي الأصول الريفية . واستقطب الجناح القومي العربي الجزء الآخر الذي كان يتركز في المدن وبعض قرى الساحل (وفي هذا الأطار نشأت حركة القوميين العرب) .

إن هذا الجناح القومي العربي من البورجوازية الصغيرة اللبنانية كان ضئيل الحجم والنفوذ ، وكان عاجزاً تاريخياً عن تحريك طبقته ودفعها في طريق تحقيق « ثورتها اللبنانية » إكلاً لحلقة التحولات الوطنية التي شهدتها العالم العربي على امتداد الخمسينات . وهكذا تحول ذلك الجناح القومي التقدمي ، الذي كان حزب البعث العربي الاشتراكي أبرز فصائله ، إلى مجرد إمتداد سياسي لبناني فوق حركة التحرر الوطني العربية في « الخارج » ، بأفكارها وشعاراتها ومعاركها الوطنية الديمقراطية الناشئة في أكثر من قطر عربي .

ولكن تلك الشعارات التي كانت تمثل تحدياً طبقياً تاريخياً للأنظمة الاقطاعية البورجوازية المسيطرة في المنطقة العربية ، لم تكن تطلق التحدي نفسه في وجه النظام اللبناني . ان شعارات حركة التحرر الوطني العربية كانت تعكس ، خارج لبنان ، تحرك طبقة (هي البورجوازية الصغيرة) تحس بأوضاعها مسحوقة تحت قبضة تحالف البورجوازية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي . أما في لبنان فأن تلك الشعارات كانت تخاطب طبقة بورجوازية صغيرة غير ثورية ولا تعاني مادياً ما كانت تعانيه مثيلاتها في المنطقة العربية .

ومن هنا كان عجز الحركة القومية التقدمية في لبنان عن أن تربط ما بين الشعارات التحررية العربية العامة التي حملتها ، وما بين برنامج نضال وطني ديمقراطي لبناني يطلق وينمي صراعاً طبقياً داخلياً ملموساً مع نظام تحالف البورجوازية التجارية المالية والاقطاع السياسي .

إن الوضعية التاريخية اللائقورية التي كانت تعيشها البورجوازية الصغيرة اللبنانية ، وهي الطبقة التي انبثقت من بين صفوفها الحركة القومية التقدمية في لبنان ، قد عكست نفسها على طبيعة التكوين النظري والممارسات السياسية لهذه الحركة . لقد أتى هذا التكوين النظري عاجزاً عن فهم القضية الوطنية اللبنانية بمنظار مصالح طبقية ثورية محددة ، ومن هنا سقطت الممارسات السياسية للحركة القومية التقدمية في شباك الغربة الكاملة عن الوضع اللبناني الداخلي الملموس ، وتحولت إلى مجرد استجابات تأييد للنضالات الوطنية الديمقراطية الناشئة في « الخارج » في هذا القطر العربي أو ذاك .

إن ذلك كله كان يمنح الطبقة البورجوازية في لبنان فرصة مواجهة تأثيرات المد الوطني الثوري في المنطقة العربية ، بتكتيكات تضمن بقاء « الحركة الوطنية اللبنانية » تحت قيادتها وضمن شباك إيديولوجيتها السياسية الطائفية على الدوام . وكان ذلك هو ما حصل بالفعل على امتداد فترة الخمسينات .

إن المد الوطني الثوري العربي الذي تبلور في أعقاب السويس وبدأ يفرز اتصالاتاً حميماً بين مصر - التي كانت قد قطعت شوطاً هاماً على طريق التحرر الوطني - وبين سوريا التي تعاضم نفوذ الحركة القومية التقدمية على السلطة فيها ، إن ذلك كان يضع النظام اللبناني أمام تغيرات هامة في المنطقة العربية لم يكن يستطيع تجاهلها .

إن عهد شمعون الذي أتى في أعقاب « إنقلاب » ١٩٥٢ كان قد تأسس على معطيات « خارجية » سابقة ومختلفة لم تكن تنطوي على أي تناقض بين ارتباط النظام اللبناني عضواً بالمصالح الامبريالية من ناحية وعلاقته بالمنطقة العربية من ناحية ثانية ، وهي علاقة لم يكن النظام ليستطيع التفريط بها كلياً ، كي لا يحرم من مصادر « ازدهاره » واستمراره .

إن خضوع كل المنطقة العربية لنفوذ الاستعمار ولسيطرة الانظمة الاقطاعية شبه البورجوازية في مطلع الخمسينات ، كان يمنح السياسة الخارجية اللبنانية في بدايات عهد شمعون ، قدرة كاملة على التوازن بين « العرب » و « الغرب » بما يحفظ للنظام اللبناني فرصة الاستمرار في لعب دور الوسيط في عملية النهب الامبريالية الجارية لثروات المنطقة العربية . إلا أنه حين لم يعد « كل العرب مع الغرب » بدأ توازن السياسة اللبنانية الخارجية يختل ، وكان مطلوباً من النظام إمتصاص هذا الاختلال بتجديد صيغة التسوية السياسية الطائفية التي قام عليها « الاستقلال » داخلياً وخارجياً عام ١٩٤٣ ، بما يؤدي الى استيعاب الظروف الجديدة الطارئة على الوضع العربي .

ولكن شمعون كان قد ذهب بعيداً في المراهنة على قدرة الاستعمار والرجعيات العربية على اسقاط المد الوطني الثوري العربي و « إعادة التوازن الى المنطقة » ، كما إنه كان قد ذهب بعيداً على الصعيد الداخلي في سياسة الانفراد بالحكم تمهيداً لتجديد رئاسته الأمر الذي دفعه الى ضرب النفوذ الانتخابي للعديد من زعماء البورجوازية والاقطاع السياسي مستغفراً بذلك معسكراً عريضاً بدأ يتجمع في وجهه .

إن اصرار العهد الشمعوني على ممارسة الانحياز السافر والصارخ إلى معسكر الغرب والرجعية العربية ، فضلاً عن أنه كان يهدد توازن السياسة الخارجية اللبنانية بالاختلال ، فإنه كان يضع النظام اللبناني أمام عملية مجابهة قاسية مع حركة التحرر الوطني العربية آنذاك . وهي مجابهة كانت جديرة ، رغم تمسيع الوضع الطبقي اللبناني ، بزج النظام في معركة خارجية يمكن أن تفرز إذا ما استطالت أزمات اقتصادية واجتماعية داخلية سوف يكون لها تأثيرها على طبيعة تشكل الوضع الطبقي الداخلي واتجاهاته السياسية .

وأمام هذه الاحتمالات تقدم جناح من البورجوازية الاسلامية لركوب موجة أسقاط العهد الشمعوني ، وإمتصاص الشعارات التحررية « الوافدة إلى

لبنان من الخارج» بما يضمن استعادة توازن النظام بجملة وسط الأوضاع المتغيرة في المنطقة . إن قيادة الجناح البورجوازي الإسلامي للحركة الوطنية ذات الطابع العروبي ، كان يضع هذه الحركة دائماً في خدمة التوازن الطائفي الذي اقيم عليه الكيان اللبناني أساساً . وكانت « وطنية » ذلك الجناح البورجوازي الاسلامي تقف عند حدود ما تسمح به علاقاته بالمصالح الاستعمارية المتنافسة في المنطقة . وهكذا فان « الحركة الوطنية » تحت قيادة وقبضة شرائح من البورجوازية والاقطاع السياسي تحولت إلى كفة من كفتي الميزان في التوازن السياسي الطائفي القائم . وفي حدود هذا التوازن ومن داخله كانت « الحركة الوطنية » تتحرك بأفاق لا تتعدها .

وكان ذلك هو ما حدث بالضبط عام ١٩٥٨ . فقد استطاعت البورجوازية الطائفية (الاسلامية) أن تمسك بزمام الانفجار الذي أنطلق في وجه العهد الشمعوني ، وقد شاركت الحركة القومية التقدمية في هذا الانفجار (البعث ، الناصريون ، القوميون العرب) ولكنها عجزت عن تحديد موقف سياسي مستقل عن قيادة البورجوازية الطائفية التي وقفت « بالمطالب الوطنية » عند حدود اسقاط شمعون ، والعودة إلى سياسة خارجية تنشئ علاقات « حسن جوار مع العرب » مع ضمان نفوذ ومصالح الامبريالية في لبنان وضمان الحيازات الضمنية إلى المعسكر الغربي . وهكذا انتهت حركة ١٩٥٨ إلى صفقة مع النفوذ الاميركي على الصعيد الخارجي (وضعت خطوطها في مباحثات مورفي مع قادة « ثورة » ١٩٥٨) ، وإلى اتفاقية « لا غالب ولا مغلوب » على الصعيد الداخلي وهي الاتفاقية التي جددت ميثاق التسوية الطائفية الأصلية واعادته إلى نقطة التوازن من جديد .

إن الحركة القومية التقدمية التي شاركت في أحداث ١٩٥٨ ، تحت قيادة البورجوازية الطائفية ، بدت عاجزة عن تحليل طبيعة العهد الشهابي الجديد الذي انبثق عن تلك الأحداث . ان تحليل تلك الحركة في « الأجواء العربية »

بعيداً عن أية مرتكزات طبقية لبنانية تحدد لها فكرها وممارستها ، كان يجعل من تقييدها للسياسة الخارجية خاضعاً لمقاييس لا تتعدى المظاهر الشكلية والمواقف اللفظية الدماغوجية . وهي مظاهر ومواقف كان العهد الشهابي في بداياته قادراً على صوغها بطريقة بارعة . وهكذا اكتسبت السياسة الخارجية طابعاً مظهرياً جديداً مؤداه عدم الانزلاق إلى ممارسة عداء سافر للتيار العربي التحرري في الخارج ، دون أن يقترن ذلك طبعاً بانتهاج سياسة وطنية فعلية في الداخل تنهي السيطرة الامبريالية الحقيقية على لبنان ، أي النفوذ السياسي للاستعمار الجديد وفي مقدمته الولايات المتحدة الاميركية .

إن السياسة الخارجية « الجديدة » أتت تعيد للنظام اللبناني نقطة توازنه وسط التغيرات الجارية في المشرق العربي ، بما يضمن ارتباطه عضوياً بمصالح الاستعمار من ناحية ، ويفتح أمامه فرص الاستمرار « بالمشاركة » في عملية النهب الامبريالية عبر علاقاته بالمنطقة العربية من ناحية ثانية . ولكن عجز الحركة القومية التقدمية عن تحليل الطبيعة الطبقية الحقيقية لهذه السياسة الخارجية ، إنزلق بها نحو اعتبار العهد الشهابي الجديد « عهداً وطنياً » فدخلت تحت مظلته لتفقد بذلك حتى « استقلالها » الجزئي عن النظام كما بدا خلال العهد الشمعوني .



تلك هي القوانين التي حكمت نشوء وتطور الحركة القومية التقدمية في لبنان على امتداد فترة الخمسينات . لقد كانت هذه الحركة جناحاً ضئيلاً الحجم وقليل الفعالية من طبقة بورجوازية صغيرة غير ثورية ، وكانت أفكارها وممارساتها السياسية مجرد اصدااء لشعارات حركة التحرر الوطني العربية في الخارج . كما ظلت تحكمها غربة كاملة عن الوضع اللبناني الملموس فتحوّلت إلى ما يشبه « الجالية العربية ضمن لبنان » . ولم تستطع أن تخوض نضالاً ثورياً يخرجها من تحت قيادة البورجوازية الاسلامية فظلّت أسيرة لعبة التوازن

السياسي الطائفي. وخلال أحداث ١٩٥٨ ابتلع الإنقسام الطائفي كل شعاراتها
« المتميزة » لفظياً وانتهى بها الأمر إلى الوقوع في شباك النظام مع بدايات
العهد الشهابي .

ولقد خضع نشوء وتطور حركة القوميين العرب في لبنان لهذه القوانين ذاتها .
إلا أنه تبقى هناك خصوصيات اتسمت بها أوضاع الحركة الذاتية خلال فترة
الحسينات لا بد من الإلمام بها في وقفة سريعة تحدد طابعها الأساسي العام .

الوضع الذاتي الخاص لحركة القوميين العرب في لبنان

لقد كانت حركة القوميين العرب في لبنان الحلقة الأضعف والأكثر تخلفاً
ويعينية ضمن إطار الحركة القومية التي كان حزب البعث العربي الاشتراكي يحتل
مقدمتها . وكان ذلك طبيعياً لأن الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب كان يمثل
في الأصل نوعاً من الامتداد للفكر الفاشي والبرنامج السياسي الذي أفرزته الحركة
بمجمال فروعها على الصعيد العربي . إن هذه الخصوصية جعلت الحركة أقل حجماً
وأكثر غربة عن الوضع السياسي اللبناني وأكثر عجزاً عن ممارسة أي فعل
سياسي فيه .

إن الفكر القومي اليميني على الصعيد العربي، انتج على الصعيد اللبناني حركة سياسية
هامشية ظلت حتى عام ١٩٥٧ محصورة في إطار فريق محدود من الطلبة الثانويين،
وعجزت حتى عن الانتشار في أوساط بعض مثقفي البورجوازية الصغيرة (بما
فيهم الطلبة الجامعيون) وبعض حرفييها وفلاحها الصغار، وهي الأوساط التي
كان حزب البعث قد حقق نوعاً من الامتداد بينها . إن القدرة على استقطاب
فريق من الطلبة الثانويين ، كانت تفسرها الطقوس الفاشية التي برعت الحركة في

استخدامها (الخيمات الكشفية ، والتعبئة التنظيمية الصارمة شكلياً) . ولكن هؤلاء الطلبة كانوا يتساقطون من الحركة مجموعة بعد أخرى بمجرد نمو مداركهم لتستقطبهم أحزاب سياسية أخرى أو ليمتصهم النظام من خلال وضعهم المعيشي .

وهكذا عاشت الحركة في السنوات الخمس الأولى لقيامها ، وضعاً هامشياً قاتلاً جعلها في إطار طقوس السرية العجيبة التي كانت تمارسها آنذاك تنظيماً غامض الهوية بل وحتى مجهول الوجود من قبل أكثر قطاعات الجماهير اتصالاً بالعمل السياسي .

ولكن أحداث ١٩٥٨ وما تلاها ، كانت تقدم للحركة فرصة للخروج من تقوقعها والانتشار نسبياً في بعض المناطق ضمن استقطابات طبقية أتت متوافقة مع طبيعة الفكر الفاشي والبرنامج السياسي اليميني لحركة القوميين العرب بمجمل فروعها . لقد تحقق هذا الانتشار في ثلاث مناطق : صور وطرابلس وبيروت ، وكان يحمل في طياته دلالات طبقية سياسية شديدة الوضوح .

ففي منطقة صور أتاحَت السنوات الممتدة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦١ للحركة ، أن تبدو في الظاهر ملتزمة بالتحرك « الجماهيري » الذي ساد تلك المرحلة . وهكذا استقطبت في تنظيمها وحولها عناصر شتى متباينة تضم في عدادها قطاعات من البورجوازية التجارية والطبقة المتوسطة وجزءاً كبيراً من الحرفيين والبروليتاريا الرثة التي أتاح لها العنف المسلح العاري من أي مضامين سياسية واضحة (عام ١٩٥٨) أن تجد لها مكاناً مهماً في الأحداث . ومن داخل أحداث ٥٨ وجدت الحركة في منطقة صور نفسها ، وهي التي انسأقت إلى تبني وقيادة هذا العنف الذي شكل مخرجاً لأزمة وجودها الذاتي ، وجدت نفسها على رأس القيادة السياسية مشكلة في وقت انهارت فيه السلطة الحكومية نوعاً من السلطة

الشعبية . ولكن هذا « الالتحام بالشعب » سرعان ما بدا عند تراجع المد الجماهيري الذي أعقب أحداث ١٩٥٨ بمدة ليست بالطويلة ، واهياً وصورياً . والقيادات التي نفخت فيها هذه الأحداث قدرات وهمية ، سرعان ما ظهر واضحاً أنها لم تكن في داخلها سوى حفنة من انصاف المثقفين أعادها الخسار الموجة الجماهيرية إلى مكانها في الزاوية . وظهر جلياً تناقضها مع الجماهير ووضحت عقليتها الفوقية ممثلة في عجزها عن ترك المنبر القيادي والنزول إلى الجماهير مع افتقادها لأي تحليل لطبيعة هذه الجماهير .

إن تكوين الحركة النظري الفاشي واقتصار تنظيمها الحزبي على العناصر الأكثر تحالفاً من انصاف مثقفي البورجوازية الصغيرة ، إن ذلك كان يكرس عقليتها الفوقية : عقلية قيادة الجماهير من على المنبر دون أن تستطيع أن تجد لنفسها جذوراً ومؤسسات حقيقية في قاع التحركات الاجتماعية . ولقد نشرت هذه العقلية نفسها على مجموعة الممارسات « الشعبية » التي خاضتها الحركة في منطقة صور . لقد بدت الحركة عاجزة ، رغم ضخامة دورها السياسي و « العسكري » في أحداث ١٩٥٨ ، عن تجاوز طبيعتها الأصلية كتنظيم يمثل في فكره الفاشي ردود فعل الجناح الأيمن من البورجوازية الصغيرة ، كما عجزت عن التحرر من الصبغة التي ظهر من خلالها وجودها « الحزبي » في أحداث ٥٨ ككتل سياسي طبقي متميع يستقطب حوله قطاعات من البورجوازية التجارية والطبقة المتوسطة كانت كل « معاركها » السياسية تنحصر في إطار الصراع التقليدي العائلي بين جناحي الاقطاع السياسي في المنطقة (الأسعد والخليل) .

بل إن الحركة التي كانت تدرك أن نفوذها ووجودها مرتبط أساساً بحفاظتها على نفسها ككتل سياسي طبقي متميع أفرزته أحداث ١٩٥٨ ، ظلت على امتداد السنوات الثلاث التي اغتبت هذه الأحداث تحارب لحماية نفسها

عبر ممارسات سياسية « شعبية » كانت تستهدف دائماً إعادة نفس الظروف والصراعات التي حكمت أحداث ١٩٥٨ . وقد بلغت هذه الممارسات ذروتها في خوض الحركة معركة الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠ . وهكذا نزلت الحركة إلى الميدان الانتخابي « ببرنامج » كان بنسبه الرئيسي : التذكير بأحداث ١٩٥٨ ودور القوميين العرب فيها . وكان ذلك معناه خوض المعركة من ضمن إطار الانقسام التقليدي بين جناحي الاقطاع السياسي في المنطقة ، وهو الانقسام الذي كان يعطي لأحداث ٥٨ مدلولاتها السياسية المحلية . ولذلك لم يكن لدى الحركة ما يمنعها من أن تلهث وراء محاولة الدخول في لائحة الأسعد المنافسة للائحة الخليل الانتخابية آنذاك . ولكنها لم توفق إلى ذلك فخاضت المعركة بمرشح منفرد نال بضعة آلاف صوت كانت تمثل الحركة كإفراز طبقي سياسي متميع أنتجته أحداث ٥٨ .

ولقد كانت انتخابات ١٩٦٠ آخر عهد الحركة في صور بالممارسات القيادية الفوقية الفخمة « للتيار الشعبي » . وبعدها ظلت اطرار الحركة تتعيش سياسياً ، ولفترة أخرى من الزمن ، على كمية الأصوات التي نالها مرشحها عام ١٩٦٠ ، محاولة جهدها أن تجمد كل التحركات في الاطار الذي فرضته ظروف ذلك العام .

إن نموذج « النمو » الذي حققته الحركة في منطقة صور ، مستفيدة من أحداث ٥٨ ، كان غير قابل للتكرار بحذافيره في مدينة طرابلس . فوجود حزب البعث والحزب الشيوعي كان يمنع الحركة من « اعتلاء منبر » قيادة التحركات الجماهيرية في ذلك العام . ولكن منطقة « ميناء طرابلس » شهدت تجربة مصغرة « لنمو » الحركة حسب نموذج كان يقترب بمضامينه الطبقية السياسية ، وبمواصفاته وأشكاله وأساليب العمل السياسي « الشعبي » التي انبثقت عنه ، من

النموذج الذي شهدته منطقة صور . مع فارق وحيد هو أن نموذج «النمو» الذي حققته الحركة في ميناء طرابلس عبر أحداث ٥٨ ، استمر بأوهامه على قيد الحياة عشر سنوات قبل أن ينتهي إلى الإفلاس بمغامرة انتخابية أتت تكرر حرفياً ممارسة الحركة الانتخابية في صور عام ١٩٦٠ .

أما في بيروت فإن أحداث ٥٨ منحت الحركة فرصة واسعة للالتحام بفريق من مثقفي البورجوازية المتوسطة والصغيرة الإسلامية ، ينتمي إلى أوساط استعصت تاريخياً على كل التيارات التقدمية ، سواء منها الشيوعي أو القومي الثوري (حزب البعث) . فلقد كان هذا الفريق من أبناء العائلات البيروتية (الذي ضمه اطار المقاصد : ثانيتها وجمعية الخريجين فيها) شديد الارتباط بالبنية الثقافية الطائفية التقليدية التي كانت البورجوازية الإسلامية تتعهدنا وترعاها . ولذلك لم تستطع التيارات التقدمية ، بأفكارها الراديكالية ، أن تخترقه . أما الحركة فإنها كانت ، بفكرها الفاشي وبرنامجه السياسي اليميني ، أقدر على الاقتراب منه والالتحام به . وهكذا حققت انتشاراً نسبياً في القطاع الاسلامي من بيروت عبر استقطاب عناصر من البورجوازية المتوسطة والصغيرة كانت تمثل الجيوب ذات الدور الهامشي والتكوين الثقافي الأكثر تخلفاً ضمن هذه الطبقة . لقد كانت تلك العناصر واقعة ، بتكوينها الفكري وردود فعلها السياسية ، في قبضة الايديولوجية الطائفية كلياً . وهكذا فإن دخولها إلى تنظيم الحركة في بيروت كان يدفع بها إلى الغرق في دوامة العمل السياسي الطائفي بأكثر أشكاله تخلفاً ووضوحاً . حتى أصبحت معارك الأوقاف والإفتاء والمجلس الإسلامي الأعلى وجمعية المقاصد وحقوق المسلمين في الوظائف ، في طليعة المهوم السياسية للحركة والحافز الأساسي لنشاط فرعها في بيروت .

من ذلك كله يتضح أن القوميين العرب في لبنان ظلوا يمثلون ، على امتداد فترة الخمسينات ، الجناح اليميني في الحركة القومية وأكثر حلقاتها ضعفاً وتخلفاً

وخضوعاً لقيادة البورجوازية وسقوطاً في ايديولوجية النظام الطائفية .

ولم يكن انضمام الحركة إلى موكب المتنادين بشعار « العلمانية » ليغير من هذا الواقع في قليل أو كثير . فالدعوة العلمانية كانت تعالج المشكلة الطائفية بشكل مثالي عازلة إياها عن جذورها الطبقيّة والاجتماعية ، معتبرة النضال ضد الطائفية مسألة وعي عام لا بد من تنميته ضد النصوص الطائفية في القوانين المعمول بها . إن الدعوة العلمانية كانت تعبر عن ايديولوجية بورجوازية مثالية تسود أوساط بعض المثقفين ، ولكنها أعجزت عن أن تخترق سور الطائفية الصلب الذي كانت تسنده مصالح الطبقة البورجوازية الحاكمة .

وهكذا كانت ممارسات الحركة تنزلق ، بحكم طبيعة موقعها الطبقي وتكوينها النظري السياسي ، إلى السقوط في المجرى الطائفي رغم كل الحرارة اللفظية التي كانت تطرح من خلالها شعار العلمانية .

التكوين التنظيمي البيروقراطي

إن ذلك التكوين النظري والطبقي لفرع حركة القوميين العرب في لبنان ، كان يحدد الطابع الخاص للعلاقات التنظيمية ضمن صفوفه . لقد قامت هذه العلاقات على أساس بيروقراطي داخل التنظيم اللبناني نفسه من جهة وفي علاقاته بالقيادة القومية المركزية على الصعيد العربي من جهة أخرى .

إن تلك العلاقات التنظيمية البيروقراطية كانت تتسم بتغليب الطابع الشكلي للتنظيم (بطقوس من التعبئة الفاشية) على مضمونه النظري والسياسي . أما على الصعيد العربي فقد أدت العلاقات البيروقراطية المركزية بين القيادة القومية وفروع الحركة إلى فقدان العلاقات الموضوعية والديمقراطية الحقيقية بين هذه الفروع ، وإلى توجيه العمل السياسي وحق التنظيمي معزولاً عن حقائق الوضع

اللبناني نفسه ، بتوجيهات سياسية ذاتية من القيادة القومية . وكان ذلك يزيد من عزلة الحركة وغربتها عن الوضع اللبناني الملموس .

بهذه الأوضاع استقبل فرع حركة القوميين العرب بداية الستينيات بما شهدته من تحولات في المنطقة العربية ، وبما فجرتة ضمن الحركة بكل فروعها من صراعات انتجت مرحلة جديدة هي مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة التي امتدت بأشكال مختلفة حتى نكسة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ .

الفصل الثالث

أفكار وممارسات فرع الحركة الإلبناني بآين

١٩٦٣ - ١٩٦٧

إن مرحلة سيادة الافكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن تنظيمات حركة القوميين العرب بكل فروعها ، كانت ثمرة عوامل موضوعية وذاتية بدأت تفعل فعلها وتمارس تأثيراتها منذ مطالع الستينات .

في تلك الفترة كانت حركة ٢٣ تموز في مصر - التي امتدت بأفكارها وبرنامجها عبر الوحدة الى سوريا - تنتقل من مرحلة تطويق المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي للطبقة البورجوازية الكبيرة ، الى مرحلة الصدام مع هذه الطبقة عبر تحولات اقتصادية أتت تكرس نهائياً سيادة الجناح البورجوازي الصغير التقدمي بأفكاره وبرنامجه على رأس حركة التحرر الوطني العربية . لقد تجسدت هذه التحولات في قرارات التأميم (مع تعديلات قانون الإصلاح الزراعي الاول في مصر) الصادرة في ٢٣ تموز ١٩٦١ . وكان رد فعل البورجوازية الكبيرة (المتحالفة مع كبار ملاك الاراضي) تجاهها ، قيام مؤامرة الانفصال التي استطاعت سلخ سوريا ، بصفتها الحلقة الاضعف ، عن كيان الجمهورية العربية المتحدة .

ان الانفصال كحدث تاريخي ، كان يفتح الطريق لبثورة وانضاج الاعداد

الطبقيّة الايديولوجية والسياسية للمعركة الاقتصادية التي فجرت في وجه تحالف البورجوازية الكبيرة وكبار ملاك الاراضي بتأميمات ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة . وهكذا تقدمت القيادة الناصرية لتتولى استخراج « دروس نكسة الانفصال ونتائجها » فكان الميثاق الوطني الذي طرح تطويراً « للمبادئ الستة » وكان الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اقترح بديلاً للاتحاد القومي .

ان الميثاق الوطني كان يمثل عند صدوره التعبير الاكثر وضوحاً عن فكر البورجوازية الصغيرة العربية التقدمي وبرنامجها « الثوري » . كما ان الاتحاد الاشتراكي العربي كان يمثل نموذج التنظيم السياسي الذي تستطيع هذه البورجوازية الصغيرة التقدمية اقامته تحت قيادتها وفي ظل أفكارها وبرنامجها .

أن تأميمات ١٩٦١ وردود الفعل النظرية والسياسية التي مارسها النظام في مصر تجاه حدث الانفصال ، ان ذلك أتى يكرس الصيغة الناصرية قيادة وفكراً وبرنامجاً وتنظيماً - اطاراً تاريخياً لحركة التحرر الوطني العربية بكل فصائلها ، خلال تلك المرحلة .

ولم تكن حركة القوميين العرب - بكل فروعها - لتستطيع البقاء محصنة في وجه هذه التطورات الموضوعية ، ومغلقة كلياً على أفكارها الفاشي وبرنامجها السياسي اليميني . وهكذا بدأت تتولد في صفوفها تفاعلات شملت أوساطاً قاعدية وبعض العناصر القيادية التقدمية التي كانت حتى مطلع الستينات محدودة العدد والاثار .

الانعطاف « الاشتراكي »

في حركة القوميين العرب

ان هذه العناصر القيادية التقدمية كانت ذات منشأ طبقي بورجوازي صغير كادح ، وقد انضمت إلى الحركة في أوساط الخمسينات وهي بعد على مقاعد

الدراسة وفي سن المراهقة . ولم تكد تتجاوز مرحلة مراهقتها السياسية العاطفية حتى بدأت تحس بحاجز من الغربة يفصل بينها وبين الحركة ، خصوصاً بعد أن تمكنت من تحصيل ثقافة تقدمية عامة مهزوزة الملامح .

ولم تكن الحركة بفكرها الفاشي التقليدي هي مصدر هذه الثقافة بالطبع . بل أن تلك العناصر حققت غوها الفكري ذاك من خلال انفتاحها على بعض الاوساط التقدمية خارج الحركة (في لبنان والعراق ومصر) .

ولقد اتت التحولات « الثورية » الموضوعية التي شهدتها المنطقة مع مطالع الستينات ، تحكم طوق العزلة والحصار حول فكر الحركة الفاشي وبرنامجه السياسي اليميني . وبذلك كانت تنفتح أمام العناصر القيادية التقدمية فرصة تاريخية لخوض صراع فعلي ضد بنية الحركة التقليدية . وهكذا بدأ يتبلور تيار تقدمي راح يمارس مراجعة نقدية لافكار الحركة الفاشية وممارساتها السياسية اليمينية كما ظهرت على امتداد الخمسينات ، مؤكداً على ضرورة الالتحاق بالفكر القومي الثوري والاشتراكي البورجوازي الصغير السائد على رأس حركة التحرر الوطني العربية ، وعلى ضرورة الالتزام بالبرنامج السياسي التقدمي المنبثق عنه .

ان هذه المراجعة النقدية كادت تهز للمرة الاولى المعطيات التي تأسست عليها الحركة أصلاً ، ولذلك بدأت تثير ردود فعل حادة لدى القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة . وهكذا نشبت للمرة الأولى في تاريخ الحركة أزمة تنظيمية داخلية واضحة المعالم ، ولكنها ظلت مع ذلك أزمة صامتة ومجهولة بالنسبة لمجموع أعضاء الحركة . ذلك أن العناصر القيادية ذات الاتجاه التقدمي استمرت متقيدة ، في طرحها لافكارها ومواقفها بالاطر والعلاقات التنظيمية التقليدية ذات المضمون البيروقراطي الفاشي ، والتي لم تكن تعطي لجمهرة الأعضاء أي دور تفريري في شؤون الحركة الفكرية والسياسية . ولم يكن الاكتفاء بطرح

الافكار والمواقف التقدمية ضمن جدران القيادة القومية المركزية ، ليؤدي إلى أي تحول حقيقي في بنية الحركة الطبقيّة والايديولوجية وفي ممارستها السياسية ، وقد كان المؤتمر القومي الذي انعقد عام ١٩٦٢ (في أعقاب قرارات التأميم وحركة الانفصال) يقدم نموذجاً حياً للنتائج الجزئية التي لم يكن بالإمكان تجاوزها إذا ما استمرت العناصر القيادية ذات الاتجاه التقدمي تطرح موضوعاتها ومواقفها ضمن جدران القيادة القومية المركزية المغلقة على مجموع الاعضاء .

لقد شهد مؤتمر ١٩٦٢ أول انقسام واضح بين فريقين ضمن الإطار القيادي المركزي للحركة :

— الفريق التقدمي الطامح إلى اكساب الحركة افقاً قومياً ثورياً واشتراكياً بورجوازيّاً صغيراً ، وإلى الالتزام بالبرنامج السياسي التقدمي لحركة التحرر الوطني العربية مجسداً بالصيغة الناصرية . أي الطامح بالتالي إلى تصفية البنية التقليدية ، الطبقيّة والايديولوجية للحركة ، وتحويلها إلى فصيل بورجوازي صغير تقدمي . وقد كان هذا الفريق التقدمي يضم عدداً من العناصر القيادية من بينها : نايف حواتمه ، محسن ابراهيم ، محمد كشلي .

— والفريق اليميني الممثل للقيادة التقليدية المؤسسة والذي كان مشدوداً إلى أفكار النشأة الفاشية والبرنامج السياسي اليميني الاصلي للحركة . ومن أبرز عناصر هذا الفريق : جورج حبش ، هاني الهندي ، احمد الخطيب ، وديع حداد .

وقد كان المؤتمر ميداناً للصراع بين هذين الفريقين . الا أنه في ظل خضوع الفريق التقدمي للتقاليد والعلاقات التنظيمية الفاشية الموحدة بيروقراطياً على رأس الحركة ، انتهى المؤتمر إلى اتفاق بين الكوالميس على مواقف نظرية وسياسية مشتركة طرحت في تقرير داخلي لم يعط الاعضاء بالطبع أية صورة حقيقية عن المناقشات التي دارت والمواقف والآراء التي التزمها وعبر عنها كل من الفريقين ، بل

اكتفى بأن يسقط على تنظيمات الحركة بمختلف فروعها صيغة النتائج الموحدة التي انتهى اليها المؤتمر . ولم تكن هذه النتائج الموحدة ، في حقيقتها ، سوى عملية اجهاض للموضوعات التي طرحها الفريق التقدمي نقداً لفكر الحركة الفاشي وبرنامجها السياسي اليميني .

وهكذا فشل مؤتمر ١٩٦٢ في تحقيق تحول فعلي ضمن الحركة ، لأن الفريق اليميني الممثل للقيادة المؤسسة فرض على الخط القومي الثوري والاشتراكي البورجوازي الصغير ، تحفظاته الجوهرية ورفض أي نقد جذري للافق الايديولوجي الفاشي والبرنامج السياسي اليميني للحركة ، ولم يوافق على ما هو اكثر من « تطعيم » الاتجاهات المتحدرة من فترة الخمسينات ببعض لفظيات الفكر الاشتراكي البورجوازي الصغير . ومن هنا اتى التقرير - التسوية الصادر عن المؤتمر ، مجرد وثيقة تحتوي بعض الاضافات النظرية الانتقائية على خط الحركة التقليدي الذي اعتبر صحيحاً في أصله ! ،

ولقد كانت هذه النتائج الجزئية التي اجهضت معها محاولة الفريق التقدمي احداث تحول في بنية الحركة الطبقيية والايديولوجية ، دليلاً واضحاً على ان ذلك الفريق التقدمي لن يستطيع اكتساب مواقع اساسية اذا هو استمر منضبطاً ضمن اطر العلاقات التنظيمية الفاشية التقليدية ، واذا هو استمر يصارع ضمن جدران القيادة القومية البيروقراطية المغلقة على جبهة الاعضاء .

ان احداث تحول اساسي في الحركة ينقلها من المرحلة القومية اليمينية التي عاشتها على امتداد فترة الخمسينات الى مرحلة اشتراكية بورجوازية صغيرة جديدة ، ان ذلك كان يتطلب تصفية العناصر والشرائح ذات الانتماء الطبقي البورجوازي الكبير وشبه الاقطاعي التي كانت تنصدر تنظيمات الحركة ، كما كان يفرض تطويق وشل الاطارات البورجوازية الصغيرة المتخلفة وسحق الاتجاه الفكري الفاشي في ابرز معاقله التنظيمية . ولم يكن ممكناً خوض هذه المعركة

بنجاح من خلال انضباط الفريق التقدمي ضمن اقلية العلاقات التنظيمية التقليدية بشكلها ومضمونها البيروقراطي الفاشي ، قطريا ومركزيا . فقد كان الانضباط ضمن هذه الاقلية يعني حصر الموضوعات ، المطروحة من الفريق التقدمي ، داخل جدران القيادة القومية المركزية وبقاء مجموع الاعضاء معزولين عن مناقشتها ، ثم محاولة الخروج في « المركز » بنتائج فكرية يتبناها الجميع كتسوية مشتركة يجري اسقاطها بعد ذلك على مؤتمر قومي للحركة ينعقد ليوافق عليها . ولم يكن سلوك هذا الطريق ليؤدي الا الى نوع من الاجهاض لعملية التحول المطلوبة وسقوطها اسيرة الاتجاه القومي اليميني في القيادة المركزية ، وهو الاتجاه الذي لم يكن يعترف بمعضلات تكوينية نظرية وطبقية تعيشها الحركة وتجعل منها فصيلا متخلفا عن مجموع فصائل حركة التحرر الوطني في المنطقة العربية .

ومن هنا كان لا بد ان تتخذ محاولات الفريق التقدمي احداث تطور اساسي في بنية الحركة ، شكل الخروج على العلاقات التنظيمية التقليدية . وكان ذلك هو ما حصل بالفعل على امتداد عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، اذ خرجت العناصر القيادية التقدمية على « قواعد الانضباط » متوجهة نحو مجموع الاعضاء لاستشارة نقاش واسع في صفوفهم حول الموضوعات المطروحة من جانبها ، كما ان « الحرية » انتهجت خط « الانفراد » في عرض وجهات نظر تلك العناصر علنا ودون انتظار الاذن بالنشر من القيادة القومية المركزية .

وهكذا تحولت الازمة التنظيمية التي سويت بصمت في كواليس مؤتمر ١٩٦٢ ، إلى أزمة علنية صاخبة لم تعد محصورة ضمن اطار الصف القيادي المركزي بل شملت مجمل تنظيمات الحركة بكل فروعها . وقد كانت هذه « العلنية » هي أشد ما يخيف الفريق اليميني المؤسس للحركة لأن افلاسه النظري الكامل وعجزه عن صوغ وجهة نظر متماسكة كان يجعله مهزوما سلفا ، خصوصا وان التطورات الموضوعية « الثورية » التي بدأت تشهدها المنطقة مع مطلع الستينيات كانت قد وجهت ضربة ساحقة لفكر الحركة وبرنامجه السياسي

اليمني التقليدي ، وحشرتها ضمن طوق من العزلة القاسية مظهرة هامشيتها وتحلفها الشديد وعجزها - بالصيغة التي تأسست عليها - عن مواكبة التجولات التقدمية الجارية في حركة التحرر الوطني العربية .

وفي هذه البيئة من التفاعلات والصراعات العلنية ، لم تعد المؤتمرات القومية للحركة بقدرة على امتصاص الخلافات والخروج بتسويات «تحفظ وحدة التنظيم» ، بل ان تلك المؤتمرات أصبحت هي أيضاً ميداناً لصراع مكشوف كان يدفع بأزمة الحركة التكوينية نحو مزيد من التبلور والنضوج . ففي المؤتمر القومي الذي عقد عام ١٩٦٣ إستطاع الفريق التقدمي أن يفرض الكثير من مواقفه وآرائه على الحركة لأن المؤتمر انعقد في غياب عناصر القيادة التقليدية المؤسسة نتيجة لبعض الصعوبات والظروف العملية التي حالت دون حضورها . وقد حاول الفريق اليمني أن يرتد على تلك النتائج ، فكان مؤتمر ١٩٦٤ الذي شهد أزمة عنيفة كادت تصل بالحركة إلى الانشقاق العلني ، وهكذا انتهى المؤتمر إلى العجز عن صوغ أية مواقف مشتركة معترفاً بأن الحركة تواجه « أزمة خطيرة » تتناول وجودها من الأساس وأنه لا بد من عقد مؤتمر آخر - خلال عام - تتقابل فيه وجهات النظر بصورة نهائية ليصبح ممكناً الخروج بنتائج حاسمة تحدد خط سير الحركة مستقبلاً .

والحقيقة ان المسألة كانت قد تخطت حدود المؤتمرات القومية ووجهات النظر المختلفة ضمن اطار الصف القيادي المركزي . فخارج المؤتمرات وعلى هامش الخلاف القيادي المركزي ، كانت الحركة القديمة تنهار فعلاً ويومياً تحت وطأة الصراع النظري والتنظيمي الداخلي ، وبفعل الظروف السياسية الموضوعية « الخارجية » في المنطقة . وهكذا فبين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ غادرت الحركة العناصر والشرائح التنظيمية ذات الانتماء البورجوازي الكبير وشبه الاقطاعي معلنة غربتها عن « هذه الحركة التي بدأت تخرج عن مبادئها الأصلية تحت تأثير عناصر شيوعية معادية للقومية » ، تنفذ مؤامرة لتصفيتها وازالتها إنسجاماً مع

مخططات هدامة مشبوهة » ! كما تساقطت من الحركة معظم الاطارات البورجوازية الصغيرة المتخلفة ثقافياً والتي ظلت مشدودة إلى الأفكار الفاشية والبرنامج السياسي اليميني . وهكذا لم يبق من حركة القوميين العرب القديمة - حركة الخمسينات - سوى جيوب تنظيمية ضئيلة ذات تكوين بورجوازي صغير تقدمي متفاوت وضوحاً . وبالإضافة إلى هذه الجيوب كانت هناك الاطارات « الجديدة » التي بدأت تدخل الحركة منذ مطالع الستينات بأفكار مستمدة من الموجة السياسية الناصرية التي سادت على رأس حركة التحرر الوطني العربية ؛ والتي انجذبت إليها الحركة عملياً انطلاقاً من « موقفها الوحدوي » الرافض لمؤامرة الانفصال .

من ذلك كله يتضح أن الفترة الممتدة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ قد شهدت فعلياً عملية إعادة تأسيس لحركة القوميين العرب ، إنهارت معها الحركة القديمة تحت وطأة التطورات السياسية الموضوعية الجارية في المنطقة والصراعات الداخلية التي احتدمت ضمن فروعها ، ونشأت من خلالها « حركة جديدة » ملتزمة بالناصرية - قيادة وفكراً وبرنامجاً وتنظيماً - بصفتها الاطار المتقدم السائد على رأس حركة التحرر الوطني العربية .

وفي أعقاب هذا التحول الفعلي في بنية حركة القوميين العرب كان من الطبيعي إن ينتهي المؤتمر القومي الذي عقد عام ١٩٦٥ « نهاية هادئة » كرس سيطرة الفريق التقدمي على الحركة ، بأفكاره الاشتراكية البورجوازية الصغيرة وبالنتائج السياسية المترتبة على هذه الأفكار والتي كان يجسدها شعار : التحام حركة القوميين العرب بالناصرية .

لقد ادركت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المأسسة أن « حركتها » القديمة قد انتهت وأن « الحركة الجديدة » التي تأسست في بيئة الناصرية وتحت قيادة الفريق التقدمي لن تقبل أشكال الوصاية الفاشية القديمة عليها . ولم تكن

تلك العناصر قادرة ، بفعل افلاسها النظري وبؤسها السياسي الشديد ، على انتهاج طريق خاص بل كانت تحس بحاجتها إلى الفريق التقدمي كي يبرر لها أوضاعها الذاتية المفلسة ويساعدها على البقاء في حلبة العمل السياسي بعد أن لاحقها الفشل طيلة خمسة عشر عاماً . وهكذا رأت في التجديد الذي أصاب الحركة - رغماً عنها - مخرجاً تاريخياً لازمة وجودها الذاتي يمنحها الفرصة الوحيدة والاخيرة للبقاء ضمن عالم الواجهة السياسية . ومن هنا رضخت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة لمبادرات الفريق التقدمي وأعلنت - في مؤتمر ١٩٦٥ - موافقتها على كل ما طرحه مترجمة نحو المعقل التنظيمي الوحيد الذي بقي خاضعاً لأفكارها الفاشية الأصلية وبرنامجهما السياسي اليميني وهو فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية - الاردنية . فأحكمت قبضتها على هذا الفرع وراحت تمارس من خلاله أفكارها الحقيقية بعد أن خرجت الفروع الاخرى من تحت وصايتها التقليدية .

ان مؤتمر ١٩٦٥ الذي كرس نهائياً سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة على معظم فروع الحركة ، انتهى أيضاً إلى نتائج تنظيمية أتت متوافقة مع المضمون النظري والطبقي الجديد للحركة . لقد تبنى المؤتمر لائحة داخلية جديدة كانت تمثل خطوة أولية على طريق تطوير العلاقات التنظيمية ، قطعياً ومركزياً ، باتجاه تفكيك الوصاية البيروقراطية الفاشية الابوية التي كانت تمارسها القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة على كل الفروع والاعضاء ..

لقد تبنت اللائحة الداخلية الجديدة مبادئ تنظيميين مستحدثين :

الأول - مبدأ الانتخابات ضمن التنظيم في مختلف فروع الحركة .

والثاني - نقل مركز الثقل القيادي إلى المؤتمرات والقيادات القطرية وتخفيف الصلاحيات المطلقة التي كان يملكها المؤتمر القومي والقيادة القومية المركزية بموجب « النظام الداخلي القديم » .

ولم تكن اللائحة الداخلية الجديدة لتدشء بالطبع علاقات موضوعية وديمقراطية حقيقية ضمن فروع الحركة وبين هذه الفروع و « المركز » ولكنها كانت تمثل تجاوزاً للصيغة التنظيمية البيروقراطية الفاشية القديمة نحو صيغة بيروقراطية جديدة تؤمن هذه المرة سيادة العناصر البورجوازية الصغيرة وأفكارها على رأس الفروع وعلى قمة الحركة اجمالاً ..

بين اشتراكية البورجوازية الصغيرة ونظرية التطور غير الرأسمالي

ان الانعطاف الاشتراكي البورجوازي الصغير الناصري الذي شهدته حركة القوميين العرب ، كان يلتقي في تلك الفترة بنظرية « التطور غير الرأسمالي » التي بدأت معظم الأحزاب الشيوعية العربية - تحت تأثير القيادة السوفياتية - تأخذ بها في تحليلها للوضع العربي .

ان « المناخ الاشتراكي » الذي بدأت تفرزه أفكار الحركات البورجوازية الصغيرة والأحزاب الشيوعية العربية منذ عام ١٩٦٣ ، كان يتصف بانتقائية صارخة ويرتكز إلى نظرية أساسية مؤداها : ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بعض الانظمة الوطنية ، عبر التأميمات الواسعة والاصلاح الزراعي ، يمكن أن تؤدي إلى بناء اقتصاد وطني مستقل يتجه نحو الاشتراكية ، وان تدخل الدولة وتوجيه الاقتصاد عن طريق وجود قطاع عام قوي ، هو المدخل التاريخي لتحقيق الاشتراكية على يد الانظمة الوطنية الديمقراطية الجديدة ! .

ان هذه النظرية كانت تتجاهل مسألة الطابع الطبقي للدولة تماماً ، إذ بموجبها تتحول الثورة الاشتراكية - التي لا يمكن ان تنبثق إلا على أساس سلطة الطبقة العاملة السياسية - إلى مسألة تطور « يجب العمل على دفعه إلى

الامام عن طريق تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد والقطاع العام ! وهكذا تصبح الدولة « جهازاً حياًدياً » يمكن أن يتشكل عليها أي نظام ويمكن بادخال بعض التطورات إليها (كأستحداث قطاع عام) أن تتحول الى دولة جديدة ذات طابع اشتراكي !

ان هذه النظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية كانت تتجنب طرح مسألة « الدولة والثورة » على صعيدها الطبقي الحقيقي حيث تمثل الدولة دائماً ومهما تكن أشكال « ديمقراطيتها » ديكتاتورية طبقة معينة (وهذا التجنب لطرح المسألة على صعيدها الحقيقي ينسجم تماماً مع ديماغوجية البورجوازية الصغيرة التي تحاول أن تضع الاشتراكية فوق صراع الطبقات الفعلي والواقعي) . ان ظاهرة الدولة الوطنية الجديدة التي شهدتها بعض الاقطار العربية (دولة التأميمات الواسعة والاصلاح الزراعي) كانت تمثل بالفعل - بالرغم من طابعها التقدمي المؤقت - ديكتاتورية طبقة بورجوازية جديدة هي البيروقراطية العسكرية والادارية التي أصبحت على قمة الهرم في النظام الجديد ..

إن النظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية كانت تغلف نفسها بالتأكيد على الطريق الخاص للاشتراكية في كل بلد ، منتهية من ذلك إلى القول بإمكان القفز « سلمياً وديمقراطياً » على التناقضات الطبقيّة القائمة بين العمال والفلاحين وبقية ما يسمى « بتحالف قوى الشعب العامل » ، أي بين العمال والفلاحين والطبقة البورجوازية الجديدة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً .

وحين اعتنقت حركة القوميين العرب هذه النظرية الانتقائية كان لا بد أن تلتزم أيضاً بالنتائج السياسية والتنظيمية المنبثقة عنها ، وهي نتائج كانت تنفي ضرورة وجود حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني المستقل ، لقيادة الثورة الاشتراكية . وهكذا انتهت الحركة الى موقف سياسي تنظيمي مؤداه أن

طريق الثورة الاشتراكية في الوطن العربي يمر عبر تعميم نموذج التنظيم السياسي القائم في مصر (تحالف قوى الشعب العامل) . ومن هنا رفعت الحركة شعار الالتحام بالتيار الناصري سياسياً وتنظيمياً ، وتكوين الاتحادات الاشتراكية في سوريا والعراق وغيرهما — على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر .

أما غالبية الأحزاب الشيوعية العربية فانها — بالرغم من ادعائها الماركسي اللينيني — وجدت نفسها ملتزمة بالنظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية من خلال التزامها بنظرية « الطريق غير الرأسمالي » السوفياتية .

إن هذه النظرية كانت تؤكد على امكانية الانتقال الى الاشتراكية عبر أشكال من التطور الرأسمالي (بناء اقتصاد مستقل ، وجود قطاع عام ، الأخذ بسياسة خارجية معادية للاستعمار ، انتهاج سياسة تعاون مع المعسكر الاشتراكي ومع الاتحاد السوفياتي خصوصاً) . وذلك كله معناه ان الثورة الاشتراكية يمكن أن تتحقق دون قيادة حزب ماركسي لينيني يمثل طليعة الطبقة العاملة . ومن هنا انبثقت المواقف السياسية والتنظيمية العملية للعديد من الأحزاب الشيوعية العربية ، والتي تمثلت في حل الحزب الشيوعي في كل من مصر والجزائر وفي فقدان الأحزاب الشيوعية الأخرى طابع استقلالها الطبقي والايديولوجي الخاص بوصفها طليعة مفترضة للطبقة العاملة ..

إن نظرية الأحزاب الشيوعية العربية عن « الطريق غير الرأسمالي » كانت تلتقي جوهرياً مع النظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية .

وفي ضوء هذا المناخ الفكري البورجوازي الصغير الذي ساد على الصعيد العربي وضمن حركة القوميين العرب بكل فروعها ، نستطيع أن نفهم طبيعة التحليلات الجديدة التي طرحها فرع حركة القوميين العرب في لبنان حول الوضع اللبناني ، وطبيعة التطورات التي جابهها على صعيد ممارساته وتحالفاته السياسية منذ مطلع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

وفي هذا النطاق لا بد من الوقوف أمام المسائل الرئيسية التالية :

١ - تحليل الحركة للوضع اللبناني من زاوية « نظرية تدخل الدولة » كطريق لإحداث تحولات جذرية في بنية النظام القائم ، والنتائج السياسية التي انبثقت عن هذا التحليل .

٢ - المناقشات التي جرت بين الحركة والحزب الشيوعي اللبناني تحت شعار « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » .

٣ - تجربة جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية .

الاشتراكية عن طريق « تراكم الاصلاحات » !

إذا كان الفكر القومي اليميني قد أوصل حركة القوميين العرب في لبنان إلى غربة كاملة عن الوضع اللبناني طيلة فترة الخمسينات فإن الفكر الاشتراكي البورجوازي الصغير أدخلها إلى هذا الواقع من باب الأوهام حول دور الدولة وطبيعتها الطبيعية . وهي أوهام كانت تقضي إلى اعتبار الدولة جهازاً حيادياً قابلاً لتلقي التأثيرات والتوجيهات والاستجابة للضغوط المختلفة .

وهكذا أتى تحليل الحركة للوضع اللبناني متأثراً بنظريتين اصلاحيتين ومنحرفتين عن الماركسية اللينينية :

أولاً - التأكيد على « الطريق الخاص » للاشتراكية في كل بلد ، ليس بالمعنى الذي قصده اللينينية (التحليل المأموس للواقع المأموس) إنما بمعنى التخلي عن منهج التحليل الماركسي ذاته وعن ادواته (التطور السلمي لصراع الطبقات ، الطريق البرلماني إلى الاشتراكية ، نظرية التطور غير الرأسمالي ودور الدولة ... الخ) .

ثانياً - نظرية « تراكم الاصلاحات » كأساس تاريخي يمكن أن يفضي إلى

اقامة نظام اشتراكي ، وهي النظرية التي كانت تشكل الوجه الآخر لفكرة الطريق اللبناني إلى الاشتراكية (كما عبر عنها الحزب الشيوعي الايطالي في المناقشات التي دارت في صفوفه عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤) .

لقد كان لهاتين النظريتين الاصلاحيتين - على صعيد الفكر الاشتراكي العالمي - تأثير واضح على التحليل الذي قدمته حركة القوميين العرب للنظام الرأسمالي اللبناني ، والذي كان يتضمن البنود الرئيسية التالية :

— ان الرأسمالية اللبنانية ترفض ، نتيجة طبيعتها الفردية والفوضوية ، أي تدخل من جانب الدولة (حتى ولو كان لصالحها في المدى البعيد) .

— ان تدخل الدولة وسياسة الانماء (التي شهدا لبنان في العهد الشهابي) تزرع — رغم جزئيتها وليبراليتها — بذوراً مضادة لطبيعة نظام الاقتصاد الحر .

— ان ادخال هذه البذور المضادة الى صلب النظام الرأسمالي اللبناني يعني تعديله باتجاه آخر نحو اقتصاد غير رأسمالي .

— أن الطريق اللبناني (الخاص) الى الاشتراكية يمر عبر النضال السياسي في ظل خطة اقتصادية مضادة للنظام القائم تستهدف تحقيق « اصلاحات متراكمة » يتم ادخالها الى صلب النظام بالتدرج — بواسطة الضغط الشعبي — بما يؤدي الى انتهاج طريق التطور غير الرأسمالي في نهاية المطاف !

وعن هذا التحليل الاقتصادي للنظام الرأسمالي اللبناني كان لا بد أن تنبثق نتائج سياسية متوافقة معه :

١ — اخفاء الطبيعة الطبقيّة للدولة والتوجه نحوها كي تحقق « بالضغط الشعبية » اصلاحات جذرية تضع لبنان على طريق التطور غير الرأسمالي ..
فالاشتراكية !

٢ - اعتبار البورجوازية الاصلاحية التي مثلتها الشهابية جناحاً قادراً على احداث تطور ايجابي في النظام يدفع به بعيداً عن الرأسمالية ! وهو أمر كان ينطوي على فقدان أي تحليل طبقي صحيح للشهابية باعتبارها تكتلاً من تكتلات الطبقة المسيطرة نفسها ، وعلى جهل بحقيقة التوازنات الجديدة التي نتجت عن ظهورها بعد احداث ١٩٥٨ .

٣ - اعتبار التناقض القائم داخل الطبقة المسيطرة تناقضاً اساسياً يفرض على اليسار ضرورة التحالف مع « الطرف المتقدم » فيه .

٤ - وضع برنامج لنضال مطلبي اصلاحي يتضمن مطالب جزئية ، متنافرة وغير مترابطة (القضاء على الاحتكار والتمركز ، تخفيض ايجارات السكن ، تأمين التعليم المجاني ، تأمين الدواء ، التأمين الصحي ، توسيع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وانشاء قطاع عام ، تأمين بعض قطاعات التجارة الخارجية ، مراقبة المصارف وإلغاء قانون سريتها ... الخ) .

ان طرح هذه المطالب مرصوفة فوق بعضها وفي غياب أي خط سياسي طبقي يربطها بالنضال ضد السلطة السياسية للطبقة البورجوازية ، ان ذلك كان يفرض عجزها وافلاسها واصلاحيتها . لقد كانت الحركة تتوجه ببرنامجهما المطلبي هذا نحو الدولة التي لم تكن في الاساس إلا جهازاً يمثل ويحمي مصالح الطبقة البورجوازية المسيطرة ، وهي مصالح تتناقض مع كل الاخلام الاصلاحية « الجذرية » التي كانت تداعب خيال الحركة !! .

شعار تجديد اليسار اللبناني وتوحيده

قلنا ان الانعطاف الاشتراكي البورجوازي الصغير قد أدى بحركة القوميين العرب الى الالتحام بالتيار الناصري ، على الصعيد العربي ، من خلال الاسهام بتكوين الاتحادات الاشتراكية العربية (في سوريا والعراق بشكل خاص) .

أما في لبنان فان « ناصرية » حركة القوميين العرب اتخذت اشكالا سياسية اخرى ..

ان الناصرية لم تجد في لبنان طبقة بوجوازية صغيرة صاعدة تستند اليها لتحاول تنظيمها سياسياً في « اتحاد اشتراكي عربي لبناني » يمثل امتداداً فكرياً وطبقياً للاتحاد الاصيل ، وهكذا وقعت تحت قبضة القيادات البوجوازية الاسلامية والزعامات السياسية الاقطاعية الطائفية التي كانت تجر وراءها « الجماهير الاسلامية » من خلال دغدغة حماسها لزعامه عبد الناصر والمجازاته الوطنية خارج لبنان .

ورغم ان البوجوازية الاسلامية قد فزعت للوهلة الأولى من تأميمات ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة ، إلا انها سرعان ما أدركت ان التحالف مع الناصرية لا يشكل خطراً عليها في لبنان طالما بقي هذا التحالف داخل اطار التوازن السياسي الطائفي القائم . وقد وجدت البوجوازية الاسلامية في السياسة الشهابية الخارجية المرتكزة إلى مبدأ التوازن هذا ، مخرجاً يؤمن لها فوائد التحالف مع الناصرية في الخارج دون الاضرار بمصالحها الطبقية في لبنان .

ان وقوع الحركة الناصرية في لبنان تحت قبضة الجناح الاسلامي من الطبقة البوجوازية والاقطاع السياسي ، كان يجعل الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب عاجزاً عن تجسيد ناصريته تنظيمياً من خلال تنفيذ شعار « الالتحام بالتيار الناصري » الذي رفعته الحركة ومارسته عملياً خارج لبنان .

ومقابل شعار الالتحام بالحركة الناصرية الذي نفذ تنظيمياً على الصعيد العربي ، طرح فرع حركة القوميين العرب في لبنان شعار « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » متطلعاً إلى عملية توحيد في المستقبل مع الحزب الشيوعي اللبناني بشكل خاص ، على أساس اللقاء النظري والسياسي حول تحليل الوضع اللبناني

والعربي (نظرية تدخل الدولة في تحليل الوضع اللبناني ، ونظرية التطور غير
الرأسمالي في تحليل الوضع العربي) .

ومن هنا كانت المناقشات الفكرية السياسية المطولة التي دارت بين الحزب
والحركة على امتداد عام ١٩٦٥ ..

كانت حركة القوميين العرب في لبنان بأفكارها الاشتراكية الانتقائية
البورجوازية الصغيرة (تطور الحركة الناصرية إلى ثورة اشتراكية ، ضرورة
نشوء حزب اشتراكي جديد موحد في لبنان وفي الأقطار العربية الاخرى دون
الالتزام بالماركسية اللينينية ، القول بثورة اشتراكية لا مكان لديكتاتورية
البروليتاريا فيها) كانت حركة القوميين العرب في لبنان تتطلع إلى ما حدث
في مصر من اندماج الشيوعيين في الاتحاد الاشتراكي العربي ، ذلك الاندماج
الذي تحقق على أساس تحلي المنظمات الشيوعية عن طموحها إلى لعب دور الحزب
الطليعي للطبقة العاملة ، لصالح السلطة السياسية للطبقة العسكرية البورجوازية
الجديدة (نظرية تحالف قوى الشعب العامل التي ارتكز اليها الاتحاد الاشتراكي
العربي كانت تعني وضع العمال والفلاحين الفقراء تحت ديكتاتورية البيروقراطية
العسكرية والادارية المسيطرة على قمة النظام) ..

أما الحزب الشيوعي اللبناني فقد كان يوافق على اندماج المنظمات الشيوعية
في مصر بالاتحاد الاشتراكي العربي ، ولكنه - خارج التجربة الناصرية - كان
يطرح شعار « وحدة القوى الاشتراكية » في جبهة مشتركة على أن تترك مسألة
وحدتها التنظيمية « للحياة نفسها وللتجربة العملية » . أي ان الحزب كان
يوافق مبدئياً على الوحدة مع المنظمات الاشتراكية البورجوازية الصغيرة على ان
يترك أمر تحديد أشكالها التنظيمية « للمستقبل وللزمن » ! .

ان هذه الصيغة التي طرحها الحزب الشيوعي اللبناني « لتوحيد اليسار »

كانت تخفي وراءها المصالح الذاتية للقيادة البيروقراطية التي كانت توافق نظرياً على التنازل المبدئي أمام الاشتراكية البورجوازية الصغيرة من ناحية ، لثتمسك من ناحية أخرى لفظياً وشكلياً بصيغة « حزبها الشيوعي » الخاص الذي كان يؤمن لها استمرار ممارستها البيروقراطية ووجهتها السياسية ضمن اليسار .

أما حركة القوميين العرب فكان وراء تطلعها إلى الاندماج ضمن صيغة وحدوية يسارية جديدة ، تصورهما لامكان حل أزمتها الايديولوجية والسياسية والتنظيمية من خلال نشوء حزب اشتراكي جديد موحد يقوم على انقراض أزمة الحركات والاحزاب القومية وازمة الاحزاب الشيوعية العربية .

ان هذا التناقض في الموقع الذاتي لكل من الحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب في لبنان ، جعل الخلاف بينهما ينفجر علناً رغم كونها يقفان على أرضية نظرية وسياسية مشتركة في تحليلها للوضع اللبناني والعربي !

لقد انفجر الخلاف على صفحات « الحرية » و « الاخبار » حول موضوع « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » حاملاً معه أوضح صورة لتناقضات الفكر الانتقائي الذي كان الطرفان يصدران عنه في تحليلاتها ومواقفها والذي كان يتميز بالادقاع الشديد والسطحية المفرطة .

وحين تعذر الاتفاق على شعار « تجديد اليسار وتوحيده » كان البديل قبول الطرفين بالانضواء في جبهة وطنية تجسد اللقاء السياسي العام بينهما . ومن هنا كانت « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان » .

تقييم لتجربة جبهة الأحزاب

لقد ولدت جبهة الأحزاب في ظل نوع من الاعتبارية ظل يحكمها حتى انهيارها عملياً في اعقاب نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ . كانت الولادة في

مهرجان دعا اليه كمال جنبلاط في « بتخنيه » لمناقشة قضايا الانتاج الزراعي بشكل عام وازمة تصريف التفاح اللبناني بشكل خاص . وفي المهرجان خطب ممثلان عن الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب إلى جانب مجموعة أخرى من الخطباء كان من بينها « رئيس جمعية ملاكي جنائن التفاح » . وقد عالج الخطباء - على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والسياسية - قضايا « المزارعين » وكأنهم كتلة طبقية موحدة المصالح يشدها إلى بعضها « رباط مقدس » اسمه الريف ! ومن هذا الريف اختفت - على لسان خطباء بتخنيه - كل أشكال التمايز الطبقي ولم يعد معروفاً أية فئات من الفلاحين يريد أصحاب المهرجان تحريكها و « الزحف » بها إلى المدينة !

لقد انبثقت عن مؤتمر « بتخنيه » مقررات شكلت خليطاً عجبياً من المطالب - كان للبورجوازية الريفية وللمصارف الوطنية حصّة الاسد فيها - وقد رفعها المؤتمرون إلى الدولة كي تنظر في أمر تحقيقها « باقصى سرعة » !

وفي أعقاب مهرجان بتخنيه تشكلت رسمياً « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » لتضم في بدايتها: الحزب التقدمي الاشتراكي ، بعض شخصيات التيار الشهابي (جميل لحود ، نهاد سعيد ، معروف سعد) ، الحزب الشيوعي اللبناني ، حركة القوميين العرب .

فبأي تحليل طبقي وبرنامج سياسي كان اليسار يتسلح عند دخوله إلى هذه الجبهة ؟

ان التحليل الطبقي المشترك الذي كان يشد طرفي اليسار في الجبهة ، انطلق اساساً من نظرية « تدخل الدولة » كما طرحتها حركة القوميين العرب بفكرها الاشتراكي البورجوازي الصغير ، ونظرية « التطور غير الرأسمالي » كما طرحها الحزب الشيوعي بخطه الاصلاحية . وعن هاتين النظريتين (الصادرتين عن

منبع انتقائي واحد) كانت تنبثق نتائج ملموسة على صعيد تحليل الوضع اللبناني أهمها :

١ - ان هناك جناحاً وطنياً من البورجوازية اللبنانية تتفق مصالحه مع مهات المرحلة الوطنية الديمقراطية وهو قادر على لعب دور أساسي في النضال لتحقيقها .

٢ - أن الشهابية هي القوة السياسية الصاعدة الممثلة للبورجوازية الوطنية ، والتي يشكل تناقضها مع « الطغمة المالية » وممثلها السياسيين مدخلاً لانضاج وتحقيق اصلاحات جذرية تضع لبنان على أبواب انتهاج طريق تطور لا رأسمالي . ولذلك لا بد من الرهان على هذا التناقض وتعميقه .

٣ - ان الدخول في علاقات جبهوية ثابتة مع الأوساط « الأكثر تقدماً » من البورجوازية الوطنية والتيار الشهابي ، هو طريق اليسار نحو الفعل في النضال الوطني الديمقراطي للجماهير وتوسيعه .

٤ - ان الحزب التقدمي الاشتراكي (ومعه الشخصيات الوطنية الشهابية التي لا بد من استقطابها جميعاً) يشكل الجناح الأكثر تقدمية ضمن البورجوازية الوطنية وتيارها السياسي ، والجهة المؤهلة لقيادة مجمل المعسكر الوطني الديمقراطي في البلاد خلال هذه المرحلة .

٥ - ان الجبهة المطلوبة يجب ان تتناضل ، تحت رايات برنامج وطني ديمقراطي ، كي تجبر الدولة على تحقيق اصلاحات جذرية تفتح ثغرات في جدار « نظام الاقتصاد الحر » بما يمهّد لوضع البلاد على طريق التطور اللارأسمالي .

بهذه الأفكار دخل اليسار يميناً « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » متحالفاً مع البورجوازية الوطنية تحت قيادة كمال جنبلاط .

والحقيقة أن العلاقات بين اليسار والبورجوازية الوطنية لم تكن علاقات تحالف بل كانت في جوهرها علاقات تطابق . فالأفكار التي تأبطها القوميون العرب والشيوعيون في الجبهة لم تكن شيئاً مختلفاً عن أفكار وتصورات الجناح الوطني البورجوازي الاصلاحى ممثلاً بالحزب التقدمي الاشتراكي .

ان اشتراك اليسار مع قوى سياسية طبقية اصلاحية في جبهة واحدة ، يجب أن يتأسس في الأصل على غلط من العلاقة تخضع لقانون التحالف والتناقض الصراعى في آن واحد . وذلك معناه أن يكون لليسار برنامجة الطبقي المستقل الذي يلتقي في بعض بنوده مع مطالب قوى سياسية طبقية اخرى ، وهي مطالب لا بد أن يدرك اليسار حدودها وطابعها الطبقي الحقيقى من ضمن تحليل علمى للمرحلة التي يجتازها النظام الرأسمالى . ومثل هذا الادراك هو الذي يحمي اليسار من فقدان استقلاله وهويته الواضحة ، وينعنه من الانزلاق نحو ممارسة سياسة استسلام طبقى وايدىولوجى في علاقته بالبورجوازية الوطنية التي ينبغي اخضاع افكارها ومواقفها وسياساتها لعملية نقد دائم .

أما اليسار الذي انضوى ضمن جبهة الأحزاب ، فانه دخل اليها وهو مستسلم سلفاً - طبقياً وايدىولوجياً - لأن طبيعة أفكاره الانتقائية الاصلاحية لم تكن تحدد أية فوارق جوهرية بين برنامجة وبرنامج الجناح الوطنى البورجوازي الاصلاحى . ومن هنا كان الانسجام بين أطراف الجبهة تاماً لا تعكس صفوه إلا بعض الخلافات التافهة التي كانت تظراً أحياناً .

ان دخول اليسار بجناحيه (القوميين العرب والشيوعيين) في علاقة جبهوية استراتيجية ثابتة مع البورجوازية الوطنية اللبنانية ، كان ينطلق من عجزه عن فهم طبيعة تكوينها الملموس كطبقة عاجزة عن أن تشكل جزءاً مكوناً وثابتاً لمرحلة تاريخية من تحالف طبقى متجه نحو تحقيق مبهات « التحول الوطنى الديمقراطى » . لقد كان اصرار اليسار على التحالف الثابت مع « الجناح

الوطني» من البورجوازية اللبنانية، ينطلق من المراهنة على انقسام هذه الطبقة بصفته أحد الشروط التاريخية لقيام «ثورة وطنية ديمقراطية» تفتح ثغرات أساسية في جدار النظام. وهي مراهنة وهمية لأنها كانت تصطنع لذلك «الجناح الوطني» - الذي لا يفصله عن النظام أي تناقض تاريخي حقيقي وأساسي - دوراً ليس دوره لا موضوعياً ولا ذاتياً.

وهكذا، وفي ظل الاستسلام الطبقي والأيدولوجي الكامل من جانب اليسار، خضعت الجبهة طيلة مراحل وجودها إلى مواقف وسياسات جناحها الوطني الاصلاحى الذي كان يمثل باستمرار طرفاً من أطراف النظام، تخضع صراعاته مع الأطراف الأخرى إلى مصادر قوته السياسية والانتخابية. وهذا ما كان يضع حدوداً واضحة للمطالب التي يستطيع أن يرفعها ذلك الجناح الوطني الاصلاحى، وهي حدود تكتيكات علاقته مع السلطة، وتكتيكات الصراع الانتخابي مع الخصوم، وتكتيكات الاشتراك في الحكومات أو معارضتها.

إن ذلك كله قد جعل نشاط الجبهة السياسى محكوماً بخط التوجه نحو الدولة وهو خط كانت له نتائج ايدولوجية وسياسية مدمرة :

١ - إخفاء طابع الدولة الطبقي وتصويرها كجهاز حيادي يعمل على مصالح الطبقات المختلفة :

إن النضال « الجماهيري » الذي مارسته الجبهة كان يمثل نوعاً من الضغوط المتقطعة على الدولة كي تحقق بعض الاصلاحات وكي تتدخل لتعديل النظام الاقتصادى . وهكذا أصبحت مهمة اليسار ضمن الجبهة مقبولة : فبدلاً من التوجه إلى الجماهير لتنظيمها ورفع مستوى وعيها السياسى والطبقي كان اليسار

بوجهها نحو الدولة ، ليساهم بذلك في نشر ايدولوجية الدولة البورجوازية
الزاعمة أنها تمثل « المصلحة العامة » للمجتمع ، بدلاً من النضال ضدها نظرياً
وسياسياً . وهذا هو الانحراف الاصلاحى الذى يقود الحركات الاشتراكية إلى
الدوران حول النظام الرأسمالى بدلاً من النضال ضده .

إن إدانة هذا الانحراف الاصلاحى لا تعنى أن اليسار مطالب برفض
الاصلاحات فى النظام الرأسمالى بل عليه أن يعين حدودها وطابعها الطبقي
وموقعها من مصالح الطبقة العاملة النهائية . وأن يؤكد دائماً أنه إذا ما تنازلت
الدولة أمام بعض المطالب أو قامت ببعض الاصلاحات ، فإن ذلك لا يعنى
انتهاء تمثيلها لمصالح الطبقة الرأسمالية .

ولقد ساهمت بيانات الجبهة ومواقف اليسار السياسية فى المهرجانات المختلفة
التي أقيمت ، فى نشر « وعي مزيف » عن الدولة بأنها تتجه نحو تحقيق العدالة
الاجتماعية ، وأن المطلوب من الجماهير أن تزيد ضغوطها كي تدفع الدولة
بهذا الاتجاه .

فى أحد بيانات الجبهة ورد ما يلى : « ... مصلحة الحاكم اللبنانى الذى يهدف
إلى تنفيذ العدالة الاجتماعية وتوطيد ركائز الاستقلال والتضامن والوحدة » ! كما
ورد فى بيان آخر ما نصه : « ... بعد الاتصالات التى قام بها الأستاذ كمال
جنبلات ممثلاً عن جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية مع
المسؤولين الذين أظهروا تجاهبهم الكامل مع المطالبة الشعبية المتعلقة بالانتاج
الزراعى والصناعى وسائر القضايا الاجتماعية » !

٢ - أساليب نضالية فوقية ومحدودة الفعالية :

لقد كانت أساليب عمل الجبهة متطابقة مع طبيعة خطها السياسى ، فاقصرت على

المخاطبة الفوقية للجماهير عبر المهرجانات والمظاهرات الشرعية الفخمة في المناسبات ، ومن خلال البيانات والمؤتمرات الصحفية ، ومقابلة المسؤولين في الدولة لحضهم على تحقيق المطالب الشعبية !

وهكذا ظلت الجبهة عاجزة عن ممارسة تحريض سياسي طبقي حقيقي للجماهير ، وعن خوض معارك نضالية سياسية واقتصادية في صفوف العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين تؤدي إلى تأطيرهم في تنظييات ومؤسسات ديمقراطية جماهيرية ، وإلى فرض تغييرات ديمقراطية في الهياكل النقابية القائمة . أي بكلمة أخرى ، كانت أساليب عمل جبهة الأحزاب عاجزة عن تحقيق مكاسب فعلية للجماهير العمالية والفلاحية والطلابية ترفع مستوى يقظتها السياسية وقوتها التنظيمية .

إن ذلك جعل الجبهة ، بعد سلسلة مهرجاناتها الفخمة من « بتخنيه » إلى « بيبيلوس » ، لا تفعل سوى أن تكرر أفكارها ومطالبها البائسة في بيانات صحفية فقدت أخيراً حتى طابع الإثارة اللفظية . إن ذلك كان يدفع بالجبهة نحو أزمة بطالة سياسية قاتلة ، تحولت معها اجتماعاتها الأسبوعية إلى ما يشبه « جلسات السمر والتنكيت » في ظل إحساس مر بالعجز الشامل عن ممارسة أي شيء !

وفي مواجهة أزمة البطالة السياسية هذه تقدمت حركة القوميين العرب في نهاية صيف ١٩٦٦ باقتراح كانت تتصوره قابلاً للتطبيق وجديراً « بمعالجة أوضاع الجبهة » ! كان الاقتراح يستهدف توسيع الجبهة واكسابها فعالية جماهيرية من خلال عقد مؤتمر شعبي يمثل المنظمات النقابية العمالية والفلاحية والطلابية وبعض اللجان الشعبية في القرى والمناطق ، وتنبثق عنه مؤسسة سياسية

ديمقراطية واسعة تمثل تلك القوى الاجتماعية وتشكل القاعدة الجماهيرية للجبهة ،
على أن ينتهي المؤتمر الشعبي أيضاً إلى تحديد برنامج الجبهة السياسي وأساليب
ووسائل نضالها .

ولكن هذا الاقتراح لم يكن عملياً بسبب طابع تشكيل الجبهة ومواقع
أطرافها ، فاصطدم أولاً بالخط السياسي الذي كان يطرحه الحزب الشيوعي
اللبناني (وحدة كل القوى الوطنية داخل الحكم وفي المجلس النيابي والوسط
الشعبي) . وبلاستناد إلى هذا الخط اقترح الحزب الشيوعي إغراق المؤتمر
بالعناصر السياسية من نواب الأثرية وشخصيات « الصف الوطني » . وبلغ عدد
النواب الذين اقترح الحزب دعوتهم لحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حوالي
أربعين نائباً كان من بينهم رشيد كرامي !

وهكذا نشب خلاف حاد بين القوميين العرب والشيوعيين حول طبيعة
« المؤتمر الشعبي المطلوب » وأهدافه ومعنى توسيع الجبهة وكيفية مواجهة
أزمته . ولكن جنبلاط حسم الخلاف عملياً بإلغاء فكرة المؤتمر الذي كان
يشكل إحراجاً لوضعه كوزير في الحكومة آنذاك .

وهكذا عادت حركة القوميين العرب من محاولتها « تطوير أوضاع الجبهة »
بحفي حنين ، ولكن ذلك لم يؤد بها إلى حسم موقفها من الجبهة أساساً ، بل ظلت
متردة في فك علاقتها بالأطراف الأخرى . وكان هذا التردد يعكس آنذاك
أزمته كتنظيم بورجوازي صغير تحاول بعض عناصره أن تنعطف به وتحوله إلى
تنظيم ماركسي لينيني .

إن فشل فكرة « المؤتمر الشعبي » أعاد الجبهة إلى مواقع بطالتها السياسية من
جديد . ولم يبق لها من عمل سوى مراقبة تشكيل الحكومات وانفراطها

والمراهنة على الانقسامات السياسية ضمن الطبقة الحاكمة والتعلق بأذيالها .

وخلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ كان شغل الجبهة الشاغل « النضال » من أجل تعزيز تمثيل « الصف الوطني » في الحكومة ، والمحافظة على وحدة هذا الصف من خلال انقسام المجلس النيابي إلى أكتريية وأقلية ، معتبرة هذا الانقسام تناقضاً أساسياً تنبغي المراهنة عليه . وقد عبرت بيانات الجبهة عن ذلك بدعوتها المتكررة إلى وحدة « الصف الوطني » بين النواب ، هذه الوحدة التي كثيراً ما كانت تتصدع تحت وطأة الصدام في المصالح السياسية الآنية بين كمال جنبلاط والأكتريية النيابية .

وخلال حرب الأيام الستة من حزيران ١٩٦٧ انتفضت الجبهة انتفاضة النزاع الأخير فدعت إلى « مؤتمر وطني موسع » صدرت عنه مقررات بأئسة كانت تجسد العجز الكامل عن لعب أي دور نضالي .

وفي الشهور التي تلت هزيمة الخامس من حزيران انطفت « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية التقدمية في لبنان » بالتدريج تحت وطأة موقفين اتخذهما طرفان أساسيان من أطرافها :

— موقف كمال جنبلاط الذي بدأ يبحث عن جبهة أكثر اتساعاً وتمثيلاً « للقوى الوطنية » معتبراً جبهة الأحزاب إطاراً ضيقاً يحد من تحرّكه ويفرض عليه نوعاً من « العزلة اليسارية » ويعرضه لضغوط مواقف سياسية « متطرفة » لا تقيم وزناً للوضع الواقعي في البلاد !

— وموقف حركة القوميين العرب التي بدأت تشهد تحولات يسارية جذرية في صفوفها دفعت بعناصرها القيادية المتقدمة نحو إعادة النظر بكل تحليلاتها الإصلاحية للوضع اللبناني . وهو أمر نتج عنه اتخاذ الحركة قراراً بالإنسحاب

نهائياً من « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية »
واعتبارها صيغة خاطئة أصلاً ولا يمكن أن تقود اليسار إلا إلى طريق مسدود .

وهكذا لم يبق في « ميدان الجبهة » إلا الحزب الشيوعي الذي استمرت
جريدته (الأخبار) تطلق المناشدات أسبوعياً داعية الأطراف الأخرى إلى
« تقدير حراجه الظرف الذي تمر به البلاد » وإعادة الجبهة إلى الحياة من
جديد !!

الفصل الرابع

مقدمات نشوء التيار الماركسي اللينيني في حركة القوميين العرب

إن النتائج التي انتهى إليها المؤتمر القومي لعام ١٩٦٥ ، والتي كرست رسمياً سيطرة الفريق التقدمي البورجوازي الصغير على معظم فروع حركة القوميين العرب ، كانت تفتح المجال أمام هذا الفريق كي يمارس أفكاره باسم الحركة على امتداد أعوام ٦٥ ، ٦٦ ، و ٦٧ . فهاذا كانت حصيلة تلك الممارسة وما هي الآثار التي تركتها على تكوين الفريق التقدمي ذاته ؟

إن مقدمات نشوء التيار الماركسي اللينيني في حركة القوميين العرب كانت تنبع من عوامل موضوعية ذات علاقة بالأوضاع التي سادت حركة التحرر الوطني العربية خلال تلك الفترة ، ومن عوامل ذاتية متصلة بالتجربة السياسية

والتنظيمية الخاصة التي خاضها الفريق التقدمي في ظل شعار : الالتحام بالناصرية .

إن الثورة الوطنية العربية التي انطلقت تحت قيادة الجناح التقدمي البورجوازي الصغير (والتي شملت مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن شمالاً ثم جنوباً فيما بعد) كانت قد أعطت - في حلقتها الرئيسية المتقدمة : الجمهورية العربية المتحدة - ذروة نتائجها الاقتصادية والسياسية والأيولوجية والتنظيمية بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ . فخلال تلك الفترة تحققت تأميمات تموز ٦١ (ثم اكتملت بتأميمات آب ٦٣) ، وصدر الميثاق الوطني وأقيم الإتحاد الاشتراكي العربي (ممثلاً لتحالف قوى الشعب العامل) .

إن هذه الانجازات كانت تمثل قمة مرحلة الصعود الثوري للجناح التقدمي البورجوازي الصغير على رأس حركة التحرر الوطني العربية ... وبعدها بدأت « الثورة الوطنية » ، تحت قيادتها الطبقة تلك ، تراوح في مكانها لتتضح عبر ذلك وتتصاعد أزمته التاريخية « كثورة » تقودها طبقة وسطية انتقالية عاجزة عن الأخذ ببرنامج جذري يؤدي إلى إكمال مهام التحرر الوطني الديمقراطي بأفق بروتيتاري ، ويفتح الطريق إلى التحول الاشتراكي . ومن هنا كان النموذج الذي بدأت الثورة الوطنية العربية « تستقر » عليه - في حلقتها الرئيسية المتقدمة - هو نموذج « الدولة الوطنية » الممثلة لمصالح طبقة بيروقراطية بورجوازية عسكرية وإدارية ، والخاضعة لسيطرتها . إن هذه الطبقة الجديدة ، ذات الأصول البورجوازية الصغيرة ، بدأت تنفصل عن أصولها التاريخية تلك وتتناقض - مصلحة ونظاماً - ليس فقط مع العمال وفقراء الفلاحين بل ومع جماهير البورجوازية الصغيرة المريضة والكادحة ومثقفها الديمقراطيين والثوريين ، أيضاً .

إن الطبقة البيروقراطية البورجوازية ، العسكرية والإدارية ، بدأت تصارع

لضبط العملية الجدلية الطبقيّة داخل المجتمع ضمن حدود نظامها على كل الأصعدة .

— على الصعيد الاقتصادي : تكريس نموذج للتنمية يلي مصالحها الاستهلاكية المباشرة ، ويعجز عن توفير مقومات التحرر الاقتصادي الحقيقي من سيطرة الامبريالية وسوقها الرأسمالية ، وعن بناء أساس مادي لتحول اشتراكي يحرر العمال وفقراء الفلاحين وجماهير البورجوازية الصغيرة المسحوقة من القهر الطبقي المادي المرتبط جديلاً بالتخلف .

— وعلى صعيد النهج الطبقي الاجتماعي إيقاف التحولات التي تحققت ، عند حدود التأميمات والاصلاح الزراعي ، والمحافظة على بقايا العلاقات الاقطاعية وعلى العلاقات الرأسمالية الجديدة في المدينة والريف ، ومقاومة كل الاتجاهات الفكرية والطبقية الضاغطة نحو الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة وتوزيع الأرض إلى مرحلة التحول الاشتراكي في الزراعة وفي اقتصاد المدينة .

— وعلى الصعيد السياسي : أقامة أشكال من « الديمقراطية » لم تكن في مضمونها الحقيقي سوى عملية احكام لسيطرة الطبقة البيروقراطية والبورجوازية العسكرية والادارية على كل المؤسسات السياسية التمثيلية .

— وعلى صعيد المعركة الوطنية مع الاستعمار الجديد والرجعية العربية : انتهاز سياسة تسعى إلى عقد هدنة مع المعسكر الامبريالي والطبقي الرجعي في المنطقة العربية ، هدنة كانت تتخللها معارك ديماغوجية قصيرة النفس ومتذبذبة الشعارات .

— وعلى الصعيد الايديولوجي : حبس العملية الجدلية الفكرية ، المواكبة للعملية الجدلية الطبقيّة ، في سجن الفكر « الاشتراكي » الانتقائي الاصلاحى الذي انتقل من مرحلة مصارعة الايديولوجية الاقطاعية — البورجوازية التقليدية

إلى مرحلة الصراع مع الاتجاهات الماركسية وخوض معركة مكافحة الأفكار « المتطرفة » التي « لا تنبع من ظروفنا وتراثنا » والتي تستهدف « جرننا إلى الشيوعية » !

— وعلى الصعيد التنظيمي : مكافحة كل الاتجاهات العمالية الداعية إلى اكساب الطبقة العاملة (وحلفائها من فقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين) حزبها الطليعي المستقل ايدولوجياً وسياسياً وتنظيمياً. وقمع كل تحرك تنظيمي يتخطى إطار « التحالف الوطني الطبقي » العام تحت قيادة البيروقراطية البورجوازية وفي ظل أفكارها وبرامجها وممارساتها السياسية .

ذلك هو النموذج الذي بدأت الثورة الوطنية العربية « تستقر » عليه في حلقتها الرئيسية المتقدمة : الجمهورية العربية المتحدة ، وتستوحيه بمختلف حلقاتها في الأقطار العربية الأخرى . وضمن هذا الواقع الموضوعي الذي « انتقلت » إليه حركة التحرر الوطني العربية — تحت قيادة الأطر البيروقراطية البورجوازية — بدأ الفريق التقدمي المسيطر على حركة القوميين العرب تجربته الذاتية الخاصة للالتحام بالناصرية على امتداد أعوام ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ .

وهكذا جرى حل تنظيمات الحركة في سوريا والعراق ودمجها ضمن « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي أقيم في كل من البلدين . وأعطى الاطار القيادي المركزي في الحركة بفريقيه ، التقدمي واليميني ، موافقته على الاجراء الذي تم بموجبه دمج الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل مع القوى السياسيـة الأخرى المرتبطة بالقاهرة ، لتشكيل منظمة جديدة هي « جبهة التحرير » . وفي الجمهورية اليمنية كان فرع الحركة قد توجه منذ قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٢ نحو إقامة علاقة التحام وثيق مع التيار الناصري بقواه السياسية وأجهزته ومختلف تشكيلاته . وفي الخليج وبقية أنحاء الجزيرة ، كما في الأردن والساحة الفلسطينية ، انطلقت فروع الحركة تبحث عن صيغة عملية لتنفيذ شعار

الالتحام بالناصرية تنظيمياً بعد أن التحمت بتيارها سياسياً . أما في لبنان فإن الترجمة الخاصة لذلك الشعار اتخذت - كما سبق ذكره - شكل الانضواء ضمن جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية . فما هي الحصيلة التي خرج بها الفريق التقدمي من تجربته تلك على امتداد منطقة الشرق العربي كلها ؟

لقد أتاحت له تجربة « الالتحام » أن يكتشف طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي ، وردود الفعل السياسية والتنظيمية ، للتيار الناصري على حقيقتها . فإذا به أمام تيار تفقده أجهزة بيروقراطية بورجوازية ، عسكرية وإدارية ، تنفر عن قيادات « محلية » على صورتها ومثالها في كل قطر عربي . وهي جميعاً - الأجهزة البيروقراطية المركزية والقيادات المحلية المتفرعة عنها - كانت تعيش خلال تلك المرحلة (٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) مأزقها التاريخي كطبقة أفلست وأصبحت تتعيش على « أمجادها الغابرة » ولا تفعل أكثر من المراوحة في مكانها واجترار فشلها وتكرار أخطائها . إن ذلك كان يجعل التيار الناصري عاجزاً نهائياً عن توليد تنظيمات سياسية تقدمية (في المنطقة العربية) تلي الطموح الثوري البورجوازي الصغير للفريق التقدمي في حركة القوميين العرب ، والذي كان يتصور التحامه بالناصرية مخرجاً له من الأزمة التي عاشها ضمن حركته . وهكذا بدأ « الالتحام » بالناصرية يتحول إلى ارتطام بأجهزتها وبالسياسات التي تنهجها والأفكار التي تستوحيها والقيادات التي تستقطبها في المنطقة العربية . ومن هنا بدأ الفريق التقدمي يدرك أن الاستسلام الكامل للتيار الناصري ليس طريقاً لتجديد إسهامه الثوري كما كان يعتقد ، بل هو طريق الإفلاس والضياع في نهاية المطاف .

إن ذلك كان يضع العلاقة بين الناصرية وحركة القوميين العرب - بالفريق التقدمي السائد على رأسها - على أبواب أزمة كانت تفاصيلها تترامى خلال عام

١٩٦٥ والنصف الأول من عام ١٩٦٦ . وهو أمر بدأ يدفع بالفريق التقدمي نحو مراجعة مواقفه وتحليلاته للحركة الناصرية بصورة جزئية ومن خلال منهج فكري « اشتراكي » انتقائي بالطبع . وقد كان اجتماع اللجنة التنفيذية القومية للحركة في تموز ١٩٦٦ ميداناً لهذه المراجعة التي انتهت إلى جملة نتائج أهمها :

— ضرورة التمييز في تحليل الحركة الناصرية بين فصائلها وقواها المختلفة : اي التمييز بين يمينها مثلاً بالأجهزة البيروقراطية البورجوازية وامتداداتها الطبقية والايديولوجية والتنظيمية في المنطقة العربية ، وبين « يسارها » مثلاً بالعناصر والقوى التقدمية المتواجدة ضمن التيار الناصري .

— ضرورة انتهاج « اليسار الناصري » خط « استقلال » ايديولوجي وسياسي وتنظيمي يحرره من تسلط اليمين ويربطه بال جماهير الناصرية العريضة من ناحية ، وبقيادة عبد الناصر التي تمثل رأس اليسار تاريخياً من ناحية ثانية .

— ويترتب على ذلك أن تخرج حركة القوميين العرب من الاتحادات الاشتراكية العربية التي دخلتها في سوريا والعراق ، وأن تتوجه في كل منطقة المشرق العربي وجهة جديدة تستهدف هذه المرة الالتحام سياسياً وتنظيمياً بالجيوب التقدمية ضمن التيار الناصري ، والانفتاح على جماهيره وتوثيق الارتباط بقيادة عبد الناصر دون المرور عبر الأجهزة البيروقراطية البورجوازية التي اعتبرتها حركة القوميين العرب مسؤولة عن الأزمة التكوينية التي تعانيها الناصرية !

إن العلاقة التي مارسها الفريق التقدمي البورجوازي الصغير في الحركة مع الناصرية خلال عامي ٦٥ و ٦٦ ، كانت تدفع تناقضات فكره « الاشتراكي » الانتقائي الوهمي نحو التناقض عبر الاصطدام بوقائع التجربة العملية . ولم تكن تلك النتائج التي انتهت إليها اللجنة التنفيذية القومية في تموز ٦٦ — حيال تلك

التناقضات - أكثر من عملية هروب إلى الأمام يساراً عبر تحليل وهمي للناصرية وطموح ذاتي غير مشروع لبناء « يسار مستقل » على أرض الناصرية !

وقد بدأ الفريق التقدمي يكتشف « وهمية » وخطأ تحليله حين وضعت قرارات اللجنة التنفيذية القومية على محك التطبيق : فخرجت الحركة من الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا والعراق ، في الوقت الذي كانت فيه الاطارات القيادية للجبهة القومية تتخذ قرارها بالخروج من جبهة التحرير والعودة إلى العمل المستقل في الجنوب اليمني من جديد . كما صدرت في الوقت نفسه - خلال شهري آب وأيلول ١٩٦٦ - سلسلة مقالات في « الحرية » كتبها محمد كشلي ، طرحت على بساط البحث وجهة نظر الفريق التقدمي في الأوضاع السائدة ضمن وعلى رأس حركة التحرر الوطني العربية آنذاك ، عبر تحليل للنموذج الناصري داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وهو تحليل القى نظرات علمية صائبة حول العديد من جوانب أزمة النظام الناصري الطبقي والايديولوجية والتنظيمية ، ولكنه انتهى نهاية ميتافيزيقية حين وضع القيادة الناصرية فوق نظامها ، أي فوق العلاقات الطبقيّة الواقعية ، وافترضها يساراً تاريخياً قائماً بذاته يستطيع حل « معضلات الثورة » بقدرة قادر !

ورغم أن هذا التحليل ، ومعه الخطوات الأخرى التي اتخذتها حركة القوميين معرب لاستعادة « استقلالها » التنظيمي النسبي ، رغم أن ذلك لم يكن يشكل في حقيقته خروجاً على الناصرية فلقد جوبه بردود فعل عنيفة : إذ القيت تهمة الشيوعية على الفريق التقدمي في الحركة كما منعت « الحرية » من دخول مصر وبلغ التآزم في العلاقة ذروته . ومرة أخرى عاد الفريق التقدمي يقف أمام تناقضات فكره « الاشتراكي » الانتقائي ، وقد تفاقمت تحت وطأة الاصطدام بالتجربة العملية الجديدة التي أوضحت « وهمية » طموحه إلى بناء « يسار مستقل » على أرض الناصرية . ولكن الفريق التقدمي لم يهرب من تناقضاته إلى

الأمم يساراً هذه المرة ، بل هرب إلى الوراء متراجعاً عن محاولته « اليسارية » عبر صيغة أتت تجمد كل الخطوات بانتظار حل الأزمة التي نشبت مع التيار الناصري و « جلاء الملابس » التي أحاطت بها !

إن هذا التراجع كان السلوك الوحيد المنتظر من حركة أعيد بناؤها أصلاً - مع مطالع الستينات - في بيئة الهتاف للناصرية ، ومن فريق تقديمي كان فكره « الاشتراكي » الانتقائي البورجوازي الصغير أعجز من أن يصمد في معركة الدفاع عن شعار بناء « يسار عربي جديد مستقل » . وقد كانت من نتائج هذا التراجع إعلان الحركة شجبها للقرار الذي اتخذته اطرارات الجبهة القومية في الجنوب اليمني بالخروج من اطار جبهة التحرير واستعادة استقلالها التنظيمي والسياسي !!

ولكن الحركة التي تنفست الصعداء بعد تجسيد أزمته مع التيار الناصري - عادت تكتشف أن هذا التجسيد لا يقدم حلاً للمعضلات التي تجابهها كتنظيم سياسي أصبح يعيش حالة من الارتباك النظري والسياسي والتنظيمي . تعكس أزمة تكوينه البورجوازي الصغير ، التي بلغت ذروة تفاقمها ، ولم تعد تجدي في معالجتها محاولات الهروب يساراً إلى الأمام . وتحت وطأة الاحساس « بأزمة المصير » هذه لم يجد الاطار القيادي المركزي ما يفعله سوى محاولة الهروب إلى مؤتمر قومي اتفق على عقده بعد أن يجري التحضير له طويلاً . وهكذا تشكلت مع مطلع عام ١٩٦٧ لجنة تحضيرية للمؤتمر ضمت عناصر من الفريق التقدمي ومن القيادة اليمنية التقليدية المؤسسة (محسن ابراهيم ، نايف حواتمه ، محمد كشلي ، جورج حبش ، هاني الهندي ، وديع حداد) . وعلى امتداد النصف الأول من عام ١٩٦٧ عقدت هذه اللجنة سلسلة اجتماعات لم يكن الفريق اليمني التقليدي فيها طرفاً محاوراً ، بل كان يمارس كعاداته الافلاس النظري والاستماع للآخرين .

ومن هنا كانت المناقشات محصورة بعناصر الفريق التقدمي ، وقد بدأت

تظهر وجود تلاوين فكرية مختلفة ضمن هذا الفريق . فكان هناك من ناحية موقف (مثله ناييف حواته) يدفع باتجاه الخروج نهائياً من دائرة الفكر « الاشتراكي » الانتقائي والالتزام بالماركسية اللينينية ، وصوغ تحليل طبقي جذري لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية (بما فيها حركة القوميين العرب) وللبرنامج الذي تأخذه تحت قيادة الأطر البيروقراطية البورجوازية السائدة على رأسها ، ويدفع أيضاً باتجاه استخراج النتائج الايديولوجية والسياسية والتنظيمية المترتبة على هذا التحليل كي يصبح ممكناً اكساب شعار « بناء يسار عربي جديد مستقل » مضامينه الحقيقية . وكان هناك من ناحية ثانية موقف (مثله محسن ابراهيم) أتى يعكس بقايا التردد النظري الانتقائي والانشداد إلى الممارسات السياسية والتنظيمية السابقة .

وحين وقعت الهزيمة العربية في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، لم تكن « اللجنة التحضيرية للمؤتمر » قد استقرت بعد على أي تحليل مشترك . وهكذا جابهت الحركة الهزيمة ، بارتباك لم يكن يختلف عن ارتباك أي مواطن عربي فاجأته حرب الأيام الستة .

لقد أتى الحدث يفجر نهائياً كل تناقضات الفكر « الاشتراكي » البورجوازي الصغير الذي ساد حركة القوميين العرب بين مطلع الستينات والخامس من حزيران ١٩٦٧ . لقد سقط ذلك الفكر سقوطاً مدوياً عبر ردود الفعل الفورية التي مارسها الفريق التقدمي في الحركة والتي تمثلت في موقفين كشفوا عن طبيعة ذلك الفكر على حقيقتها :

الموقف الأول - حمله المقال الصادر في « الحرية » بعد أسبوع من الهزيمة تحت عنوان « كلاً لم يخطيء عبد الناصر ولم يهزم العرب - بقلم محسن ابراهيم » ، وهو مقال كان يحسد الافلاس النهائي للفكر « الاشتراكي » الانتقائي الذي لم

يعد لديه ما يعطيه - في اللحظات الحرجة والتاريخية - سوى شحنات من المكابرة العاطفية والمواقف الديماغوجية التخديرية .

الموقف الثاني - حمله اقتراح يدعو إلى الاتصال بالأنظمة التقدمية العربية لاقتناعها بأحداث «تغيير جذري» في بنيتها كي تستطيع الرد على الهزيمة بسرعة ! وقد كان هذا الاقتراح يعني بدوره أنه لم يعد باستطاعة ذلك الفكر «الاشتراكي» الانتقائي أن يعطي سوى الأوهام ، ولأن كل لفظياته باتت عاجزة عن تقديم ما هو أكثر من « الحلول الانشائية والخطابية » لأزمة حركة التحرر الوطني العربية التي فضحتها هزيمة الخامس من حزيران .

وحين استفاق الفريق التقدمي في الحركة على ذلك الإفلاس الذي اتسمت به ردود فعله الفورية تجاه الهزيمة ، بدأ يعيش أزمة معاناة فكرية وسياسية وتنظيمية امتدت شهوراً استطاع خلالها أن يبلور موقفاً كان يضعه للمرة الأولى على أبواب التحرر من كل ممارساته السابقة . وانطلاقاً من التزامه الأيديولوجي بالماركسية اللينينية طرح الفريق التقدمي موضوعاته الجديدة لتحليلاً لهزيمة ٥ حزيران بمقدماتها وجذورها التاريخية ، وتحليلاً للبرنامج السياسي الاقتصادي العسكري الذي ردت به حركة التحرر الوطني العربية - تحت قيادة الأطر البيروقراطية البورجوازية - على « نكسة » ٥ حزيران في ظل شعار إزالة آثار العدوان (لقد تضمن البيان السياسي المركزي الذي أصدره يسار الحركة باسم اللجنة التنفيذية القومية في شباط ١٩٦٩ ، عرضاً لهذه الموضوعات) .

لأن مبادرة الفريق التقدمي هذه ، اطلقت ضمن حركة القوميين العرب صراعاً بدأ يشمل كافة فروعها ويدفع بالعلاقات التنظيمية في صفوفها نحو تطورات حاسمة . وسرعان ما تكشفت هذه التطورات عن تناقض أساسي بين اتجاهين متعاكسين ضمن الحركة :

أولهما - ارتداد عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة ، والجيوب

التنظيمية التابعة لها، نحو مواقع نشأتها الأولى ذات الأفق البورجوازي اليميني.

وثانيها - محاولة اليسار البورجوازي الصغير ، النامي في الحركة منذ مطلع الستينات ، التحرر من أفكاره وممارساته السابقة والتقدم على طريق نهج ثوري جديد بأفق طبقي وايدولوجي ماركسي لينيني . نهج مناقض كلياً لطبيعة نشأة الحركة الأصلية ، ومنفصل تماماً عن المواقف النظرية الانتقائية والممارسات السياسية الديماغوجية التي طبعت الفريق التقدمي في الحركة بطابعها العام منذ مطالع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧.

هذا التناقض الحاسم كان لا بد أن يفرز خلال الفترة التي أعقبت هزيمة ٥ حزيران - وعلى امتداد عام ١٩٦٨ - النتائج التنظيمية المتطابقة معه في كافة الفروع . وقد تمثلت هذه النتائج التنظيمية في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الاطاحة بالمواقع القيادية لليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

الفصل الخامس

المؤتمر القطري لفرع الحركة في لبنان

عام ١٩٦٨

تحليل طبقي سياسي للوضع اللبناني

لقد كان المؤتمر القطري الذي عقده فرع الحركة اللبناني في مطلع عام ١٩٦٨ أول المؤتمرات التي توالى فيها بعد ضمن بقية الفروع على الصعيد العربي . وقد أعلن هذا المؤتمر التزامه المبدئي والرسمي بالماركسية اللينينية ، وموافقته على « موضوعات هـ حزيران » كما طرحها يسار الحركة بكل فروعها . وانتهى المؤتمر في مناقشاته للوضع اللبناني إلى تحليل طبقي سياسي أولي اكتملت خطوطه فيما بعد عبر المناقشات التي استؤنفت في الاجتماعات القيادية الموسعة التي تلت المؤتمر .

تحليل طبقي سياسي للوضع اللبناني

إن هذا التحليل الطبقي السياسي الأولي الذي انتهى إليه مؤتمر فرع الحركة اللبناني ، كان ينطلق من نظرة تحليلية عامة إلى طبيعة التكوين الخاص للاقتصاد اللبناني والعوامل المؤثرة في نموه وتطوره .

١ - إن الاقتصاد اللبناني الذي عرف فترة نمو وازدهار سريع خلال الخمسة عشر عاماً التي انقضت على الحرب العالمية الثانية ، يعتمد بصورة رئيسية على قطاع الخدمات الذي يسهم بحوالي ٦٨ بالمائة من الدخل الوطني . وهذا الرقم يدل على أن التطور الاقتصادي الذي عرفه لبنان تجسد في نمو وحيد الجانب جعل من نسبة حجم الخدمات إلى الدخل الوطني أعلى نسبة في العالم .

ولكن القول بأن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد خدمات لا يكفي لتحليل طبيعة النظام الرأسمالي في لبنان . بل لابد من البحث عن السبب الرئيسي الذي جعل قطاع الخدمات يحقق هذا النمو الكبير . إن ذلك يقود فوراً إلى الحديث عن دور القطاع المصرفي بصفته أحد قطاعات الخدمات . صحيح أن قِصاع المصارف يساهم بحوالي ٨ بالمائة فقط من الدخل الوطني (تشكل حاصل الأرباح المتحققة من الخدمات التي يقدمها للداخل أو للخارج) ، إلا أن قطاع المصارف في لبنان لا يلعب دور المنتج للخدمات فقط ، إنما هو يلعب أيضاً دور « الممول الرئيسي » لبقية القطاعات الاقتصادية . ولقد اعتمد القطاع المصرفي في نموه (من حيث عدد البنوك وحجم الودائع) على تدفق رؤوس الأموال من الخارج ، ومن البلدان العربية المنتجة للبترول بشكل خاص . ونسبة الودائع إلى الدخل الوطني (وهي أعلى نسبة في العالم) تدل على اعتماد الاقتصاد اللبناني - بشكل رئيسي - على تدفق رؤوس الأموال الخارجية في نموه وتطوره .

إن الحجم الكبير للودائع كان يمنح النظام المصرفي قدرة هائلة على التسليف . ولقد كان نصيب قطاع التجارة - وهو القطاع الرئيسي في الخدمات - من التسليفات يعادل أكثر من نصف القروض التي تؤمنها المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة (نصيب الصناعة والزراعة لم يكن يتجاوز ١٨ بالمائة) .

ومن ذلك كله يتضح أن السبب الرئيسي الكامن وراء نمو قطاع الخدمات ، يتمثل في مصادر التمويل التي كان يغذيها القطاع المصرفي على شكل قروض ..

بينما كان هذا القطاع نفسه يعتمد بدوره على الودائع المتدفقة عليه من الخارج .

٢ - إن النظام المالي والمصرفي كان تابعاً على الدوام للرأسمالية العالمية . وقد أخذ دور المصارف الأجنبية في لبنان يتزايد ثقلاً بعد سلسلة الأزمات التي تتابعت على المصارف اللبنانية منذ عام ١٩٦٤ حين حدثت أزمة البنك العقاري . كما أن نمو الجهاز المصرفي - في المرحلة السابقة على هذا التاريخ - كان يشمل بالطبع المصارف بشقيها اللبناني والأجنبي ، بل لقد كانت هناك علاقات من الشراكة بينهما في كثير من الأحيان . وكانت الودائع موزعة بنسب شبه متساوية بين المصارف اللبنانية والأجنبية . أما بعد الأزمة الأولى التي أصابت أحد المصارف اللبنانية (عام ١٩٦٤) فإن الودائع الداخلية والخارجية بدأت تنزح من المصارف اللبنانية إلى المصارف الأجنبية التي أصبحت تستضيف أكثر من نصف مجموع الودائع . وفي أعقاب أزمة « إنترا » وصل هذا « النزوح » إلى ذروته ، وبعض التقديرات تذهب إلى حد القول أن ٨٥ بالمائة من مجموع الودائع في لبنان أصبح في حوزة المصارف الأجنبية .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تعداه إلى تحول ملكية بعض المصارف اللبنانية إلى الرأسمال الأجنبي ، كما حدث - مثلاً - بالنسبة للبنك الأهلي الذي اشترت مؤسسات أمريكية والمافية غربية وهولندية عدداً كبيراً من أسهمه . إن المصاعب التي تعرضت وتعرض لها المصارف اللبنانية بعد الهزة التي أصابتها ستجبرها على التوجه نحو رأس المال الأجنبي ليدعمها ، ويعيد بعض الثقة إلى المودعين . وبما أنه قد أصبح متعذراً ففتح فروع جديدة للبنوك الأجنبية - بعد القرار الذي اتخذته الحكومة بعدم إعطاء رخص جديدة لتأسيس مصارف لبنانية وبعدم السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في لبنان - فإن البنوك ستحاول التسلل من خلال شراء الأسهم في المصارف اللبنانية .

وهكذا فإن المصارف الأجنبية ، والرأسمال الأجنبي عموماً ، أصبح يسيطر

سيطرة شبه كاملة على القطاع المصرفي في لبنان . فهل بالامكان إيقاف المصارف الأجنبية عند حدها ؟

إن ظاهرة سيطرة البنوك الأجنبية على الجهاز المصرفي في لبنان ما هي إلا نتيجة حتمية لطبيعة النظام الرأسمالي اللبناني ونمط تكوينه الخاص . فهي من صلب هذا التكوين ذاته . والنظام الرأسمالي في لبنان عاجز موضوعياً عن الاستقلال عن النظام الرأسمالي العالمي ، فهو أسير القوانين التي تسيّره وتدفعه إلى الانزلاق باستمرار نحو التبعية الكاملة للرأسمالية العالمية . قد يكون هناك بعض التوتر والتناقض بين المصارف اللبنانية والمصارف الأجنبية يعبر عن نفسه ببعض المطالب التي ترفعها المصارف اللبنانية للحد من سيطرة المصارف الأجنبية . إلا أن المصارف اللبنانية ، والرأسمالية اللبنانية عموماً ، غير قادرة على تحرير نفسها من التبعية للرأسمالية العالمية ... فمصالحها المترابطة عضوياً ، وطبيعة تكوين النظام الرأسمالي في لبنان ، تفرض هذه العلاقة من التبعية فرضاً .

٣ - لقد ترك النمو الوحيد الجانب للنظام الرأسمالي وراءه تخلفاً شديداً في الصناعة .

إن « انطلاقة » الصناعة اللبنانية لم تبدأ فعلياً إلا أثناء الحرب العالمية الثانية . وقبل هذا التاريخ كانت هناك صناعات حرفية محدودة ، وكان الاستعمار يلعب دوراً كبيراً في عرقلة النمو الصناعي لابقاء البلاد سوقاً لمنتجاته المصنعة . إلا أنه أثناء الحرب توقف الاستيراد مما أوجد ظرفاً مناسباً لنمو الصناعة اللبنانية ، خاصة وأن نفقات القوات الحليفة في لبنان وفرت تراكماً لرؤوس الأموال اتجهت نحو الاستثمار في الصناعة . إلا أن هذه « الانطلاقة » سرعان ما تقلصت بعد الحرب بسبب استئثار الاستيراد من الدول الغربية الصناعية ، وعجز الصناعة اللبنانية الضعيفة عن منافستها . وهكذا استأنفت الرأسمالية اللبنانية (بدافع الربح السريع والسهل) اتجاهاها صوب التجارة والخدمات لتلعب دورها

كرأسمالية كومبرادورية مرتبطة عضوياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، تمارس الوساطة بينها وبين لبنان والمنطقة العربية . ومن هنا كان نمو الصناعة بطيئاً جداً ، بحيث أنه خلال خمسة عشر عاماً (بين ١٩٤٩ و ١٩٦٤) لم يزد الرأسمال الموظف في الصناعة عن ستة أضعاف ما كان عليه . ومن تحليل التطور اللبناني نجد أن الرأسمال الموظف في الصناعة لم يحقق نمواً خلال عشر سنوات (بين ١٩٤٩ و ١٩٥٨) حتى بمقدار الضعف ، بينما عرفت الصناعة بين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ قفزة « واسعة » بالنسبة إلى وتيرة نموها في السابق إذ ارتفع الرأسمال الصناعي بمقدار أربعة أضعاف . ويعود هذا الارتفاع إلى توجه الرساميل من قطاع الخدمات — الذي وصلت بعض مجالات الاستثمار فيه إلى حد التشبع — إلى قطاع الصناعة ، وكذلك توجه بعض التوظيفات الخارجية الطويلة الأجل إلى الاستثمار الصناعي .

من ذلك كله يتضح أن الصناعة تحتل مكاناً ثانوياً وضعيفاً في الاقتصاد اللبناني ، وهي لم تحقق « نموها » إلا على هامش قطاع الخدمات ، كما أنها ترتبط بالرأسمال الأجنبي في الكثير من مجالاتها .

٤ — وفي ظل تضخم قطاع الخدمات كانت أوصاع الزراعة (بصفتها القطاع الانتاجي الآخر إلى جانب الصناعة) تعاني هي بدورها معضلة تخلف ضخمة . ورغم أن الزراعة تستوعب حوالي نصف عدد السكان العاملين فإن حصتها من الدخل الوطني لا تزيد عن ١٢ بالمائة .

ويتضح من الجداول التقديرية التي نشرت حول الملكية الزراعية أن ٩١ بالمائة من الملاك لا تتجاوز ملكيتهم ٥ هكتار . كما أن ٨٦ بالمائة من مجموع المساحات المزروعة تتوزع على ملكيات صغيرة . إن ذلك يعني أن المشكلة الرئيسية التي تعانيها الزراعة هي مشكلة تفتت القسم الأكبر من الأرض إلى ملكيات صغيرة جداً يتعذر معها الاستثمار بانتاجية مرتفعة . فانتشار الملكية الصغيرة على قطاع واسع من الارض هو أمر يرتبط جديلاً بتخلف الزراعة ، إذ أنه يحيد من استعمال

الآلات والأساليب الزراعية الحديثة والأسمدة وغيرها من الوسائل الكفيلة برفع انتاجية الأرض .

إن اعتماد أسلوب الاستثمار البدائي للأرض ليس قاصراً على الملكيات المفتتة ، بل إن البورجوازية الريفية المتوسطة والصغيرة ، لا تستطيع هي أيضاً أن تدخل إلى حيازاتها من الأرض أساليب الاستثمار العصرية ، لأن ذلك يتطلب رساميل لا يمكن أن تتراكم لديها .

يضاف إلى ذلك أن قسماً هاماً من الملكيات الزراعية الكبيرة (الواقعة تحت حيازة بقايا الاقطاع الديني والعائلي وبعض الملاكين الكبار) ما تزال تخضع هي أيضاً لأساليب الاستثمار البدائي ذاتها .

يبقى بعد ذلك كله القطاع الزراعي الرأسمالي حيث تقوم استثمارات كبيرة استطاع رأس المال الكبير الموظف فيها أن يدفع بها في طريق التحديث واعتماد الأساليب التقنية العصرية . ولقد كان نشاط الرأسمالية الكبيرة الزراعي في عدد من مناطق الريف مترابطاً مع التجارة الخارجية بالدرجة الأولى . فحيث تتوفر فرص التصدير وتحقيق أرباح عالية وسريعة ، كان رأس المال يصب توظيفاته الزراعية وينمىها .

البنية الاجتماعية الطبقيّة

ما هي البنية الطبقيّة اللبنانيّة التي تشكلت على قاعدة هذا الاقتصاد الرأسمالي بكل الخصوصيات التاريخيّة التي نشأ ونما في ظلها ؟

١ - إن هيمنة قطاع الخدمات على مجمل التركيب الاقتصادي ، يجعل الطبقة البورجوازية اللبنانيّة خاضعة أساساً لسيطرة جناحها المصرفي التجاري المرتبط

عضوياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، حيث يشكل الحلقة الوسيطة بينها وبين « الداخل » : لبنان والمنطقة العربية .

إن هذا الجناح المصرفي التجاري يد سيطرته أيضاً إلى القطاعات الإنتاجية ، الصناعية والزراعية ، ليضع بذلك الاقتصاد اللبناني الرأسمالي كله تحت قبضته . ومن هنا كانت خصوصية « الجناح الوطني » من الطبقة البورجوازية اللبنانية ، المرتبط بالانتاج المحلي وبالسوق الوطنية . إن هذا الجناح الممثل للصناعة الوطنية والمصارف المحلية والتجارة المتوسطة الداخلية ، لا يتشكل في طبقة مستقلة ذات مصالح منفصلة عن الرأسمالية المالية والتجارية الكومبرادورية . إن طبيعة تكوينه الضعيف واعتماده على الجناح المصرفي التجاري المسيطر ، يجعله مشدوداً إلى كل روابط النظام الرأسمالي اللبناني بالسوق الرأسمالية العالمية . ومن هنا يبدو واضحاً أن تناقضات « الجناح الوطني » من الطبقة البورجوازية مع جناحها المصرفي التجاري المسيطر ومع رأس المال الأجنبي بالتالي ، هي تناقضات فرعية وغير عدائية ، ولا يمكن أن ينبثق عنها دور تاريخي « ثوري » تضطلع به البورجوازية الوطنية من خارج نظام تحالف الرأسمال المصرفي - التجاري والأجنبي .

إن ذلك يلقي ضوءاً على أسباب الضعف السياسي للبورجوازية الوطنية التي لم تستطع أن تشكل تياراً سياسياً يعبر عن مصالحها مستقلة ويضعها على طريق تحقيق مهام تاريخية . إن طبيعة تكوينها الاقتصادي الضعيف - تحت هيمنة الطبقة المصرفية التجارية - قد جعلها عاجزة عن تحقيق مهام هي في جوهرها مهام بورجوازية ديمقراطية : تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد ، تنمية القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية ، تحقيق إصلاحات ديمقراطية اجتماعية وسياسية ... الخ .

٢ - إن تخلف الصناعة قد حال دون نشوء طبقة عاملة صناعية قوية .

وتعبير « العمال » كما هو متداول في لبنان يشمل جميع العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء منهم الذين يعملون كإداريين وموظفين أو الذين يمارسون عملاً يدوياً . وإن فئة عمال الصناعة الحقيقيين تبلغ فقط حوالي ثلث عدد المعتبرين عمالاً في لبنان . كما أن هذه الفئة يغلب عليها طابع التبعثر بسبب صغر حجم المؤسسة الصناعية في لبنان إجمالاً . فهناك على وجه التقريب ستة آلاف مؤسسة صناعية تتوزع فيها نسبة العاملين كما يلي :

- ١٠٠ مؤسسة فقط تضم كل منها أكثر من ١٠٠ عامل .
- ٣٠٠ مؤسسة يعمل في كل منها أكثر من ٢٥ عاملاً .
- ٧٠٠ مؤسسة صناعية صغيرة تستخدم كل منها ما بين ٥ - ٩ عمال .
- ٣٥٠٠ مؤسسة خرفية تعتبر كمشاغل تستخدم أقل من ٥ عمال .

إن هذا التبعثر الشديد في أوضاع الطبقة العاملة يعود إلى ضعف الصناعة اللبنانية وصغر حجم مؤسساتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن التنظيم النقابي يعكس هو بدوره جانباً من أوضاع الطبقة العاملة . إن عدد المتسبين إلى النقابات القائمة في جميع أنحاء لبنان لا يزيد عن نصف عدد العمال الذين يعملون في المهن التي تمثلها هذه النقابات ، وهو أقل من ثلث عدد العمال في لبنان بشكل عام . وإن القسم الأكبر من التنظيم النقابي تمثله نقابات قطاع الخدمات ، أي أن الغالبية العظمى من النقابات العمالية هي في حقيقتها نقابات موظفين ومستخدمين ، والملاحظ في التنظيم النقابي الحالي أن نقابات عمال الصناعة - الذين يبلغ عددهم حوالي ٦٥ ألفاً - قليلة جداً ، أي أن معظم العمال الصناعيين غير منتظمين في نقابات . ثم إن مركز الثقل والدور القيادي في الحركة النقابية هو للنقابات التي تمثل الفئة ذات الأجور المرتفعة على الأخص ، أي التي تضم في أغليبتها موظفين (مثل نقابات موظفي المصارف ،

وموظفي ومستخدمي شركات البترول ، ومعلمي المدارس الخاصة ، وموظفي شركات الطيران ... الخ) . ومن هذه الفئة خرجت معظم القيادات النقابية على اختلاف مواقعها يمينية كانت أم « يسارية » .

إن ضعف تكوين الطبقة العاملة اللبنانية - وهزال تنظيمها النقابي - كان يشكل الأساس الموضوعي لضعف وهامشية دورها السياسي . يضاف إلى ذلك كله انعدام محاولات تسييسها من جانب اليسار تقريباً. ذلك أن اليسار التقليدي (مثلًا بالحزب الشيوعي الذي كانت له تاريخياً بعض المواقع التنظيمية العمالية) كان يمارس باستراتيجيته وتكتيكاته الاصلاحية عملية ابعاد للطبقة العاملة - موضوعياً - عن النضال السياسي الجذري ضد مجمل النظام الرأسمالي . وهكذا ولد تنظيمه الحزبي العمالي اصلاحياً، فلم يستطع أن يلعب دوراً طليعياً في تسييس الطبقة العاملة ، وانتهى به الأمر إلى السقوط في بئر الممارسة النقابية الاصلاحية التي لم تكن تختلف في أشكالها ومضامينها عن ممارسة القيادات النقابية اليمينية الساعية إلى عزل الحركة العمالية عن النضال السياسي وربطها بالدولة وبالنظام الرأسمالي .

٣ - إن الظاهرة الرئيسية في الريف - التي أشير إليها عند تحليل أوضاع الزراعة بشكل عام - هي سيادة الملكية الصغيرة للأرض وانتشارها . هناك ولا شك ملكيات زراعية كبيرة لم تنزل لبقايا الأقطاع فيها وجود ، كما أن هناك قطاعاً زراعياً رأسمالياً نما في السنوات الأخيرة بشكل خاص. ولكن تفتت الأرض إلى ملكيات فردية صغيرة يبقى الظاهرة الرئيسية السائدة في الريف ، وذلك معناه أن غالبية الفلاحين هم من الملاك الزراعيين الصغار . إلا أن الاحصاءات التقريبية تفيد أن ٤٠ بالمائة من الاستثمارات الزراعية يمارس فيها الاستثمار المباشر حيث يكون مالك الأرض هو نفسه مستثمرها أو مشرفاً على استثمارها . أما الـ ٦٠ بالمائة الباقية من الاستثمارات فتمارس فيها أشكال متنوعة من الاستغلال

للفلاحين (سواء عن طريق المحاصة أي المشاركة أو عن طريق استثمار الأراضي بالاستئجار). ويقدر تقرير «ايرفد» عدد العمال الزراعيين بحوالي ٩٥ ألف عامل، قسم منهم يملك أرضاً صغيرة لا تكفيه فيلجأ إلى بيع جهده كعامل زراعي .

إن الفلاحين الذين يشكلون غالبية سكان الريف ، ما بين مالِك زراعي صغير وفلاح فقير وعامل زراعي ، هم الذين يحصلون نتائج تخلف الزراعة وضالة حصتها في الدخل الوطني ، على شكل الخفاح واسع في مستوى المعيشة .

ورغم احتكاك بعض مناطق الريف بالقطاع الزراعي الرأسمالي الحديث ، وما يولده من علاقات اجتماعية جديدة تتخطى العلاقات التقليدية المبنية على الاقتصاد الفلاحي الطبيعي وأشكال الاستثمار البدائي للأرض ، إلا أن الريف اللبناني كله ما يزال يخضع في ردود الفعل السياسية التي تسوده إلى العلاقات والانقسامات العائلية والعشائرية التي تشكل قاعدة نظام الاقطاع السياسي الطائفي في لبنان . إن هذه العلاقات ذات جذور تمتد في تاريخ لبنان الحديث إلى العهود الاقطاعية والعثمانية التي أوجدت في حياة القرية اللبنانية قواعد متوارثة من التقاليد العشائرية والطائفية ، نهضت عليها الزعامات التقليدية وظلت تتوارث النفوذ جيلاً بعد جيل .

هكذا يبدو الريف «قلعة صامدة» لنظام الاقطاع السياسي الطائفي ، يلجأ إليها دائماً لإعادة تركيب توازناته ويستنفرها في مواسم الانتخابات التي تكاد تلخص كل علاقة الفلاحين بالسياسة .

أما دخول اليسار التقليدي إلى بعض مناطق الريف فإن لم يطلق حركة فلاحية مناهضة لهذا التركيب الاجتماعي والسياسي التقليدي ، بل إن اليسار عجز حتى عن الاحاطة ببعض الانتفاضات الفلاحية المطالبة العفوية ، التي كانت تتكرر بين آن وآخر لتكرر دائماً أخطاءها وعوامل ضعفها وفشلها . لقد دخل

اليسار التقليدي إلى الريف بلا معرفة علمية لأوضاع « طبقة الفلاحين » وبلا تحليل للمسألة الزراعية وبلا خطة سياسية - مطلبية تستهدف اطلاق حركة فلاحية ناهضة . فانهى به الأمر إلى السقوط هو أيضاً في أقنية العلاقات الاجتماعية وردود الفعل السياسية التقليدية التي تسود معظم مناطق الريف .

ولم يمثل مهرجان « بتخنيه » الذي انعقد تحت راية « المسألة الزراعية » أية خطوة حقيقية على طريق « غزو » اليسار للريف كما كان يتصور أصحابه ، بل أتى يفضح جهل اليسار بالمسألة الزراعية وارتباك « خطته النضالية » وطابع التفتيق في شعاراته ومطالبه التي كانت مجرد خليط عجيب من التمنيات بأن تتحسن أحوال « إخواننا الفلاحين » !



هذا التحليل العام لطبيعة تكوين الاقتصاد الرأسمالي اللبناني وللبنية الاجتماعية الطبقية المنبثقة عنه ، إلى أية نتائج سياسية يقود ؟

كيف ينبغي فهم وتحليل التركيب السياسي والايديولوجي للنظام اللبناني ؟ وما هي حدود « الاصلاح » الذي يستطيع هذا النظام أن يفرزه على قاعدة معطياته الاقتصادية والاجتماعية الطبقية الأصلية ؟ ماذا مثلت المحاولة « الشهابية » وإلى أين انتهت بها المطاف ؟ وأخيراً ما هي استراتيجية اليسار وخطبه السياسية التكتيكية المتوافقة مع هذه المرحلة من تطور البلاد ؟

الاستنتاجات السياسية :

ماذا مثلت الشهابية

ما هي النتائج السياسية التي انتهى إليها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبنانية

عام ١٩٦٨ ، انطلقاً من تحليله العام لنمط تكوين الاقتصاد الرأسمالي اللبناني
وللبنية الاجتماعية الطبقية المنبثقة عنه ؟

إن تلك النتائج كانت تلقي ضوءاً على طبيعة التركيب السياسي والايدولوجي
للنظام الرأسمالي اللبناني ، وعلى التطورات الفاعلة فيه خلال السنوات العشر التي
تلت أحداث ١٩٥٨ . لقد كان هذا التركيب يتسم ، قبل عام ١٩٥٨ ومنذ
ولادة « الاستقلال » ، بالخصائص التالية :

● كانت الطائفية تشكل الايدولوجية السياسية للبورجوازية اللبنانية ،
وسلاحها في مجابهة أزماتها ونشر الأوهام حول استغلالها الطبقي ، واجهاض كل
نضال وطني ديمقراطي .

● وكان تطبيق « الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة » هو
البيئة « المناسبة » لنمو الجناح المصري - التجاري من البورجوازية اللبنانية
وتعاظم سيطرته .

● وكان الاقطاع السياسي يؤلف القاعدة الاجتماعية التي تركز إليها
الايدولوجية الطائفية ، ومن خلالها تتحول إلى نظام سياسي . وهذا النظام
السياسي ، الشديد التخلف والعاجز عن بناء دولة ديمقراطية بورجوازية عصرية ،
كان النظام المناسب لبورجوازية لا يتحقق نموها إلا في ظل « الفوضى » والحرية
المطلقة وعبر غياب الدولة عن الحياة الاقتصادية إلا في أدنى الحدود .

ولكن هذا التركيب السياسي الايدولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني واجه
عام ١٩٥٨ أزمة حادة نشأت عن اختلاله في مواجهة التحولات الخارجية في
المنطقة العربية (نمو المد الوطني الشوري) وبفعل المأزق الداخلي الذي انزلت
إليه العهد الشمعوني حين مضى في انتهاج سياسة تتجاهل تلك التحولات

الخارجية ، وحين ضرب الاقطاع السياسي بأبرز زعمائه دفعة واحدة لصالح معركة تجديد الرئاسة آنذاك .

أن الاحداث التي انفجرت عام ١٩٥٨ انتهت الى بروز قوى اجتماعية - سياسية جديدة مثلتها « المؤسسة » الشهابية التي كادت تشكل اليد الضاربة للنظام . أن هذه « المؤسسة » التي لم تتورط خلال احداث ١٩٥٨ في صدام حاسم مع اي من الطرفين السياسيين المتصارعين ضمن الطبقة البورجوازية - الاقطاعية بل وقفت تراقب الصراع الحاد بينهما ، هي التي امسكت بزمام السلطة بين يديها في النهاية .

ولقد كان التكوين الطبقي لتلك « المؤسسة » تكويناً بورجوازياً في شرائحه القيادية الاساسية ، اذ كانت تضم على رأسها نفرأ من ابناء العائلات البورجوازية القديمة والجديدة (من الجبل بشكل خاص) وعناصر من البورجوازية الصغيرة الوافدة من الريف .

ان الاطارات « السياسية » التي سادت على رأس تلك « المؤسسة » عبر الادوار التي لعبتها في احداث ٥٨ ، حملت معها ايدولوجية بورجوازية اصلاحية اتت تمثل محاولة للرد على ازمة التركيب السياسي الايدولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني ، ومحاولة « لاستباق » بعض أزماته الاقتصادية والاجتماعية .

وأن اهمية هذه المحاولة الشهابية الاصلاحية في تاريخ النظام اللبناني ، هي في كونها قدمت نموذجاً لطبيعة وحدود « الاصلاح الوطني الديمقراطي » الذي يمكن أن يحققه الجناح المتقدم من البورجوازية اللبنانية ضمن الاطار الرأسمالي . وبذلك توفر لنا المحاولة الشهابية وقائع ملموسة لا يعود معها النقاش حول دور « البورجوازية الوطنية في لبنان » مبنياً على سلسلة افتراضات مسبقة تنتهي غالباً إلى نتائج تعسفية يستخدمها هذا الطرف أو ذاك من اطراف اليسار لتبرير انحرافات اليمينية .

فماذا كانت حصيلة المحاولة البورجوازية الاصلاحية الشهابية على وجه التحديد؟؟

الايدولوجية البورجوازية الاصلاحية : اتجاهاتها وقواها

لقد كان ظموح الشهابية يتجه اساساً نحو تجديد توازن التركيب السياسي الايدولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني ، بما يجعله قادراً على الاستمرار والصمود وسط منطقة عربية تشهد تغيرات سياسية واجتماعية واسعة . ومن هنا كان انتهاج سياسة خارجية « جديدة » تدخل في حسابها وجود وقوة المعسكر العربي التحرري (ممثلاً بالجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص) فلا تنزلق إلى ممارسة ارتباط سافر بمعسكر الرجعية العربية أو تأمر مكشوف على حركة التحرر الوطني في المنطقة .

ومثل تلك السياسة الخارجية كانت تؤمن - فضلاً عن تجديد صيغة التوازن السياسي الطائفي في الداخل - الحفاظ على مركز النظام اللبناني في الخارج كنظام لا يستطيع الاستمرار الا عبر تعزيز روابطه الاقتصادية العربية وتنميتها ولم يكن ذلك كله يمس جوهرها السيطرة الامبريالية الفعلية على لبنان ، أي النفوذ السياسي والاقتصادي للاستعمار الجديد وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية .

وعلى الصعيد الداخلي مثلت الشهابية محاولة لتعزيز التسوية السياسية الطائفية وتصلبها على « أسس اقتصادية واجتماعية » . فربطت بين شعارات « انهاء المناطق المتخلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية » وبين القدرة على تجديد الايدولوجية الطائفية وترسيخ « ميثاقها الوطني » ، وعلى تعزيز صمود النظام اللبناني في وجه

التحولات الاجتماعية والسياسية الجارية في المنطقة العربية . ومن هنا كانت الشهابية مسوقة إلى افراز ظاهرة جديدة هي ظاهرة « تدخل الدولة » في الحياة الاقتصادية وفي الاوضاع الاجتماعية . وكان هذا التطور يلتقي مع مطامح فئة من المثقفين التكنوقراطيين كانت تتعامل من تخلف نظام الاقطاع السياسي واجهزته الادارية ، وترى في غياب الدولة عن الاقتصاد غياباً لدورها هي في الدولة وفي الحياة السياسية . ان التكوين الطبقي والايديولوجي لهذه الفئة من المثقفين التكنوقراطيين ، كان ينبع من طبيعة اصولها الاجتماعية وثقافتها الجامعية . فهي في غالبية افرادها تنتمي إلى عائلات بورجوازية كبيرة ، وقد أتاح لها ذلك فرصة التخصص العالي في الجامعات الغربية ، ضمن لبنان أو في الخارج . وفي الجامعات الغربية تلقت ثقافة الغرب الرأسمالية في تطورها الجديد من الفكر الرأسمالي الكلاسيكي إلى الافكار « الكينزية » التي ترى في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الحل الوحيد لتنظيم الرأسمالية والقضاء على ازمتها الدورية .

ومن هنا ، من ايديولوجيتها البورجوازية الإصلاحية وطموحها للعب دور متزايد في الدولة ، كان التقاء تلك الفئة من المثقفين التكنوقراطيين بشعارات « المؤسسة » الشهابية حول تدخل الدولة و « سياسة الانماء » و « اصلاح » النظام الرأسمالي عبر نوع من « العدالة الاجتماعية » غامض الملامح .

ولقد بدأت ظاهرة تدخل الدولة حين طرحت قضية الاحصاء عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأول مرة في لبنان ، فاستدعت - بعد عام ١٩٥٨ - بعثة « ايرفد » التي كان يرأسها الاب « لوبريه » ذو التفكير الاجتماعي الاصلاحى . وقد قامت البعثة بمحاولة احصاء شبه شامل للوضع الاقتصادي والاجتماعى ادت إلى تعريته من كثير من الاساطير التي كانت تغطيه . ووضعت البعثة تقريرها المعروف الذي قدم عدة مقترحات لسياسة انمائية . ويبدو واضحاً ان هذه

المقترحات كانت تمثل النتيجة المتولدة عن اصطدام الفكر البورجوازي الاصلاحى (الاجتماعية الاصلاحية) الذي حملته الاب « لوبريه » بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي افرزها النظام الرأسمالى اللبناني بطبيعته الفوضوية والفردية ومن هنا كانت المقترحات محاولة لطرح اسس اقتصادية اكثر « عقلانية » .

لقد تركز تدخل الدولة في مجالين اساسيين :

١ - ايجاد المؤسسات والتجهيزات العامة للادارة الحكومية ، واهمها مؤسستان : البنك المركزى الذي انشئ عام ١٩٦٣ ، وصندوق الضمان الاجتماعى الذي بدأ عمله فعليا عام ١٩٦٥ . وإلى جانبها انشئ مجلس الخدمة المدنية ، ومعهد حكومى للتدريب على الادارة العامة .

٢ - وضع برامج « للانماء الاقتصادى » تضمنت مشروعين : مشروع السنوات الخمس الاول (١٩٥٩ - ١٩٦٣) وقد بلغت نفقاته ١٥٠ مليون ليرة سنويا . ومشروع السنوات الخمس الثانى (١٩٦٥ - ١٩٦٩) الذي بلغت نفقاته ٢٠٠ مليون ليرة سنويا .

ان ظاهرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاضاع الاجتماعية جابهت ، في سنواتها الاولى ، معارضة شديدة من الجناح المصرفى - التجارى المسيطر ضمن الطبقة البورجوازية اللبنانية . ويتضح ذلك من عدة وقائع تاريخية اهمها معارضة جمعية المصارف لتنظيم القطاع المصرفى . فقد حمل تقريرها السنوى لعام ١٩٦٢ (وهو العام الذي تقرر فيه مشروع النقد والتسليف وانشاء البنك المركزى) نصوصاً واضحة تؤكد رفضها لفكرة « التخصيص في المصارف » واصرارها على قانون سرية المصارف كاملاً وبدون تعديل ، ورفضها لنظام المراقبة على المصارف من جانب البنك المركزى ، وتحوفها الشديد من « الانعكاسات المالية والاقتصادية والتأثيرات الاجتماعية » لقانون الضمان الاجتماعى .

أما القطاع التجاري - وخاصة قسم التجارة الخارجية منه - وهو أيضاً قطاع مسيطر ، فقد عارض بدوره تدخل الدولة بنفسه الوضوح . ورغم أن برامج الانماء في المناطق المتخلفة كانت تعني توسيع السوق التجارية الداخلية فإن « سياسة الانماء » كانت تثير قلق التجار ، في قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص ، لأن شعار « تشجيع الصناعة الوطنية » كان معناه الحد من استيراد السلع الأجنبية ، وهو أمر كان يرفضه التجار وما زالوا .

نتائج ظاهرة تدخل الدولة

ما هي النتائج التي انتهت إليها ظاهرة تدخل الدولة بعد تسع سنوات من ولادتها في عام ١٩٥٨ ، وما هي حدود وطاقات « سياسة الانماء » كما ظهرت في التطبيق ؟

ماذا اثمرت محاولة إيجاد مؤسسات وتجهيزات عامة للإدارة الحكومية ؟

أن البنك المركزي لم يستطع أن يلعب دوره الكامل في منع حدوث الأزمة المصرفية التي أدت إلى مضاعفات نقلت الاقتصاد اللبناني من مرحلة النمو إلى مرحلة الانكماش . والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى طبيعة النظام المصرفي في لبنان ومدى قابليته للتنظيم أصلاً . فلقد كان توسع الجهاز المصرفي مرتبطاً في الأساس بمخالفته لكل الأصول المصرفية وفي مقدمتها : اقتصار عمل المصارف التجارية على التسليف والقروض القصيرة الأجل . لقد كانت معظم المصارف اللبنانية « متورطة » بعدة نشاطات غريبة عن العمل المصرفي : سواء تمثل ذلك في مزاولة أعمال تجارية أو صناعية أو عقارية أو اشتراك في مؤسسات وشركات وعقارات ، أو تمثل في ما كان يمارسه أعضاء مجالس إدارتها من أعمال ومشاريع اعتماداً على التسليفات التي ينالونها من مصارفهم . لذلك كان لا بد من مرحلة

انتقال طويلة (لاعادة تنظيم القطاع المصرفي) حدها قانون النقد والتسليف
بمدة خمس سنوات من بداية تسجيل المصارف في البنك المركزي . الا انه بعد
اربع سنوات لم تكن معظم المصارف قد صفت فعلا ذلك النوع من الاعمال ،
بل تهربت من القانون بطريقة أو بأخرى ، وكما ظهر في أزمة « انترا »
الذي انشأ عدة شركات عقارية مستقلة شكلا عن البنك ومربطة به فعلا .

وفي العام الأول من مرحلة الانتقال بدأت طلائع الازمة المصرفية في البنك
العقاري . وفي العام الرابع وقعت ازمة انترا . لقد تدخل المصرف المركزي
في الازمة ولكنه لم يستطع أن يمنع حدوثها ويحول دون مضاعفاتها الاقتصادية
الخطيرة . لا شك بأن مراقبة البنك المركزي قد ازدادت بعد الازمة ،
وخصوصاً بالنسبة للسيولة حيث اصبحت المصارف مجبرة على الاحتفاظ بنسبة
٤٥ بالمئة من ودائعها . الا أن تدخل البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي
سيعني - في ظل خصوصية النظام الرأسمالي اللبناني - تقليص مدى « الازدهار »
في هذا القطاع ، وبداية مرحلة انكماش دوره وقدراته سواء على صعيد حجم
الودائع التي يتلقاها - خاصة من الخارج - أو على صعيد قدرته على التسليف
وتغذية قطاع الخدمات بالاموال . وتبقى فعالية البنك المركزي في التدخل
ضعيفة جداً بسبب ضيق وضعف السوق المالية . فالنظام الرأسمالي اللبناني لم
يستطع أن يقيم سوقاً مالية حقيقية يجري فيها تداول الأوراق المالية من سندات
حكومية وخاصة . إذ أن مثل هذه السندات تعتبر ادوات اساسية في يد البنك
المركزي يستطيع من خلال بيعها أو شرائها أن يتدخل في السياسة المالية
والنقدية العامة ويؤثر على سعر الفائدة . وعدم وجود مثل هذه الأدوات في
السوق المالية اللبنانية يضعف من دور البنك المركزي وتأثيره .

فما هي « الحلول » التي بدأ ينزلق إليها القطاع المصرفي علاجاً لازمته ؟ ان
ازدياد سيطرة البنوك الاجنبية بدأ يشكل المجرى العام الذي تصب كافة

« الحلول » ضمنه . وفي هذا الجري التقت أخيراً الإصلاحية الشهابية التي افرزت ظاهرة تدخل الدولة مع الطبقة المصرفية التجارية التي رفضت تلك الظاهرة في سنواتها الاولى .

فبعد ازمة انترا بدأت الطبقة المصرفية التجارية المهيمنة تقبل ظاهرة تدخل الدولة التي ولدتها الشهابية ، وذلك من اجل حل الازمات التي أخذ يتعرض لها الاقتصاد اللبناني وایجاد المؤسسات العامة القادرة على التعويض عن الاثار الانكماشية التي ولدتها ازمة انترا . ونتيجة لذلك فان الفوارق بين البورجوازية الإصلاحية الشهابية والطبقة المصرفية التجارية اخذت بالتلاشي واصبح « الجميع » يسمون بتدخل الدولة ، فانتقلت جريدة « النهار » على سبيل المثال إلى نفس المواقع الايديولوجية التي يتحدث منها منظرو الشهابية ومثقفوها التكنوقراطيون .

وبالمقابل اثبتت الشهابية عملياً أن « طابعها الوطني » - النتائج عن سياستها الخارجية العربية - لا يعني ابدأ تحرير الاقتصاد اللبناني من التبعية للرأسمال الاجنبي . فلم تكن الحلول التي طرحتها لازمة انترا تختلف عن الحلول التي توصلت إليها الطبقة المصرفية التجارية والقوى السياسية الممثلة لها . وهنا التقى « الجميع » على الحل الذي سلم أمر مؤسسة انترا إلى الشركة الامريكية وتم هذا الحل باشراف رئيس الحكومة الشهابي رشيد كرامي ، والياس سر كيس (الشهابي) حاكم البنك المركزي ، وبيار اده رئيس جمعية المصارف ، ورئيس الجمهورية . وهكذا ، وفي وقت واحد ، كان تدخل الرأسمال الاجنبي يزداد في الاقتصاد اللبناني (بموافقة البورجوازية الإصلاحية الشهابية) من خلال هيمنة البنوك الاجنبية على القطاع المصرفي ، وكانت الدولة تقوم (بموافقة الطبقة المصرفية التجارية) بالتنظيم والتدخل عبر اصدار التشريعات خوفاً من حدوث ازمات وانهيارات مصرفية اخرى .

واذا كانت تلك هي أبرز النتائج التي انتهت إليها ظاهرة تدخل الدولة في مجال « إيجاد المؤسسات والتجهيزات العامة للإدارة الحكومية » ، فماذا كانت النتائج في مجال « مشاريع الانماء » ؟ في هذا الصدد يمكن تسجيل الملاحظات الأساسية التالية :

١ - إن خطة السنوات الخمس الأولى « للانماء » اقتضت على عدد من مشاريع الري والطرق والكهرباء في بعض المناطق المتخلفة . وقد مولت هذه المشاريع من موازنة الدولة التي ازدادت وارداتها اعتماداً على الرسوم والضرائب غير المباشرة بشكل رئيسي (والتي تشكل نسبتها ٦٧ بالمئة من مجموع الضرائب) . ولكن الموازنة لم تكف لتمويل هذه المشاريع ، فليجأت الدولة إلى مال الاحتياط من فوائض الميزانيات السابقة (٢٧٠ مليون ليرة) الذي استنفد كاملاً في المشروع الأول . وبدأت الموازنة تقع في مشكلة العجز الذي بلغ حوالي ٨٥ مليون ليرة .

٢ - لم تستطع الدولة أن تقر نهائياً مشروع الخطة الثنائية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) فاقتطعت منها « مشاريع مستعجلة » من النوع ذاته الذي حققته الخطة الأولى . وهكذا فإن المشاريع « الانمائية » التي نفذت (أو المنتظر تنفيذها) لم تتجاوز حدود امداد بعض المناطق المتخلفة بالطرق ومياه الشرب والري والكهرباء وبعض مشاريع الصحة العامة . وهي مشاريع تظل آثارها على دفع النمو في الزراعة والصناعة بسيطة جداً .

٣ - ان ظاهرة تدخل الدولة المباشر لتشجيع الاستثمار الرأسمالي في الصناعة والزراعة ، انتهت هي بدورها إلى نتائج محدودة جداً . فلقد أنشأت الدولة في هذا المجال « مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري » . وبعد أزمة انقرا تردد الحديث عن مشاريع لإنشاء مؤسسات من هذا النوع . فما هي الامكانيات الفعلية لمثل هذه المؤسسات .

● بالنسبة للمؤسسة الوحيدة الموجودة وهي مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ، فإن تجربة هذا المصرف قد أوضحت عدة مسائل أهمها :

— ان انشاء هذا المصرف اعتمد على الدولة بموارده الأساسية . فقد ساهمت الدولة بمبلغ ٩٠ مليون ليرة من رأسماله ، بينما لم يساهم القطاع الخاص بأكثر من ٣٠ مليوناً (وهكذا يصح اعتباره نوعاً من الشركة المختلطة) . ومع ان الدولة كانت المساهم الرئيسي في رأسماله فإن أرباب القطاع الخاص وكبار الرأسماليين هم الذين أداروا المصرف ووجهوا أعماله وتسليفاته لمصالحهم ، ولم يستطع المصرف أن يتطور أو يصبح قادراً على اجتذاب الودائع .

— ان موارد المصرف لم تسمح بتمويل هام ، إذ أن قدرته على التسليف محدودة جداً وغير ذات أثر فعال ، وقد تنوعت تسليفاته بين مختلف القطاعات من صناعية وزراعية وسياحية وعقارية (بلغت التسليفات عام ١٩٦٥ : ٤٢ مليون ليرة للزراعة ، ٢٢ مليوناً للصناعة ١٦ مليوناً للسياحة) .

— ان التسليفات كانت تقدم على أساس الضمانات التي تتوفر عند المقرضين . وهذه الضمانات لا تتوفر بالطبع إلا عند كبار الملاكين أو كبار الرأسماليين . كما ان كثيراً من القروض كانت تستخدم في عدة أعمال ومشاريع غير صناعية أو زراعية .

● أما بالنسبة لامكانيات انشاء مؤسسات جديدة للتسليف المتوسط والطويل الأجل ، فإن الصعوبات أمامها كانت عديدة وكبيرة وأهمها :

— مشكلة التمويل ، حيث لا تتوفر لدى الدولة الموارد المطلوبة للمساهمة في رأسمال هذه المؤسسات . ولا يمكن لأية سياسة إنمائية أن تعتمد على القروض فقط . بل إن موارد الدولة تشكل هنا المنبع الرئيسي للانفاق . ولتأمين هذه

الموارد لا بد من زيادة الضرائب . والاتجاه نحو زيادة الضرائب غير المباشرة (وهو ما تلجأ إليه الدولة في العادة) لا يمكن أن يحل مشكلة التمويل لأن هذه الضرائب بلغت حدأعالياً من التشبع . أما زيادة الضرائب المباشرة وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل الموحد ، وهو الاتجاه المؤدي إلى زيادة موارد الدولة فعلاً ، فإنه يتناقض مع طبيعة التكوين الخاص للرأسمالية اللبنانية التي أظهرت حتى الآن مقاومة عنيفة لأي ميل نحو ذلك الاتجاه . بل إن مرحلة ما بعد أزمة افترا (والتي امتدت إلى سائر القطاعات الاقتصادية) ولدت مطلباً معاكساً لدى كبار الرأسماليين هو «الاعفاء من الضريبة» للحد من آثار الخوف من الاستثمار لدى الراسمائل الداخلية والخارجية . وبين مشكلة التمويل التي يتطلب حلها زيادة الضرائب والمطلب المعاكس المنادي بالاعفاء من الضريبة ، تخرج الدولة قاصرة عن سد عجز موازنتها ، وعن تحقيق سياسة انمائية ذات أثر فعال .

تلك هي النتائج التي انتهت إليها المحاولة البورجوازية الإصلاحية الشهابية (عبر تدخل الدولة) على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . وهي نتائج اثبتت بالملموس قصور تلك المحاولة الإصلاحية عن تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد ، وعجزها - في إطار النظام الرأسمالي - عن إعادة معدلات النمو السابقة إلى الاقتصاد ، وعن تحديث نظام الرأسمالية اللبنانية ومواجهة أزماته ، ثم عن انتهاج سياسة إنماء فعالة للقضاء على تخلف الصناعة والزراعة وتحقيق إصلاحات ديمقراطية اجتماعية واسعة .

فإذا حققت المحاولة البورجوازية الإصلاحية الشهابية على صعيد تحديث النظام السياسي وتطويره ؟

إن بروز « المؤسسة » الشهابية على رأس السلطة بعد عام ١٩٥٨ اتخذ أشكالا

غير مباشرة ظلت تمارس عبر اداة الحكم التقليدية : البرلمان الممثل لنظام الاقطاع السياسي الطائفي وزعاماته التقليدية .

ولم يكن طموح الشهابية السياسي يتعدى ممارسة الحكم عبر تجديد وتثبيت التسوية بين الطوائف وإقامة نوع من التوازن بين زعماء الاقطاع السياسي . وهكذا انتهت إلى الاندماج بنظام الاقطاع السياسي الطائفي لتشكيل المحور الذي تدور من حوله الصراعات بين أقطاب هذا النظام وزعمائه . وهي صراعات كانت تتحكم بها في الأساس عوامل المنافسة الانتخابية والتمثيل الطائفي وتشكيل الحكومات . وبلاستناد إلى هذه العوامل بدأت « المؤسسة » الشهابية ترتبط انتخابياً بفريق من الاقطاع السياسي مثله أساساً الوجوه النيابية المتجمعة في الجبهة الديمقراطية البرلمانية . ولكن هذا الفريق من الاقطاع السياسي الذي تحلق حول « المؤسسة » الشهابية لم يكن ثابتاً في تكوينه على الدوام . فإن طبيعة العوامل الفردية التي كانت تقرر الانتماء إلى الشهابية أو معاداتها لم تسمح باستقطاب سياسي واضح المعالم ومستقر .

ان الانقسام الذي أحدثته الشهابية في صفوف الاقطاع السياسي بين « صف وطني » نهجي و « صف غير وطني » كان مشدوداً في الأساس إلى عوامل المنافسة الانتخابية والوزارية . ومن هنا تفسير ظاهرة التنقل الدائم للزعماء السياسيين من « صف وطني » نهجي إلى صف غير وطني ، ومن اتجاه طائفي متعصب إلى آخر معتدل ... وفق ضرورات المنافسة على الحكم والانتخابات .

ان سقوط المحاولة البورجوازية الاصلاحية الشهابية في شبكة نظام الاقطاع السياسي الطائفي واندماجها به كان نتيجة متوافقة مع طبيعة التكوين الايديولوجي والطبقي « المؤسسة » الشهابية في الأصل . ان هذا التكوين كان مشدوداً ، في اطاراته العليا ، إلى الطبقة المسيطرة وايديولوجيتها ولم يستطع أن يفرز اطرار بورجوازية صغيرة ثورية على غرار ما حصل في « المؤسسات »

المشابهة في العالم العربي . وهكذا لم تتمكن « المؤسسة » الشهابية من أن تلتهم حتى تلك الفئة من المثقفين التكنوقراطيين الذين تحلقوا حولها على أمل الصعود عبر عملية تحديث للنظام السياسي القائم . فلم تراهن عليهم ولم تمنحهم الفرصة التي كانوا يطمحون إليها .

ولم تكن تلك الفئة من المثقفين التكنوقراطيين بقادرة على ممارسة أيديولوجيتها البورجوازية الاصلاحية من خلال عمل سياسي مستقل . لقد كان « تمردها » على النظام الرأسمالي التقليدي لا يتعدى حدود التملل . فهي في النهاية منتمية إليه ومرتبطة به ، ولا تريد تغييره ، ثم هي تخاف النضال الجماهيري أشد الخوف ، وتنشد الاصلاح « من فوق الدولة » ومن هنا حاجتها إلى جدار تستند إليه ، وقد كان طموحها أن تعتبرها « المؤسسة » الشهابية حزبها السياسي وتطلق يديها .

فلما بدأت تكتشف وهمية هذا الطموح ، اشتد زحامها على الوظائف العليا في الجهاز الإداري ، وتوقعت في تجمعات وأندية مقفلة مقطوعة الجذور عن الحركة الشعبية ، وراحت تمارس في صالوناتها ومكاتبها وندواتها ألواناً من النشاطات الفكرية المترفة لا تتعدى نتائجها حدود مناشدة الدولة بأن تحقق الاصلاح وتغير الأوضاع .

نتائج سياسية

إن « البورجوازية الوطنية » عاجزة موضوعياً ، بحكم طبيعة تكوينها المادي (راجع الحلقة السابقة) ، عن تشكيل تيار سياسي يمثل مصالح لها مستقلة ومنفصلة عن الجناح المصرفي التجاري الذي يبسط سيطرته على مجمل النظام الرأسمالي اللبناني .

و « البورجوازية الوطنية » ليست فقط عاجزة عن توليد تيار سياسي مستقل يحقق مهام التحرر الوطني الديمقراطي ، بل ان الفئات السياسية الممثلة لها لا تستطيع أن تكون جزءاً مكوناً ثابتاً (لمرحلة تاريخية) من تحالف سياسي طبقي مناضل من أجل تغيير وطني ديمقراطي للنظام الراهن .

إن التوترات التي يمكن أن تنشأ بين الفئات السياسية الممثلة « للبورجوازية الوطنية » - بشكل أو بآخر وإلى هذه الدرجة أو تلك - وبين القوى السياسية الأكثر تمثيلاً لمصالح الجناح المصرفي التجاري المسيطر ، ان هذه التوترات لا تعبر عن انقسام سياسي عدائي ولا يمكن أن تفرز أكثر من اشتباكات متقطعة قصيرة النفس ، سرعان ما تهدأ إذا تعرض النظام بجممله للخطر .

ان إدراك هذه الحقيقة من جانب اليسار مسألة في منتهى الأهمية ، إذ بدونها لا يمكن فهم حقيقة الانقسام الراهن ضمن الطبقة السياسية الممثلة لمختلف أجنحة البورجوازية اللبنانية . إن هذا الانقسام بين صف غير وطني و « صف وطني » ليس انقساماً أساسياً بين قوى مرتبطة بالنظام الرأسمالي الخاضع لسيطرة الطبقة المصرفية التجارية وبتكويناته ومؤسساته السياسية والايديولوجية ، وبين قوى منفصلة عنه ومستعدة لتوجيه النيران إليه من خارجه . بل هو انقسام ثانوي وجزئي يقع داخل اطار النظام ذاته : ببورجوازيته التجارية والمالية المسيطرة ، واقطاعه السياسي وايديولوجيته الطائفية وارتباطه الشديد بالنفوذ الامبريالي .

إن القوى السياسية التي يحتويها ما يسمى « بالصف الوطني » : « المؤسسة » الشهابية وفصائل الاقطاع السياسي النيابي المتجمعة حولها في الجبهة الديمقراطية البرلمانية ، والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يقود « جبهة النضال » النيابية ، والمتقفون التكنوقراطيون النهجيون ، وبعض الأجهزة الناصرية ، ان كل هذه القوى برودود فعلها السياسية المتباينة وتمثيلها الطبقي البورجوازي المتفاوت ،

لا تستطيع أن تتناقض مع « النظام » تناقضاً عدائياً ولا تستطيع مقاتلته من خارجه .

وذلك معناه أن افتراض وجود تناقض أساسي ضمن الطبقة البورجوازية اللبنانية والفصائل السياسية الممثلة لها ، والمراهنة عليه كأساس تاريخي لأحداث « تغيير وطني ديمقراطي » ، ان مثل هذا الافتراض يشكل من جانب اليسار خطأ استراتيجياً قاتلاً يتعمى عن التحليل المموس للواقع المموس .

ليس معنى ذلك أن يتجاهل اليسار (أو يجهل) التناقضات والانقسامات الجزئية والفرعية في صفوف الطبقة المسيطرة بأجنحتها البورجوازية المختلفة ، وفصائل اقطاعها السياسي و « أجهزتها » الضاربة ، بل ان احاطة اليسار بكل ذلك مسألة ضرورية جداً كي يتمكن من فهم ردود فعل النظام ومواقفه في كل مرحلة من المراحل وأزاء كل تطور وحدث . فالفهم الواقعي الصحيح لسلوك الطبقة المسيطرة - بكل تلاوينه - هو أمر لا بد منه لرؤية نتائج هذا السلوك وتأثيراته على مجمل التركيب الطبقي والوضع السياسي في البلاد ، ولصوغ التوقعات والاستنتاجات الصحيحة التي تساعد اليسار على انتهاز التكتيك الصحيح .

ان مثل هذه المعرفة المموسة هي التي تتيح لليسار القدرة على تعيين حدود اللقاء التكتيكي الجزئي بينه وبين بعض الفئات السياسية البورجوازية الاصلاحية المتقدمة (الحزب التقدمي الاشتراكي ، بعض قوى التيار الناصري) في الفترات التي تكون فيها هذه الفئات مستعدة للاشتباك جزئياً مع النظام وقادرة عليه على أن يبقى اليسار مدركاً لطبيعة تلك الفئات وعجزها على أن تكون جزءاً مكوناً ثابتاً من تحالف وطني طبقي يستطيع انتهاز ممارسة نضالية ثورية منفصلة عن مجمل النظام ومضادة له .

فما هو إذن اطار التحالف الوطني الطبقي الذي يمكن أن تتطابق مصالحه مع تحقيق مهام التحرر الوطني الديمقراطي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟

ان العمال وفقراء الفلاحين وجماهير البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف (بما في ذلك مثقفوها الثوريون والديمقراطيون) هي قاعدة التحالف الوطني الطبقي الذي يمكن أن يتبلور في موقع مناقض تاريخياً للنظام الذي تسيطر عليه الطبقة المصرفية التجارية . ولكن تبلور هذا التحالف يرتبط بمجموعة عوامل موضوعية وذاتية لا بد من توضيحها كي تتحدد الاستقطابات الطبقية بما يكسب النضال الوطني الديمقراطي جماهيره الواسعة ويوفر شروط « الثورة الوطنية الديمقراطية » في لبنان .

ان التميع السائد في البنية الاجتماعية اللبنانية (راجع الحلقة السابقة) يجعل من التحالف الوطني الطبقي الذي تحدثنا عنه ، مجرد افتراض نظري حتى الآن . فالطبقة العاملة الضعيفة التكوين وغير المسييسة أو المنتظمة حتى في حركة نقابية جدية ، والطبقة الفلاحية ذات التكوين الاجتماعي والايديولوجي المنبثق عن سيادة الملكية الصغيرة وأساليب الاستثمار البدائي والخاضعة في ردود فعلها السياسية لسيطرة الاقطاع السياسي العشائري الطائفي حتى الآن ، والبورجوازية الصغيرة التي أصابت اقسامها المتوسطة والعليا منافع « الازدهار الاقتصادي » ، هذه القوى الاجتماعية الطبقية ما تزال بحاجة إلى الكثير من المعانة كي تستطيع الانفصال عن النظام وتتحول إلى رؤية مصالحها المقبلة .

ان الانكماش الاقتصادي الذي ولدته أزمة القطاع المصرفي متبوعة بالآثار الناجمة عن حرب الخامس من حزيران ، بدأ يضغط على الطبقات الكادحة والقطاعات المتوسطة والدينيا من البورجوازية الصغيرة على شكل انخفاض تدريجي في مستويات المعيشة ، وظاهرة بطالة لا يمكن للهجرة إلى الخارج أن

تتص إلا نسبة ضئيلة منها بعد أن ضاقت سبل الهجرة عما كانت عليه في السابق .

ولكن النظام الرأسمالي اللبناني ما يزال قادراً على مواجهة أزماته الاقتصادية حتى الآن من خلال استمراره في لعب دور الوسيط بين السوق الرأسمالية العالمية من ناحية والمنطقة العربية من ناحية ثانية . ومن هنا لا يمكن النظر إلى احتمالات أزمة اقتصادية خانقة تهز مقومات الرأسمالية اللبنانية من أساسها وتولد أزمة اجتماعية طبقية تاريخية ، بمعزل عن تطورات الوضع العربي . ان نمو حركة التحرر الوطني بأفق طبقي وسياسي جذري في المنطقة العربية ، هو أمر ترتبط به جدلياً احتمالات نشوب أزمة اقتصادية اجتماعية تاريخية في لبنان ، واحتمالات تبلور استقطاب وطني طبقي مضاد لنظام الطبقة المصرفية التجارية وقادر على اسقاطه .

وإذا كانت تلك هي الشروط الموضوعية التي ترتبط بها إمكانات « الثورة الوطنية الديمقراطية » في لبنان ، فإن الدور الذاتي لليسار هو العامل المقرر الآخر في هذا النطاق .

ان مبادرات اليسار يجب أن تتجه في هذه المرحلة نحو شن حملة نضالات سياسية واقتصادية تستهدف بلورة وانضاج عوامل الأزمة الوطنية الطبقية في البلاد ، وتنمية القوة السياسية التنظيمية المستقلة للحركة الجماهيرية في مجرى منفصل عن النظام وموجه ضده . والجبهة التقدمية المطلوب قيامها لقيادة النضالات الوطنية الديمقراطية في هذه المرحلة يجب أن تعكس في تكوينها المضمون الطبقي السياسي الذي يجعلها قادرة بالفعل على أن تشكل اداة لتلك النضالات . ان هذه الجبهة يجب ان تتشكل من المنظمات السياسية اليسارية ذات الاتجاه العمالي والمنظمات التقدمية الممثلة لبعض الاتجاهات الثورية في صفوف البورجوازية الصغيرة .

مؤتمر ١٩٦٨ : بداية التحول في فرع الحركة اللبناني

تلك هي النتائج التي انتهى إليها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبناني عام ١٩٦٨ ، في تحليله للنظام اللبناني : بنيته الاقتصادية والاجتماعية الطبقية ، وتركيبه السياسي والايديولوجي . وهي نتائج لم تتبلور كلها - وبالشكل المعروف في هذه الوثيقة - داخل اجتماعات المؤتمر وحدها ، بل كان المؤتمر خطوة أولى نحو اجتماعات قيادية موسعة أخرى تابعت النقاش حول مسائل التحليل الطبقي السياسي للوضع اللبناني وأكسبته مزيداً من الوضوح والتحديد .

ان نتائج مؤتمر ١٩٦٨ : اعلان الالتزام المبدئي بالماركسية اللينينية ، والموافقة على موضوعات ٥ حزيران المطروحة من يسار الحركة بكل فروعها ، وصوغ تحليل طبقي سياسي أولي للوضع اللبناني ، ان هذه النتائج شكلت محور العملية الجدلية الداخلية التي شهدتها تنظيم حركة القوميين العرب على امتداد عام ١٩٦٨ .

فكيف استقبل فرع الحركة اللبناني تلك النتائج؟ وكيف ارتطمت بالممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية السائدة في صفوفه؟ وماذا كانت حصيلة ذلك الارتطام وطبيعة الصراعات والتحويلات التي تولدت عنه ، بموازاة ما كان يجري في بقية فروع الحركة على الصعيد العربي؟

الفصل السادس

انهيار التركيب التقليدي للحركة وإنشاق التنظيم الماركسي اللينيني عام ١٩٦٩

في الفترة التي انعقد خلالها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبنانية في مطلع عام ١٩٦٨ (والذي شرحنا نتائجه في الفصل السابق) ، كانت العناصر القيادية اليسارية المتجمعة من كل فروع حركة القوميين العرب قد استطاعت أن تفرض على اللجنة التنفيذية القومية برنامجاً تنظيمياً داخلياً ، بأفق ديمقراطي جديد ، فتح امام اليسار في كل الأقطار فرصة الاضطلاع بالمهام التالية :

١ - طرح موضوعات ٥ حيزان (الممثلة لوجهة نظر اليسار تحليلاً للوضع العربي) على جمهرة الأعضاء في كل الأقطار لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم .

٢ - التقدم ، انطلاقاً من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام ، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج

برنامج عمل يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي (حيث للحركة فروع) .

٣ - التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات السياسية السائدة التي كان يفرزها التكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي الصغير للحركة .

٤ - الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة وأحداث عملية فرز تنظيمي حاسمه في صفوفها ، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحويل إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة .

وهكذا ، وعلى امتداد عام ١٩٦٨ ، شهدت فروع الحركة في مختلف الأقطار حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها أن الموافقات اللفظية والشكلية التي منحها اليمين في البداية للتحليلات الصادرة عن اليسار ، إنما تخفي وراءها رفضاً حقيقياً وقاطعاً لكل توجيهات اليسار وموضوعاته . فعندما بدأت هذه الموضوعات تنتقل إلى أرض الممارسة العملية في الأقطار وتلامس العضلات التكوينية الجوهرية لحركة القوميين العرب ، وقفت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة والاجنحة التنظيمية التابعة لها تعارضها علناً ، لتكفيء عبر هذه المعارضة على مواقع نشأتها الطبقة الايديولوجية الأولى ، ذات الأفق البورجوازي اليميني .

وقد كان هذا التعاكس بين العناصر القيادية والاجنحة التنظيمية اليمينية وبين التيار اليساري ، أساساً لصراع داخلي عاشته الحركة بكل فروعها وظل يفرز نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد ١٩٦٨ . وقد تمثلت هذه النتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الإطاحة بواقع اليمين

التقليدي في معظم فروع الحركة . وقد شمل ذلك ساحات العراق وسوريا والخليج ، بينما كان فرع الحركة في الجمهورية اليمنية قد سار - مبكراً - على طريق حسم علاقاته بكل ما ترمز إليه حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى معلناً تأسيس « الحزب الديمقراطي الثوري اليمني » . أما في الساحة الفلسطينية فإن المؤتمر الذي عقدته الجبهة الشعبية خلال شهر آب ١٩٦٨ انتهى إلى الموافقة على ما طرحته العناصر القيادية اليسارية من موضوعات تحليلاً للمدلولات الطبقية السياسية لهزيمة هـ حزيران ولأوضاع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني (بما في ذلك أوضاع الجبهة الشعبية) كما انتهى إلى اتخاذ القرارات المناسبة معها . وقد رضخ اليمين لهذه القرارات - بفعل افلاسه التقليدي - نظرياً داخل المؤتمر ، وفي نيته أن تكون الممارسة العملية ميداناً فسيحاً لتعطيل تلك القرارات . وظهرت هذه النية بوضوح عندما رفض اليمين المصادقة على نتيجة انتخاب اللجنة المركزية في المؤتمر ، وسحب عناصره منها وبدأت ردود فعله تأخذ طابع التهديد بالانشقاق الفوري إذا لم يجر الاتفاق على تشكيل قيادي آخر . ولم يكن مثل هذا الانشقاق السريع الذي لوح به اليمين مؤهلاً لأن يأخذ شكل عملية فرز تنظيمي حاسمة ... وهكذا وافق اليسار في نهاية المؤتمر على تسوية تنظيمية تشكلت بموجبها قيادة مؤقتة تمثل فيها اليمين بشكل بارز ورفض اليسار المشاركة الأساسية ، بل وافق على مشاركة رمزية مرهونة بتنفيذ قرارات مؤتمر آب ٦٨ عملياً ، على أن يجري عقد مؤتمر جديد في أواخر عام ١٩٦٨ من بين مهامه انتخاب لجنة مركزية . وقد كان واضحاً منذ اللحظات الأولى لانتهاء المؤتمر ان اليمين الذي رفض المصادقة على انتخاب اللجنة المركزية إنما كان يرفض في الحقيقة أن تأخذ قرارات المؤتمر السياسية والعسكرية والتنظيمية طريقها إلى حيز التنفيذ . وكان ذلك هو ما حصل بالفعل . فخلال الفترة التي أعقبت المؤتمر لجأت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في الأردن والجناح التنظيمي التابع لها ، إلى ممارسة خطة مكشوفة استهدفت تعطيل نتائج وقرارات المؤتمر على كافة الاصعدة . وقد كانت لهذا السلوك نتائجها التي

عطلت في النهاية إمكانية عقد مؤتمر جديد للحركة والجبهة اصلاً .

وأمام رفض يمين الحركة ويمين الجبهة الشعبية لقرارات مؤتمر آب - عمليا وموضوعياً - وأمام اصرار اليمين على الاحتفاظ بسياسة مراكز القوى والاقطاعات الخاصة المغلقة ولجؤه الى اعتماد سياسة استخدام السلاح بدلاً من الاساليب التنظيمية لحل التناقضات القائمة ، فقد انتهى يسار الحركة ويسار الجبهة الشعبية الى قناعات نهائية بأن التعايش مع يمين الحركة والجبهة بات غير ممكن . وحسباً للتناقضات بين الجناحين قرر اليسار في الفرع الفلسطيني الانفصال النهائي عن اليمين في الحركة والجبهة ، معلناً تأسيس « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » .

ان هذه التطورات التنظيمية التي شملت فروع حركة القوميين العرب كلها كانت تمهد لانعقاد اللجنة التنفيذية القومية للحركة - تحت قيادة اليسار - خلال شهر كانون الثاني ١٩٦٩ ، ولصدور البيان المركزي الذي أعلن فيه اليسار « انتهاج طريق جديد منفصل عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الفاشية السابقة وتكوينها البورجوازي الصغير اللاحق » .

واذا كان ذلك هو الاطار « القومي » العام للتطورات التي شهدتها فروع حركة القوميين العرب في كل اقطارها على امتداد عام ١٩٦٨ ، فما هي التحولات الموازية التي كان فرع الحركة اللبناني ميداناً لها انطلاقاً من مؤتمره القطري المنعقد في مطلع عام ١٩٦٨ ، والذي قدمنا فيما سبق عرضاً للنتائج التي انتهت إليها ؟

فرع الحركة اللبناني أمام تحديات التحول اليساري

ان النتائج التي انتهى إليها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبناني : اعلان الالتزام المبدئي بالماركسية اللينينية والموافقة على موضوعات ٥-حزيران المطروحة من يسار الحركة بكل فروعها وصوغ تحليل طبقي سياسي أولي للوضع اللبناني ، ان هذه النتائج لم تكن تعني - بمجرد اسقاطها على التنظيم - تحويله فوراً وبلمسة سحرية الى تنظيم ماركسي لينيني ثوري . بل كان لا بد أن ترتطم تلك النتائج بالممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية السائدة في صفوف حركة القوميين العرب في لبنان ، لتوليد صراعات بدأت تكشف طبيعة البنية التقليدية ، البورجوازية الصغيرة ، للحركة ومعضلاتها التكوينية الجوهرية .

وقد كانت الانتخابات النيابية اللبنانية (منتصف عام ١٩٦٨) أول مناسبة سياسية أثبتت تكشف بوضوح المسافة الشاسعة ما بين الادعاء الماركسي اللينيني الذي أعلنه المؤتمر وما بين واقع الحركة . لقد نشب حول مسألة الانتخابات صراع فكري وتنظيمي في قيادة الحركة بلبنان ، كانت مضامينه ونتائجه بالغة الدلالة .

فخلال الفترة القصيرة السابقة على انعقاد المؤتمر القطري (في مطلع ١٩٦٨) كانت قيادة الحركة قد سارت - استجابة لمبادرة من التنظيم الحزبي في طرابلس - خطوة على طريق اقرار مبدأ النزول في الانتخابات النيابية بمرشح حزبي في تلك المدينة . الا أنه في الاجتماعات الموسعة التي عقدتها قيادة الحركة بعد المؤتمر طالبت عناصر من المكتب السياسي بإعادة البحث في مسألة خوض المعركة الانتخابية انطلاقاً من وجهة نظر مؤداها رفض النزول في الانتخابات . وقد انطوت وجهة النظر هذه على تحليل يستند الى جملة حشيشات اهمها :

١ - ان الموقف الماركسي اللينيني من مسألة الانتخابات في لبنان يجب أن يستند الى تحليل طبقي ملموس للمعارك الانتخابية كشكل من أشكال النضال في ظل نظام بورجوازي كالنظام اللبناني . ومثل هذا التحليل الملموس لا بد أن ينطلق أولاً من التأكيد على الموقف المبدئي القائل بأن النضال البرلماني ليس هو طريق التغيير الثوري ، الوطني الديمقراطي ، أو طريق اقامة سلطة الطبقة العاملة وتحقيق الاشتراكية . ولكن هذا الموقف المبدئي لا يمنع من اعتبار النضال البرلماني شكلاً من أشكال النضال المطلوب ممارستها في بعض مراحل التطور الاجتماعي والسياسي . وهنا لا بد من الاجابة على سؤال رئيسي : متى يكون انخراط اليسار في معارك انتخابية نيابية جزءاً من تكتيك فضالي ثوري بالفعل وليس مجرد انزلاق الى داخل لعبة النظام وانسياق وراء أوهام « الطريق البرلماني » ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ترتبط بالتحليل الملموس للوضع الطبقي الاجتماعي الموضوعي ولوضع اليسار الذاتي في مرحلة معينة . وبناء لمثل هذا التحليل يصبح ممكناً تحديد مدى توفر الشروط المطلوبة لممارسة انتخابية ثورية بالفعل . فما الذي نستطيع أن نقرره في هذا الصدد في لبنان خلال هذه المرحلة من تطوره ؟

٢ - ان واقع الممارسة الانتخابية في لبنان يبدو خاضعاً لمجموعة عوامل موضوعية أهمها أن جمهور المواسم الانتخابية اللبنانية (التي تتكرر مرة كل أربع سنوات) هو في الأساس جمهور بورجوازي صغير مشدود الى النظام يارس النشاط السياسي الانتخابي ضمن الايديولوجية الطائفية واقنية الاقطاع السياسي بتوازاته الدقيقة . هذا الجمهور البورجوازي الصغير تسوده تذرعات اجتماعية تعبر عن نفسها بما يسمى « بالمطالب الشعبية » : تخفيض الايجارات ، مكافحة الغلاء ، تأمين التعليم المجاني ، تعميم الضمان الصحي وتخفيض أسعار الأدوية ... الخ ، وهي مطالب تكشف الطبيعة الطبقيّة الحقيقية لذلك الجمهور الانتخابي ولردود فعله السياسية .

انه جمهور لا يتناقض طبقياً مع الاقطاع السياسي الطائفي التقليدي إلا في حدود تلك المطالب الجزئية بما تعكسه من تدمرات تبلغ أقصى توترها اثناء الموسم الانتخابي .

ان هذا الجمهور الانتخابي البورجوازي الصغير غير المسيس تحت قيادة حزب طبقي عمالي ثوري ، يبقى عاجزاً في النهاية عن رفع تدمراته ومطالبه الجزئية الى مستوى القطيعة مع نظام الاقطاع السياسي الطائفي ، وعن الخروج خارج دائرة لعبته الانتخابية التقليدية . ولذلك فإن أقصى ما يمكن أن تفرزه الضغوط الصادرة عن هذا الجمهور من ظواهر التجديد في الممارسة الانتخابية ، يبقى محصوراً في اطلاق بضعة « وجوه جديدة » من المرشحين كل أربع سنوات - في هذه المنطقة أو تلك - تنعقد عليهم الآمال ويفدقون من الوعود ما يوفر لهم استقطاباً انتخابياً واسعاً على نحو مفاجيء ، ثم تنحسر الموجة ليعود البحث عن « الوجوه الجديدة » .. من جديد !

ان بقاء الممارسة الانتخابية في لبنان محكومة بهذه القوانين ، هو أمر يستمد أساسه الموضوعي من الضعف الشديد لدور الطبقة العاملة السياسي وعجزها عن أن تشكل قيادة لاستقطاب طبقي ثوري يقلب اللعبة الانتخابية على رأس النظام ، ويحولها لغير صالحه .

٣ - ان اليسار التقليدي (ممثلًا بالحزب الشيوعي وحزب البعث وحركة القوميين العرب) لم يفعل في كل المعارك الانتخابية التي خاضها في مناطق مختلفة وفي دورات متعددة ، أكثر من الخضوع لقوانين اللعبة الانتخابية التقليدية ذاتها والفرق فيها حق الاذنين . ان هذا اليسار الذي كان عاجزاً عن دفع الطبقة العاملة في طريق التسييس ، وعن ممارسة نضالات جذرية تؤدي الى بلورة حركة شعبية ثورية تحت قيادة الطبقة العاملة الى زيادة القوة السياسية والتنظيمية

للجماهير ، ان هذا اليسار لم يستطع أن يحدث في الممارسة الانتخابية أي تجديد ، بل كان يدخلها متأبطاً برامج سياسية لا تفعل أكثر من دغدغة الجمهور الانتخابي البورجوازي الصغير التقليدي ورصف مطالبه العفوية الجزئية فوق بعضها ، والدخول في عملية مزيدة ديمagogية مع الاطراف الأخرى في اللعبة الانتخابية . ان مرشحي اليسار لم يكونوا ظاهرة مختلفة عن « الوجوه الجديدة » الأخرى التي كان الجمهور الانتخابي البورجوازي الصغير يقذف بها من بين صفوفه عفويًا لتعكس تدمراته وتحمل « مطالبه الشعبية » !

ولقد كان اليسار يخوض معاركه الانتخابية في ظل شعار فخيم : ضرورة الاحتكاك بال الجماهير لتنمية وعيها السياسي . ولكن ذلك لم يكن أكثر من ادعاء ، لأن صلات اليسار بالجماهير — عبر ممارسته الانتخابية الفعلية — كانت دائماً مجرد صلات فوقية موسمية ، غامضة وعائمة ومنفلشة . ان كل المعارك الانتخابية التي انخرط بها اليسار لم تفرز أي نمو ولو محدود في القوة السياسية والتنظيمية للقطاعات المتقدمة من الجماهير ، بل كانت تولد دائماً قوة انتخابية موسمية عارضة تضمحل باستمرار لصالح الاقطاع السياسي الطائفي ، برموزه التقليدية ووجوهه المتجددة .

وذلك كله معناه أنه إذا لم يكن انخراط اليسار في الحملات الانتخابية نوعاً من الاستمرار لمعارك سياسية جذرية سابقة قادرة على توليد عملية فرز طبقي في صفوف الجماهير وعلى تنمية الوعي السياسي لدى قطاعاتها المتقدمة وتأطيرها في منظمات شعبية ديمقراطية وكفاحية ، فإن الممارسة الانتخابية لن يكون لها من معنى غير الاسهام في لعبة التضليل « الديمقراطي » التي يمارسها النظام والخضوع لشروطها .

٤ — وبالنسبة لحركة القوميين العرب بالذات ، فان الانزلاق الى خوض المعركة الانتخابية في تلك المرحلة من تطورها كان يبدو أمراً ذا نتائج سلبية خطيرة على

بجمل تحولها . اذ بينما كانت الحركة تعيش ذروة أزمتهـا كتنظيم بورجوازي صغير بدأ يتمخص عن اتجاهات طليعية جديدة (ماركسية لينينية) فان خوض المعركة الانتخابية كان من شأنه الاسهام في تخريب هذا التحول بتوفير مخارج وهمية من أزمة الحركة ، عن طريق نفخها سياسياً لتبدو وكأنها حزب قادر على استقطاب الجماهير بشيء من « النشاط العملي والنزول الى وسط الشعب » ! وهي الشعارات التي كانت ترفعها العناصر القيادية المتخلفة — في وجه « الثروة الماركسية » — بصفتها « الدواء الشافي » لكل أمراض الحركة والمخرج الوحيد من أزمتهـا ! وكان واضحاً أن تلك العناصر القيادية المتخلفة تريد أن تبني على « فتوحاتها الانتخابية » المنتظرة مواقع فخمة لها في التنظيم ، تستطيع أن تقاثل منها دفاعاً عن سلطتها في الحركة .

تلك هي الحيشيات التي استندت اليها وجهة النظر المطالبة بالغاء قرار النزول في الانتخابات ولكن وجهة النظر هذه ارتطمت بالافكار والممارسات السياسية التقليدية السائدة في الحركة وسقطت على اوضاع تنظيمية غير مؤهلة لاستيعابها . وقد كان ذلك شديد الوضوح في التنظيم الحزبي بطرابلس الذي كان قد مضى بعيداً في طريق الاعلان عن عزمه على خوض الانتخابات وبدأ يتهيأ لها عملياً . ومن هنا لم تستطع وجهة النظر المعارضة للدخول في الانتخابات أن تستقطب حولها أكثرية فعلية في الحركة . وكان واضحاً أن أية محاولة تستهدف فرض وجهة النظر هذه على التنظيم ، سوف تؤدي الى نتائج سلبية هامة قد تظهر على شكل انشقاقات تنظيمية في فترة لم تكن فيها عملية التحول الطليعية داخل صفوف الحركة قد قطعت شوطاً من النضج يكسب تلك الانشقاقات مضامينها الواضحة . وهكذا تكرس قرار النزول في الانتخابات بمرشح حزبي في طرابلس . وخاض التنظيم الحزبي معركته الانتخابية في ظل برنامج سياسي ديماغوجي بائس ، وانزلق في بحشه عن الكمية الأكبر من الاصوات الى ممارسة جملة تكتيكات سياسية انتهازية طبعتم معركته بطابعها : دغدغة عواطف التيار الناصري وركوب

موجته ، مخاطبة الجمهور الانتخابي المخاصم تقليدياً لرشيد كرامي ، إقامة تحالفات انتخابية غامضة مع عدد من المرشحين ... الخ .

ورغم النتيجة الحسابية الفخمة التي سجلها مرشح الحركة (١٠ الاف صوت) فإن هوائية هذا الجمهور الانتخابي الذي تخلق حول الحركة سرعان ما اتضحت بعد اسابيع قليلة من الانتخابات . « فاكشف » أعضاء التنظيم الحزبي في طرابلس أن جمهور العشرة الاف صوت قد مر بقرب الحركة مروراً عابراً ولم يرسب منه حولها أي قطاع محدد . وهكذا خرجت الحركة من الانتخابات - على صعيد قوتها السياسية والتنظيمية الفعلية - كما دخلتها تماماً . بل أن تحول النجاح الحسابي (يوم الانتخابات) الى فراغ سياسي وتنظيمي كامل بعد بضعة أسابيع فقط من المعركة الانتخابية ، ان ذلك عاد يضع التنظيم الحزبي وجهاً لوجه أمام معضلاته التكوينية الجوهرية مقدماً الدليل القاطع على افلاس العناصر القيادية المتخلفة التي حاولت الهروب من عجزها الى الانتخابات ... عبثاً !

البرنامج التنظيمي لتصفية بنية الحركة التقليدية

ان الممارسة الانتخابية البورجوازية التي انزلت اليها الحركة في لبنان ، كانت دليلاً عملياً على أن مجرد اعلان مؤتمرها القطري التزامه بالماركسية اللينينية لا يمكن أن يحول التنظيم كله فوراً وبلمسة سحرية الى تنظيم ماركسي لينيني ثوري فعلاً .

وهكذا كان يتأكد ليسار في الحركة - وبالموس - أن قيمة الموضوعات التي طرحها (ووافق عليها المؤتمر) مرهونة أصلاً بقدرتها على أن تشق لنفسها حيزاً في ميدان الممارسة العملية . وكان واضحاً أن ذلك يتطلب أولاً وفي الاساس اخضاع أوضاع الحركة في لبنان لعملية نقد شاملة كمدخل لشن نضال حازم ضد

الافكار والممارسات اليمينية والبورجوازية الصغيرة السائدة في صفوفها ، وضد الاطر والاوزاع التنظيمية البيروقراطية المتخلفة داخلها . ومن هنا طرح اليسار برنامجاً لتطور ديمقراطي داخلي في الحركة استند إلى النقاط الرئيسية التالية :

أولاً - ان حركة القوميين العرب في لبنان تشكل أصلاً ، بطبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي ، واحداً من التنظيمات السياسية البورجوازية الصغيرة في المنطقة . ولا يلغي هذه الحقيقة كون الحركة تحتوي في داخلها عناصر تطرح تحليلاً طبقياً علمياً لاوزاع حركة التحرر الوطني العربية وتعلن التزامها بأيديولوجية الطبقة العاملة وبتحليل عام للوضع اللبناني ضمن افق ماركسي لينيني . فأن وجود هذه العناصر بالتحليلات النظرية الجذرية التي تطرحها لا يجعل من الحركة فعلاً حزباً طليعياً ذا تكوين طبقي وايديولوجي بروتيتاري .

ثانياً - أنه من المستحيل أن تتحول الحركة بمجموعها ، وكجسم سياسي ذي تركيب طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير ، إلى نقيضها ، أي إلى حزب عمالي ماركسي لينيني . ولذلك فأن اقصى ما يمكن أن تتمخض عنه الحركة هو أن تفرز من بين صفوفها عناصر طليعية قادرة على اكتساب جدارة الالتحام بالطبقة العاملة والالتزام بأيديولوجيتها الماركسية اللينينية . وأن قدرة الحركة على أن تفرز مثل هذه العناصر والقطاعات الطليعية ، مرهونة أساساً بفتح باب الصراع الطبقي والايديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه . وأن اي برنامج يستهدف تحقيق تطور توفيقى هادىء وبطيء ، لن يثمر في النهاية الا تكريساً للافكار والممارسات السائدة في صفوف الحركة ، واحتفاظاً بطبيعة تركيبها الطبقي والايديولوجي الاصيل .

أن الافكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة المطروحة في صفوف الحركة لن تشق طريقها وسط الفراغ ، بل هي سوف ترتطم بالضرورة بجسم

طبقي سياسي مضاد لها جوهرياً . وهي لذلك لا بد أن تشق طريقها بالصراع وبمطاردة كل الأفكار والممارسات السائدة في الحركة . ان التحول المنشود لا يستهدف تثبيت كيان الحركة القائم وتصلبيه بادخال بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خطوط سيره ، بل هو يستهدف بالضبط تصفية أوضاع الحركة جذرياً : تصفيتها كجسم طبقي وايدولوجي صغير ، واثاحة الفرصة أمام جمهرة الاعضاء للمشاركة في اختيار وصوغ طريق سياسي جديد بمضامين طبقية وايدولوجية ماركسية لينينية مناقضة لكل ما مثلته الحركة ورمزت إليه بطبيعة نشأتها وتراثها التاريخي .

ان ذلك كله يفرض مجابهة المعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة ببرنامج تطور ديمقراطي يتيح للأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة فرصة التعبير عن نفسها بحرية ، ويعطيها حق الصراع على أوسع نطاق ممكن مع الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة .

ثالثاً - ان العلاقات التنظيمية الموروثة في الحركة ، بشكلها ومضمونها البيروقراطي البورجوازي الصغير ، تشكل عائقاً في وجه برنامج التطور الديمقراطي هذا . ولذلك لا بد من النضال من أجل تغيير هذه العلاقات التنظيمية الموروثة ، لاحلال علاقات ديمقراطية ثورية مكانها . والعلاقات الديمقراطية الثورية المطلوبة يجب أن تستهدف اساساً اشراك كل الاطارات والقواعد في عملية تصفية البنية التقليدية للحركة وفي صياغة الافكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة . وذلك يفترض توليد حياة فكرية داخلية تستهدف تمكين القطاعات الايجابية في الحركة من اعادة النظر في تكوينها الثقافي ومواكبة كل التحولات اليسارية المطروحة على صعيد الفكر والممارسة العملية ، واطلاق كل المبادرات الصادرة عن القواعد بهذا الاتجاه .

تلك هي ابرز خطوط برنامج التطور الديمقراطي الذي طرحه اليسار ضمن

فرع الحركة اللبنانية ، وبالأستناد إليه نظم المكتب السياسي - على امتداد عام ١٩٦٨ - سلسلة مؤتمرات حزبية في القطاعات والمناطق استهدفت اجراء مناقشة ديمقراطية واسعة حول كل الافكار والتحولات التي انطلقت في التنظيم بعد المؤتمر القطري . وقد كان واضحاً منذ بداية هذه المناقشة أنه لا بد ان ترافقها وتنتج عنها عملية فرز تنظيمي متصاعدة تضع هذه المرة حدوداً متزايدة الوضوح بين الاتجاهات والتلاوين الفكرية المختلفة في الحركة ، ليكون ذلك كله نقطة انطلاق لصراع ايديولوجي طبقي واضح داخل التنظيم يمكن أن يتقرر بنتيجته مستقبل الحركة . وذلك هو ما بدأ يحدث بالفعل . إذ أن الاتجاهات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة ، انتصبت في وجه الافكار الطليعية الجديدة عبر مجموعة من ردود الفعل جسدتها الاطارات القيادية والقاعدية المختلفة ، التي خرجت علناً وبوضوح من دائرة الموافقات التقليدية التي كانت تمارسها في الماضي تجاه كل « فكر جديد » إلى ميدان الصراع مع الافكار الطليعية هذه المرة .

فما هو الخط الفكري التنظيمي الذي جابه من خلاله اليسار تلك المعارضات ؟ .

لقد كان جهد المكتب السياسي مركزاً في هذا الصدد على مطاردة الافكار البورجوازية الصغيرة وملاحقتها وسد كل الخارج اللفظية من امامها ودفعها إلى أن تعلن عن نفسها بصراحة ووضوح كاملين . وأمام الاختلافات والتلاوين الفكرية المتناقضة كان المكتب السياسي ينطلق من نقطة اساسية هي الرفض القاطع لاي شكل من اشكال التسوية النظرية يحتوي على محاولة لاجهاض العملية الجدلية الدائرة في صفوف الحركة . وبدلاً من الانزلاق نحو محاولات طمس الاختلاف بين الافكار والممارسات المتباينة ، كان هناك اصرار على تحديد هذا الاختلاف وتوضيحه واستخراج دلالاته ومعانيه . وحتى حين كانت الافكار

البورجوازية الصغيرة تجر نفسها منهوكة نحو الاختباء خلف موافقات شكلية لفظية على الماركسية ، كان ذلك يجابه بنوع من الاصرار على جرها إلى ان تفصح عن نفسها من جديد وتكشف عن طبيعتها الحقيقية التي لا تمت إلى الماركسية اللينينية بصلة .

ولقد كان المكتب السياسي يدرك - وهو يرفض كل اشكال التسوية النظرية - أنه يستحيل عليه أن يجري فوراً عملية فرز تنظيمي حقيقية وكاملة تصفي بنية الحركة نهائياً باتجاهين: طرد كل بقايا ذلك الجسم الطبقي الايديولوجي البورجوازي الصغير الذي تتمثل فيه حركة القوميين العرب بكل تراثها من ناحية ، وتوليد منظمة ماركسية لينينية جديدة لا تمت إلى ذلك التراث بصلة من ناحية ثانية . ذلك أن المحاولة الطليعية الماركسية اللينينية الجديدة المنطلقة في الحركة كانت بحاجة إلى أن تأخذ مداها من النضج والوضوح كي تحقق عبر صراع طويل النفس ، عملية الفرز التنظيمي المطلوبة لتصفية بنية الحركة نهائياً . ولقد كان واضحاً أن بعض العناصر المشدودة في فكرها وممارستها إلى التراث البورجوازي الصغير للحركة ، قد تستطيع اذا ما ادخلت في بيئة الافكار والممارسات الطليعية الجديدة أن تتحرر فعلياً من ذلك التراث . وعلى هذا الاساس تصرف المكتب السياسي تنظيمياً بطريقة تتوخى اعطاء مجموع الاطارات الحزبية مزيداً من الفرص لمواكبة المحاولة الطليعية الماركسية اللينينية المتزايدة نضجاً ووضوحاً في الحركة . ولكن المكتب السياسي كان ، في الوقت نفسه ، واضحاً ودقيقاً حول نقطة بالغة الاهمية وهي أنه لن يكون مسموحاً للاطارات والعناصر المشدودة إلى الافكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ، بأن تستخدم وجودها في التنظيم من أجل تعطيل حق العناصر الطليعية في طرح افكارها وتحليلاتها على أوسع نطاق داخل التنظيم وخارجه . أي أنه لن يكون مسموحاً بأية محاولة تستهدف منع تشكل التيارات والتلاوين والاختلافات الفكرية بمزيد من الوضوح والدقة . فلقد كان اليسار يرى أن المبرر الوحيد لقبوله بالعلاقات

التنظيمية التي كانت تشد مجموع الحركة إلى بعضها خلال تلك الفترة، انما يكمن في قدرتها على أن تكون اطاراً لممارسة ديمقراطية فكرية واسعة وعلى أن توفر البيئة التي تسمح بشن نضال ايديولوجي جذري يستهدف نفس، البنى التقليدية للحركة من أساسها .

والآن .. ماذا كانت حصيلة تلك السلسلة من المؤتمرات والاجتماعات الحزبية الموسعة التي نظمت على امتداد عام ١٩٦٨ ؟

انهيار الجيوب اليمينية المتخلفة

لقد بدأ التناقض داخل صفوف الحركة ينضج ويتحدد بين تيارين أساسيين : تيار استقطب القيادات والقواعد المستجيبة للمحاولة الطليعية الماركسية اللينينية الجديدة ، وتيار تمثلت فيه الاطارات المتعاكسة مع هذا التحول والمشدودة إلى الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة الموروثة في الحركة .

وفي الربع الأخير من عام ١٩٦٨ بدا واضحاً أن رحلة التعايش بين هذين التيارين توشك أن تنتهي وأن عملية الفرز التنظيمي الحاسمة باتت غير قابلة للتأجيل ، ذلك أن الاطارات التي بدت عاجزة عن التحرر من تراث حركة القوميين العرب أدركت أن العملية الجدلية الدائرة ضمن الحركة في ظل مناخ الديمقراطية الواسعة ، سوف تنتهي بالتأكيد إلى شل تأثيراتها ثم تطويقها وعزلها . ولذلك بدأت تلك الاطارات المتخلفة تتجمع في محاولة لتعطيل برنامج التطور الديمقراطي في الحركة تحت شعار : رفض الصراعات والتكتلات والتلاوين الفكرية المختلفة ، والحفاظة على وحدة الحركة . والحقيقة أنه تحت هذا الشعار كانت تختفي محاولة لاعادة تقنين الحياة الفكرية في الحركة ضمن اطار الافكار والممارسات البورجوازية الصغيرة الموروثة ، ومنع الافكار الماركسية اللينينية الطليعية بالتالي من أن تشق طريقها بالصراع الايديولوجي المتزايد وضوحاً في

الحركة . وقد وقف المكتب السياسي بحزم في وجه تلك المحاولة مؤكداً أن شرط العضوية الأساسي ، في مثل تلك المرحلة التي كانت تحتازها الحركة ، هو الموافقة على برنامج التطور الديمقراطي المطروح لتوليد تحولات جذرية طليعية في التنظيم . وانه إذا كان مسموحاً أن يوجد في الحركة أعضاء ما زالوا مشدودين إلى تراث « القوميين العرب » وإذا كان مسموحاً لهؤلاء بأن يعبروا عن أفكارهم بحرية ، فإنه ليس في الحركة مكان لأي عضو لا يوافق على برنامج التطور الديمقراطي ويريد العودة بالتنظيم إلى اطار العلاقات البيروقراطية البورجوازية الصغيرة التي من شأنها أن تقتل كل فرص النمو الحقيقية امام الأفكار والممارسات الطليعية الجديدة .

وتجاه هذا الوضوح النظري والتنظيمي القاطع الذي مارسه المكتب السياسي وقفت الاطارات المتخلفة تعلن أنها لا تستطيع البقاء في الحركة على هذا الأساس ولذلك فهي تتقدم باستقالتها . وقد شملت هذه الاستقالات عناصر في معظم قطاعات ومناطق التنظيم ، ووجد المكتب السياسي في حركة الاستقالات هذه نتيجة طبيعية لنضج الصراعات التي كانت تدور ضمن الحركة ، واعلاناً صارخاً عن وصول اليمين القومي والبورجوازي الصغير إلى مرحلة الافلاس الكامل ، ولذلك اتخذ المكتب السياسي من تلك الاستقالات منطلقاً لتصفية كل الجيوب اليمينية التي ظلت مشدودة إلى الأفكار والممارسات الموروثة ضمن الحركة .

ان عملية الفرز التنظيمي الحاسمة هذه شكلت خطوة أساسية وهامة على طريق تصفية البنية التقليدية للحركة ، وتأهيل عناصرها واطاراتها الطليعية لتوليد منظمة يسارية جديدة منفصلة جذرياً عن حركة القوميين العرب بكل ما مثلته وما رمزت إليه تاريخياً . ان هذه التطورات قد مكنت اليسار الذي تبلور وتحدد داخل الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب من أن يشارك - دون معونات تنظيمية داخلية - مشاركة نشيطة وفعالة في الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ والذي

ضم ممثلين اليسار في قيادات الفروع كلها . وقد شارك الفرع اللبناني في التوقيع على البيان المركزي الشامل الذي أصدره اليسار - باسم اللجنة التنفيذية القومية التي استطاع أن يسيطر عليها - خلال النصف الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٦٩ .

ان هذا البيان كان يمثل الخطوة الأولى الحاسمة التي خطاها اليسار - في كل الفروع - على طريق انفصاله النهائي عن حركة القوميين العرب ، وقد التزم الفرع اللبناني بالقرارات والمواقف التي انتهى إليها ذلك البيان وأهمها :

١ - ان اليسار في كل فرع من فروع الحركة مطالب ، بعد صدور البيان المركزي العام المشترك ، بأن يخطو خطوة الحاسمة لتكريس انفصاله النهائي عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الأصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية ، وعن كل ما تحدر إليه في واقعه الراهن من أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة . ان هذا الانفصال لا يتحقق فعلياً إلا عبر سلسلة من التحولات والاجراءات المموسة في طبيعتها أن يصدر اليسار في كل قطر عربي وثيقة تحليلية نقدية شاملة حول الحركة : طبيعة نشوئها وتراثها ووضعها الراهن . فإن مثل هذه الوثيقة تشكل بالنسبة اليسار مدخله الايديولوجي الى الانفصال الحقيقي والنهائي عن المحتوى الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخياً .

٢ - وعبر انفصال اليسار جذرياً - في كل قطر عربي - عن محتوى الحركة ، لن تكون هناك أو تبقى أية مبررات لاستمراره عاملاً تحت اسم « حركة القوميين العرب » . فإن هذا الاسم سوف يكون على الدوام رمزاً لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الجذرية الجديدة التي أعلنها اليسار بكل فروعها في بيان انفصاله عن الحركة (في مطلع عام ١٩٦٩) . ولذلك فسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر عربي أن يجابه مسألة الاسم الجديد الذي سوف يعمل تحته بما يتفق مع طبيعة برنامجه والظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر وأوضاع بقية فصائل اليسار فيه .

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين الخطوة الأولى على الطريق الجديد

ان اليسار الذي تبلور وتحدد داخل الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب عبر كل التحولات النظرية والسياسية والتنظيمية التي شهدتها هذا الفرع على امتداد العامين الماضيين ، يقدم هذه الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة كأساس لانفصاله النهائي عنها وعن كل ما مثلته وما رمزت إليه تاريخياً. واليسار إذ يطرح هذه الوثيقة أمام الجماهير معلناً انفصاله الكلي عن حركة القوميين العرب ، إنما يعتبرها الخطوة النظرية الحاسمة في نطاق « تصفية حساباته » مع ماضيه السياسي وانتمائه السابق إلى الحركة ، تصفية قاطعة وواضحة وعلمية .

ان الاطارات التي يضمها هذا اليسار تعتبر انفصالها النهائي والقاطع عن حركة القوميين العرب نقطة انطلاق نحو انتهاج طريق جديد متحرر كلياً من أثقال الخمسة عشر عاماً الماضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة .

ان التنظيم الماركسي اللينيني الخارج من حركة القوميين العرب في لبنان سوف يتابع نضاله تحت اسم « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » التي يشكل تأسيسها خطوته الأولى على طريقه الجديد :

الفصل السابع

لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟

نحو حزب ماركسي لينيني ثوري جديد
في لبنان

ان النتائج النظرية السياسية التي توصل إليها الفريق الماركسي اللينيني (الخارج من حركة القوميين العرب في لبنان) تحليلاً للوضع الطبقي اللبناني ولتاريخ الحركة ، كانت تضعه وجهاً لوجه أمام مسألة التنظيم . فكيف فهم الفريق الماركسي اللينيني هذه المسألة ولماذا كان تأسيس « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ؟ وماذا يمثل قيامها كخطوة ضمن أوضاع اليسار اللبناني الراهنة ؟

ان تحديد موقف واضح من الحزب الشيوعي اللبناني القائم ، كان يشكل أول نقاط انطلاق الفريق الماركسي اللينيني نحو مواجهة مسألة مصيره التنظيمي . اذ كان لا بد أولاً من الاجابة على سؤال أساسي : لماذا لا ندخل الحزب الشيوعي اللبناني ؟

ورغم أن هذه الوثيقة لا تتسع ليراد التحليل الشامل الذي يوضح وجهة نظر الفريق الماركسي اللينيني كاملة في الحزب الشيوعي اللبناني (وهو تحليل

ينبغي طرحه في دراسة مستقلة) فانه لا بد من الاشارة هنا إلى أهم عناوينها .

الموقف من الحزب الشيوعي اللبناني

يبدو الحزب الشيوعي في تكوينه الراهن الابن الشرعي لنمط التركيب الاجتماعي اللبناني (حيث يغلب الطابع البورجوازي الصغير) وللاتجاهات الاصلاحية البيروقراطية السائدة في أقسام واسعة من الحركة الشيوعية العالمية . ان هذه المعطيات التاريخية تشكل الأساس الموضوعي للانحراف الذاتي اليميني في بنية الحزب الايديولوجية والتنظيمية وفي ممارساته السياسية ، وهو انحراف يبدو واضحاً عبر الظواهر الاساسية التالية :

١ - الادقاع النظري المفرط الذي نمت في بيئته غربة الحزب المتزايدة عن الماركسية اللينينية الثورية ، فتدحرج نحو اتجاهات اشتراكية - ديمقراطية اصلاحية طغت على تراثه الفكري (في السنوات العشر الأخيرة بشكل خاص) وأصبحت تشكل الايديولوجية السائدة في صفوفه فعلاً وبصرف النظر عن كل الادعاءات الذاتية المعاكسة .

ان المنهج النظري الذي يتوسل به الحزب الشيوعي لصوغ تحليلاته (لبنانياً وعربياً وعالمياً) ولتحديد اتجاهاته الاستراتيجية وخططه التكتيكية ، يكشف عن انتقائية صارخة تجمع تحت لافتة الماركسية اللينينية خليطاً من الأفكار لا تتميز كثيراً في التحليل النهائي عن « اشتراكية » البورجوازية الصغيرة السائدة ايديولوجياً في الأوساط المتقدمة من حركة التحرر الوطني العربية .

٢ - الخط السياسي اليميني على الصعيدين اللبناني والعربي . وهو خط جعل الحزب ينزلق عربياً نحو ممارسة سياسة استسلام طبقي وايديولوجي تجاه الانظمة (المتقدمة) البورجوازية البيروقراطية العسكرية. وقد تجلّى ذلك في انحرافه مع

أوهام « طريق التطور اللارأسالي المفضي إلى الاشتراكية ». والتزامه بموضوعة قيادة البورجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديمقراطية (التي لا يمكن أن تتحقق جذرياً إلا بأفق بروليتاري) ، وانضباطه - بصورة اجمالية - ضمن الاتجاهات الاستراتيجية والخطط التكتيكية التي تؤلف نهج الأنظمة المتقدمة في « مجابهة » معسكر الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية .

أما لبنانياً فإن خط الحزب السياسي اليمني دفع به نحو السقوط في مستنقع « الاقتصادية » التي لم تكن لها حتى خصائص « الاقتصادية العمالية » التي نقدها لينين وحاربها . فأوضاع الطبقة العاملة اللبنانية ، الضعيفة التكوين في ظل نمط من الاقتصاد الرأسمالي أبرز خصائصه نشر وتعميم الشريحة البورجوازية الصغيرة على القسم الأكبر من السكان ، هذه الأوضاع لم تستطع أن تفرز نضالات اقتصادية عمالية بارزة تبلور حضور الطبقة العاملة تاريخياً في مقدمة النضال الطبقي الاقتصادي . ومن هنا كانت « الاقتصادية » التي سقط فيها الحزب الشيوعي « اقتصادية » بورجوازية صغيرة في طابعها الأساسي والغالب تدور شعاراتها في حدود ما يسميه الحزب « المطالب الشعبية الملحة » : الايجارات ، الأدوية ، التطبيب ، التعليم المجاني ، أسعار الكهرباء ، الغلاء الفاحش ... الخ ، هذد « الاقتصادية » كانت تكملها (وترتبط بها جديلاً) ممارسة سياسية ذيلية تجاه الجناح الذي اعتبره الحزب متقدماً ووطنياً من البورجوازية . وهي ممارسة اسقطت نضال الحزب السياسي في مجرى الصراع التقليدي الطائفي والفوقي ضمن الطبقة المسيطرة ، وجعلته عاجزاً عن اختراق سقف « الصف الوطني » بشعاراته الديماغوجية ومعاركه الدونكيشوتية . وبسبب ذلك تقوقع نضال الحزب الوطني ضمن جدران انعزالية لبنانية خائفة جعلته رغم الحاحه على شعار « تعزيز التضامن بين لبنان وأشقائه العرب والأنظمة التقدمية بشكل خاص » عاجزاً عن فهم وممارسة النضال الوطني اللبناني بالعلاقة مع ما هو ثوري وجذري ومتقدم فعلاً في الوضع العربي . (عجز الحزب عن فهم علاقة المقاومة الفلسطينية

بالوضع اللبناني خلال العامين الماضيين يؤلف شاهداً بارزاً على ما نقول) .

٣ - الممارسة الأيمية الخاطئة والثورية التي أدمنها الحزب والتي جعلت أفكاره ومواقفه وسياساته (لبنانياً وعربياً ودولياً) مجرد ملحق بالاجتهادات والمواقف والسياسات الصادرة عن الاتحاد السوفياتي على كل الأصعدة . وفي مثل المرحلة الراهنة التي تجتازها العلاقات ضمن الحركة الشيوعية العالمية ، والتي يمر بها معسكر الثورة العالمية (البلدان الاشتراكية ، والحركة العالمية في الأقطار المتقدمة ، وحركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية) تشكل الممارسة الأيمية الخاطئة والثورية انحرافاً عن مبادئ ومضامين الأيمية البروليتارية الحقيقية له نتائجها السلبية المدمرة . إذ أنه يجعل الحزب عاجزاً عن لعب أي دور إيجابي مستقل تجاه المسائل التي يحاها التضامن الأيمي حالياً .

ان هذا التضامن لن يتعزز عن طريق تجاهل تلك المسائل والدوران حولها . فانقسام الحركة الشيوعية العالمية هو أمر واقع رهن . وفي هذا الانقسام يبدو هنالك حيز واضح لمجموعة عوامل موضوعية لا بد من تحليلها كي لا يصبح الانقسام مفهوماً على أنه مجرد نتيجة لخلافات ذاتية لا علاقة لها بتباين المواقع المادية الموضوعية (تنوع مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الاشتراكية وفي الأجزاء الأخرى من العالم) . ولكن الانقسام ، بقدر ما يعكس جملة عوامل موضوعية ، فإنه يعكس أيضاً انحرافات فعلية عن الماركسية اللينينية الثورية ومبادئ الأيمية البروليتارية الحقيقية . فالانحراف اليميني الاصلاحي أمر واقع في بعض اقسام الحركة الشيوعية العالمية ونتائجها بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل الثورة العالمية (تحريف الخط العام لهذه الثورة ، وعدم اخضاع مصلحة الجزء لمصالحها الاجمالية) ومن ناحية أخرى فالانحراف اليساري التبسيطي هو أيضاً أمر واقع ، وكثيراً ما يختفي وراء شعاراته الثورية الجذرية عجز عن الوصول إلى استنتاجات صحيحة حول تقدير ميزان القوى في الصراع العالمي وعن اتخاذ موقف صحيح تجاه أخطاء وانحرافات الآخرين (أمثلة :

وضع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على صعيد واحد ، الحديث عن امبريالية اشتراكية !) . والانحراف البيروقراطي القيادي الذي يستهدف ضبط الحركة الشيوعية العالمية وتقنين سلوكها حول مركز واحد هو أيضاً انحراف قائم ، مثلما هو قائم كذلك الانحراف الذي يعارض بيروقراطية مركزية قائمة باقتراح بيروقراطية مركزية أخرى !

ان هذه المسائل التي تواجهها الحركة الشيوعية العالمية وتنعكس نتائجها على معسكر الثورة العالمية كله ، تطرح مهمة أساسية على كل الماركسيين اللينينيين الثوريين هي مهمة النضال من أجل تعزيز الأمية البروليتارية وتجديد تلاحمها حول مضمون ثوري يعيد لها القدرة على النمو التاريخي . ان ذلك يتطلب فهماً عميقاً للعوامل الموضوعية التي تفعل فعلها في انقسام الحركة الشيوعية العالمية ، ونضالاً مستمراً وجريئاً ضد الانحرافات الذاتية (اليمينية الاصلاحية واليسارية التبسيطية) عن مبادئ الماركسية اللينينية الثورية ، ومن أجل أمية بروليتارية تسود بين أطرفها فعلاً علاقات موضوعية ديمقراطية رفاقية وتكون قادرة على تأطير الثورة العالمية واطلاق قواها في مجرى خط عام يوحدتها تحت راية : رفض المهادنة الطبقية وتسعير النضال ضد معسكر الامبريالية والرأسمالية العالمية .

أما الممارسة الأمية الخاطئة واللاثورية التي ينتهجها الحزب الشيوعي اللبناني ، فقد أوقعته في هوة العجز عن ممارسة أي دور ايجابي مستقل على هذا الصعيد . فعندما تحل الدعاية مكان الفكر ، والتبعية الذاتية مكان العلاقات الموضوعية الديمقراطية الرفاقية ، والتبرير مكان التحليل ، والتوفيقية المبتذلة مكان الرأي الواضح المستقل ، عندما تنزلق الممارسة الامية إلى هذا المستوى يصبح البون شاسعاً بينها وبين الامية البروليتارية التي أرسى أسسها ماركس وقاتل من أجلها لينين .

٤ - التكوين القيادي البيروقراطي البورجوازي الصغير الذي يفرض هيمنته على الحزب ويقنن له حياته الداخلية وسلوكه السياسي .

ان القيادة البيروقراطية ذات الأفق البورجوازي الصغير ، تمثل على رأس الحزب الحارس الأمين للدقاع النظري والخط السياسي اليميني ، والممارسة الاممية الحاطئة واللاثورية . ذلك أنها لا تستطيع الاستمرار في حماية مواقعها وأوضاعها الذاتية إلا في بيئة هذه المعضلات التكوينية التي يعيشها الحزب . ولذلك تلجأ في سلوكها إلى سد المنافذ أمام كل احتمالات النمو باتجاهات معاكسة لمواقفها النظرية الانتقائية وخطها السياسي الاصلاحى وارتباطاتها الاممية القائمة على أشكال من التبعية الذاتية . ومن هنا كان لزاماً عليها أن « تصب » الحزب في قالب على صورتها ومثلها ، وأن تبتعد بالعلاقات التنظيمية في صفوفه عن مبادئ الديمقراطية اللينينية . ان ذلك جعل الحزب مغلقاً على ما يحيط به وقاصراً عن توليد تحولات أساسية في بنيته الايدولوجية والتنظيمية وممارساته السياسية .

ومن هنا كان الطابع الخاص للصراعات التي تبرز في الحزب بين فترة وأخرى . ان القسم الأكبر من هذه الصراعات لا يعدو كونه تعبيراً عن انقسامات بيروقراطية تدور على أرضية ايدولوجية وتنظيمية وسياسية واحدة . وهي انقسامات تنتهي دائماً لصالح تثبيت سلطة الجهاز القيادي البيروقراطي المركزي من خلال تجديد شبابه وبتر بعض عناصره الهرمة . أما الظواهر القليلة جداً التي كادت تنطوي على نهوض بعض عناصر الكادر الأدنى والمتوسط في وجه بعض أفكار الحزب واتجاهاته الاستراتيجية وممارساته التكتيكية ، فإنها كانت ترتطم فوراً ببنية مضادة لها جوهرياً وتعجز عن الصعود إلى المواقع التنظيمية المؤثرة في حياة الحزب . وهكذا كانت كل محاولة للتغيير تنتهي بفصل (أو انفصال) العناصر القائمة بها . ولم تكن تخلف وراءها - في أحسن الأحوال -

سوى بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خط الحزب (الذي يبقى معتبراً صحيحاً في أصله) ... وهذه التعديلات يمتص الحزب أزماته التنظيمية ليستأنف سيره التقليدي من جديد !

ان الانحراف في بنية الحزب الايديولوجية والتنظيمية وفي ممارساته السياسية ، ليس إذن مجرد انحراف عارض يتمثل في أخطاء لا ينجو منها أي حزب ثوري ، بل هو انحراف متأصل في تركيب الحزب تترابط عوامله وظواهره (التي أشرنا إليها بإيجاز شديد) لترسم في النهاية حدوداً لا يستطيع الحزب في تكوينه الراهن أن يتخطاها . ان شعار « النضال من داخل الحزب » لاحداث تغيير جذري في بنيته ، يبدو بالقياس إلى أزمة الحزب الشيوعي اللبناني التكوينية ، شعاراً مثالياً يخلق فوق العلاقات التنظيمية الواقعية التي تتحكم بحياة الحزب وتحمي تركيبه التقليدي . وليس من المنهج التنظيمي اللبني في شيء أن يغرق الماركسي اللبيني الثوري « اللبناني » في أحلام تزين له الانحراط في الحزب للنضال في سبيل « تحويله » من الداخل !

لقد فقد الحزب الشيوعي اللبناني قدرته على أن يكون حزباً طليعياً ، ومن هنا بات على الماركسي اللبيني الثوري في لبنان أن يشق طريقاً - خارج الحزب الشيوعي الراهن - لنضال نظري وسياسي وتنظيمي يمكن أن يبلور في النهاية نقيض الأفكار الاشتراكية الانتقائية والخط السياسي اليميني ، والممارسة الاممية الخاطئة ، والتنظيم البيروقراطي المفلس .

ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق افتعال قطيعة سياسية كاملة ونهائية مع الحزب الشيوعي . فعدم الاعتراف بطليعية الحزب وجدارته بقيادة الطبقة العاملة وحمل راية الماركسية اللينينية الثورية ، إن ذلك ليس معناه الامتناع عن اللقاء به أو التعاون معه في عمل مشترك سواء على صعيد النضال الوطني السياسي أو النضالات المطالبة الاقتصادية والديمقراطية . ان آفاق العمل المشترك مع

الحزب الشيوعي يجب أن تبقى مفتوحة ، ولكنها يجب أن تظل مشروطة دائماً بمدى توفر اللقاء الفعلي في الموقف النضالي (الجزئي) مع الحزب حول هذه المسألة أو تلك ، في هذا الظرف أو ذاك .

بناء لهذا التحليل العام لأوضاع الحزب الشيوعي اللبناني (وقد أكتفينا بإيراد عناوينه الرئيسية في هذه الوثيقة) وقف الفريق الماركسي اللينيني (الخارج من حركة القوميين العرب في لبنان) أمام مسألة مصيره التنظيمي ، كمسألة مطروحة خارج نطاق امكانية الارتباط (المتعذر) بالحزب الشيوعي اللبناني الراهن .

ما هو الطريق نحو حزب ثوري جديد في لبنان ؟ ذلك هو السؤال الأساسي المطروح على كل ماركسي لينيني ثوري . فما هي الاجابة الأولية ؟

الحزب الماركسي اللينيني البديل وشروطه الموضوعية التاريخية

ان مسألة بناء حزب ماركسي لينيني ثوري هي مسألة طبقية موضوعية بقدر ما هي مسألة ذاتية . وسوف يكون من قبيل الجهل الفادح بالماركسية اللينينية أن نتصور إمكان بناء حزب شيوعي ثوري بديل في لبنان بقرار ذاتي تتخذه هذه الفرقة أو تلك من فرق اليسار « أو حتى كل الفرق مجتمعة » بإعلان نفسها حزباً شيوعياً جديداً .

ان الحزب الثوري لا يولد ويتكون بمرسوم تنظيمي ، بل عبر عملية نمو تاريخي تستمد خصائصها أولاً وفي الأساس من جملة الشروط الطبقية الموضوعية السائدة في بلد معين خلال مرحلة تاريخية معينة . فكيف تبدو هذه الشروط

ضمن أوضاع لبنان كبلد متخلف يتميز ، ضمن مواصفات التخلف العامة ،
بتركيب اقتصادي اجتماعي شديد الخصوصية ، هو ثمرة ارتباطه المزدوج
« كوسيط » بالامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية من ناحية ، وبالمنطقة العربية
من ناحية ثانية .

ان ما سبق ايراده من تحليلات عند دراسة التركيب الاقتصادي الرأسمالي
اللبناني والبنية الاجتماعية المنبثقة عنه ، يجعل بالامكان صوغ استنتاجات أساسية
حول بعض خصائص الشروط الطبقيّة الموضوعية التي تصادفها عملية بناء حزب
ماركسي لينيني ثوري في لبنان . وفي طليعة هذه الاستنتاجات ان الطبقة العاملة
اللبنانية لا تحتل - من حيث وضعيتها الاجتماعية ودورها في حركة الانتاج
الاجتماعي - موقعاً متقدماً يجعلها محوراً للصراع الطبقي العفوي وقوة حاسمة
فيه . والأمر لا يتعلق هنا فقط بالنقص العددي في الطبقة العاملة وبكونها تحتل
الآن مركزاً غير متقدم في حركة الانتاج الاجتماعي ، بل وأيضاً بكون هذا
المركز لا ينطوي على احتمالات نمو بوتيرة متسارعة في المستقبل . فدراسة أوضاع
الطبقة العاملة في بلد ما لتحديد حجم دورها في حركة الانتاج الاجتماعي - وفي
الصراع الطبقي بالتالي - يجب أن لا تكون دراسة ساكنة تتوقف عند حدود
الأرقام التي يقدمها الواقع (الراهن) ، بل لا بد أن تضع في الحساب أولاً
وآخر آفاق المستقبل وما يمكن أن يثمره من نمو في حجم ودور الطبقة العاملة
عبر دراسة خط التطور الاقتصادي العام لرؤية احتمالات نمو القطاع الرأسمالي
الصناعي وصيرورته القطاع المركزي في عملية الانتاج . وهكذا فقد تكون
الطبقة العاملة في بلد ما وفي فترة زمنية معينة قليلة العدد ضعيفة الحجم ، ولكن
هذه الطبقة - منظوراً إليها على امتداد مرحلة تاريخية وليس ضمن فترة زمنية
محدودة - سوف تبدو « مسبقاً » ذات دور مركزي في حركة الانتاج الاجتماعي ،
وفي الصراع الطبقي بالتالي ، إذا كان خط التطور الاقتصادي العام يسير تاريخياً
باتجاه نمو رأسمالي صناعي متسارع .

أما في لبنان فإن دور الطبقة العاملة ضمن حركة الانتاج الاجتماعي لا يبدو محدوداً في واقعه الراهن فقط ، بل وفي مستقبله أيضاً وعلى امتداد مرحلة تاريخية . ان ذلك يعود إلى طبيعة التكوين الاقتصادي الرأسمالي اللبناني حيث يحتل قطاع الخدمات الموقع المركزي ، بينما تبدو احتمالات نمو القطاع الرأسمالي الصناعي (المتجاوز للحرفية) ضئيلة في ظل سيطرة الجناح المصرفي التجاري ضمن الطبقة البورجوازية اللبنانية .

وإذا القينا نظرة على أوضاع الريف اللبناني فسوف يتضح لنا أن مستوى تطور قوى الانتاج (والعلاقات الانتاجية) في هذا الريف يبدو بعيداً عن توليد أكثرية من الفلاحين الفقراء والبروليتاريا الزراعية يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في الصراع الطبقي تحت شعار « الأرض » .

ان ضعف بقايا الاقطاع الاقتصادي اللبناني وضآلة حجم القطاع الرأسمالي الزراعي الحديث (وضعف حركة نزاع الملكية بالتالي) وسيادة الملكية الصغيرة والمتوسطة على القسم الأكبر من الحيازات الزراعية ، ان ذلك يجعل من التكوين البورجوازي الصغير الطابع الغالب على سكان الريف اللبناني . ومن هنا لا نجد أنفسنا في هذا الريف أمام صورة « كلاسيكية » لصراع طبقي واسع تتقابل فيه أكثرية من الفلاحين الفقراء والبروليتاريا من ناحية ، وأقلية من الاقطاعيين وكبار الملاكين والفلاحين الأغنياء من ناحية ثانية . ان الطابع البورجوازي الصغير الغالب على الريف اللبناني يمتص زخم شعار « الأرض » ويؤدي بالتالي إلى تيسيع الصراع الطبقي العفوي وتفتيته في نضالات مبعثرة يحكمها التقطع والعزلة (وهذا هو طابع « الانتفاضات » الفلاحية حتى الآن) .

ماذا يعني ذلك كله ؟ وهل يبدو نشوء حزب ماركسي لينيني ثوري في لبنان اذن طموحاً مستحيلاً ؟

كلا ، دون شك ، فالتميع الطبقي الموضوعي وضعف حركة النضالات الاقتصادية العفوية (العمالية والفلاحية) لا يشكلان نفيًا تاريخيًا لامكانية ضرورة نشوء الحزب الثوري . بل تتأكد هنا أهمية مقابلة هذا الضعف وذلك التميع (والتعويض عنهما) بتقديم التنظيم وتشديد الوعي ، أي بمضاعفة دور العنصر الذاتي . ولكن تقدم التنظيم وتشديد الوعي (ومضاعفة دور العنصر الذاتي بالتالي) كلها عوامل لا يمكن أن تولد من فراغ وبمجرد الرغبة والطموح . بل يقررها أولاً وآخرأ الخط السياسي العام الذي يجب أن ينشأ الحزب الثوري حوله وينمو .

ان قضية بناء حزب طليعي ثوري (ماركسي لينيني) قائد للجماهير في لبنان هي بالضبط قضية الخط السياسي الذي يمكن أن يفرز تسييساً ثورياً لحركة النضالات الطبقيّة الاقتصادية العفوية العمالية والفلاحية (المحدودة) لانتاج طليعة - أقلية متماسكة من العمال والفلاحين الفقراء والمتقنين الثوريين ، والذي يمكن أن يفرز أيضاً تسييساً ثورياً لذلك الجمهور البورجوازي الصغير العريض الذي يشكل أكتريّة السكان تحت قيادة تلك الطليعة - الأقلية .

فما هي الحلقة المركزية في هذا الخط السياسي العام ؟

ان المسألة الوطنية (مسألة الصراع مع الصهيونية والامبريالية) تبرز هنا بصفتها الرافعة التاريخية الأساسية لعملية التسييس والتبلور والاستقطاب الطبقي . ولكن ضمن أي أفق عربي يمكن أن تتحول المسألة الوطنية في لبنان إلى مثل تلك الرافعة التاريخية ؟

ان قدرة النضال الوطني في لبنان على بلورة وانضاج استقطاب طبقي سياسي يسلمخ أكتريّة السكان (جماهير البورجوازية الصغيرة والعمال وفقراء الفلاحين) عن نظام الطبقة المصرفية التجارية ليضعها تحت قيادة طليعة ثورية متماسكة ،

ان ذلك يرتبط جدلياً بنمو الثورة الوطنية الديمقراطية ومدى جذريتها وانتشارها في المنطقة العربية . فهذا النمو بما يثمره من تقدم على طريق تطوير قوى الانتاج وفك الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية واقتلاع مصالح الاستعمار الاقتصادية والسياسية ، من شأنه ان يفقد نظام الطبقة المصرفية التجارية في لبنان أبرز مقومات ازدهاره واستمراره وينزع منه القدرة على « شراء » الجماهير واستيعابها ، ليفتح بالتالي افاقاً واسعة أمام النضال الوطني لتأسيس تلك الجماهير ثورياً وتوعيتها على مصالحها المقبلة وانتزاعها من تحت مظلة النظام .

ان مضامين النضال الوطني اللبناني كاذت تتشكل دائماً بالعلاقة مع مستوى النضال الوطني الديمقراطي في المنطقة العربية وتطوراتها . وفي السنوات العشرين الماضية لم يثمر النضال الوطني في لبنان استقطاباً طبقياً سياسياً واسعاً منفصلاً عن نظام الطبقة المصرفية التجارية ، لأن النضال الوطني الديمقراطي في المنطقة العربية عجز أولاً عن اقتحام البلدان التي تشكل قلعة المصالح الامبريالية والرجعية (الجزيرة العربية) ثم انتهى ثانياً - تحت قيادة الاطر البيروقراطية البورجوازية العسكرية - إلى العجز عن حل مسائله المركزية جذرياً : تطوير قوى الانتاج المحلية والقطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية واعطاء الجماهير دورها في الثورة الوطنية الديمقراطية . إن ذلك كان يبقي امام النظام الرأسمالي اللبناني الفرصة مفتوحة للنمو والازدهار، وكان يمنحه ايضاً القدرة على الاستمرار في « شراء » الجماهير وعلى اجهاض تأثيرات الوضع العربي على لبنان . وهكذا استطاع أن يمتص تلك التأثيرات ويحوّلها الى مجرد شعارات سياسية فوقية وافدة من الخارج ، واستطاع بالتالي امتصاص النضال الوطني اللبناني المستجيب لها واسقاطه ضمن مجرى البنى الايديولوجية والسياسية التقليدية ، واجهاضه دائماً بتحويله الى صراع طائفي ينتهي إلى طريق مسدود .

فهل يبدو النضال الوطني اللبناني الآن امام مرحلة تاريخية مختلفة ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من الإجابة على سؤال أسبق : هل تبدو المنطقة العربية على أبواب مرحلة تاريخية مختلفة ؟

ان هزيمة الانظمة البيروقراطية البورجوازية العسكرية عام ٦٧ (اكملها لهزيمة الانظمة الاقطاعية شبه البورجوازية عام ٤٨) ولدت حادثاً تاريخياً مهماً في حياة المنطقة العربية هو انطلاق المقاومة الفلسطينية . وفي ما تلا هزيمة حزيران من تطورات يبدو واضحاً ان حركة المقاومة الفلسطينية تشكل وحدها — موضوعياً وبصرف النظر عن تكوينها الذاتي — ما هو جديد وثوري ومتقدم فعلاً في الوضع العربي . واذا استطاعت حركة المقاومة ان تنجو لفترة طويلة من شباك الحل السلمي ، فانها مرشحة للعب دور الرافعة التاريخية الاساسية التي يمكن ان تقذف بحركة التحرر الوطني العربية نحو مجاهبات حاسمة مع معسكر الصهيونية والامبريالية (ومع الطبقات الرجعية المحلية ايضاً) . وهي مجاهبات سوف تولد تطورات طبقية في المنطقة العربية لن تستطيع الانظمة الرجعية والبيروقراطيات البورجوازية العسكرية الصمود في وجهها طويلاً . ومن هنا يبدو نمو حركة المقاومة كعامل تجذير لحركة التحرر الوطني العربية شديد العلاقة بالنضال اللبناني . فكل نمو في النضال الوطني الديمقراطي العربي يعطي حيزاً أكبر لدور الجماهير ويوسع رقعة الاشتباك الجذري مع الصهيونية والامبريالية ، سوف يكون مردوده في لبنان عجزاً متزايداً من جانب النظام عن اجهاض التأثيرات العربية على النضال الوطني اللبناني ، وعن ضبط هذا النضال ضمن البنى الايدولوجية والسياسية الطائفية التقليدية . ان هذا العجز من جانب النظام قد بدأ يزداد حدة ووضوحاً عندما لم تعد حركة المقاومة الفلسطينية مجرد قوة عربية ثورية تلقي بتأثيراتها على الوضع اللبناني من بعيد ، أي عندما تركزت فصائل منها على حدودنا الجنوبية . وان الازمة السياسية

التي دخلت كل فصائل الطبقة المسيطرة في دوامتها منذ العدوان على المطار مروراً بأحداث نيسان انتهاء بأحداث تشرين (١٩٦٩)، إن هذه الأزمة كانت تشير بوضوح إلى عجز البنى السياسية الطائفية التقليدية النظام عن استقبال هذا الوافد العربي الجديد (المقاومة) وامتصاص تأثيراته واستيعابه تحت جناحها . وفي نفس الوقت بدت تلك البنى عاجزة أيضاً عن اجهاض وضبط النضال الوطني اللبناني الذي انطلق في نيسان وتشرين ، في مجرى ملتحم بالمقاومة الفلسطينية مترابط معها .

إن الخط السياسي الوطني المستقل الذي ولد في أحداث الثالث والعشرين من نيسان (بعملية قيسرية فصلت اليسار الثوري عن البنى السياسية الطائفية التقليدية) والذي تكرر في أحداث تشرين الأخيرة ، إن هذا الخط كان يمثل التحام النضال الوطني اللبناني مع ما هو ثوري وجذري ومتقدم فعلاً في حركة التحرر الوطني العربية (أي مع المقاومة الفلسطينية) ومن هنا كان يكتسب جذريته ووضوحه واستقلاله .

إن الكفاح الفلسطيني المسلح ، والنضال الوطني المساند له والملتحم به ، يطلق في وجه الوضع اللبناني تحديات سوف تلعب دورها في تفكيك لحته الطبقية المتأسكة تحت قيادة الطبقة المصرفية التجارية وفي خلخلة تركيباته التقليدية ، وفي انضاج شروط عمل سياسي مستقل ينطلق خارج مجرى الانقسامات والتوازنات بين فصائل الطبقة المسيطرة وقواها .

إن ذلك يصل بنا إلى استنتاج يمكن صوغه على الوجه التالي : إن المسألة الوطنية بالعلقة مع الثورة الفلسطينية المسلحة (مسألة دعم العمل الفدائي والالتحام به في لبنان) تشكل الحلقة المركزية في « الخط السياسي الذي يمكن أن يفرز تسييساً ثورياً لحركة النضالات الطبقية العنيفة العمالية والفلاحية

(المحدودة) لانتاج طليعة - أقلية متماسكة من العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين ، والذي يمكن أن يفرز أيضاً تسييساً ثورياً لذلك الجمهور البورجوازي الصغير العريض الذي يشكل أكترية السكان تحت قيادة تلك الطليعة - الاقلية .

ان هذا الاستنتاج ينبغي أن لا يفهم بعقلية تبسيطية . فتسييس حركة النضالات الطبقة العفوية والقطاعات المتقدمة من الجمهور البورجوازي الصغير ، ليس إجراء يتحقق بمجرد تحديد الحلقة المركزية في الخط السياسي والكشف عنها نظرياً وبوضوح . ذلك أن المسألة ترتبط أولاً وآخرأ بعملية نمو تاريخية طويلة ومتصلة : عملية نمو في وجود وثقل ونشاط الثورة الفلسطينية على أرض لبنان (وفي الخارج) ، وعملية نمو في التحولات الثورية ضمن الوضع العربي ، ثم عملية نمو مترام في مستوى التصدي الوطني اللبناني لحماية الثورة الفلسطينية والالتحام بها وتأطير الجماهير حولها . ان ذلك كله مجتمعاً هو الذي سوف يقرر نتائج الخط السياسي بحلقته المركزية .

تلك هي خصائص الشروط الطبقة الموضوعية اللبنانية التي تتحكم بعملية بناء الحزب الماركسي اللينيني الثوري ، منظوراً إليها في ضوء خط سياسي عام تشكل المسألة الوطنية (بالعلاقة مع الوضع العربي) حلقته المركزية .

فما هي طبيعة وحدود الممارسات الذاتية المطلوبة (والممكنة) من فرق اليسار الثوري في هذه المرحلة من تطورها على طريق بناء حزب ماركسي لينيني بديل في لبنان ؟

فرق اليسار الثوري وقضايا بناء الحزب الطليعي

أن ما يمكن تسميته باليسار الثوري الجديد في لبنان يتوزع الآن على بضع فرق ومحاولات ولدت - في الغالب - عبر انفصال اجنحة وعناصر من احزاب اليسار التقليدي عن بيئتها وممارساتها السابقة . وتشكل منظمة الاشتراكيين اللبنانيين واحدة من هذه الفرق التي تجتاز الآن كلها مرحلة نخاض وتأسيس .

ويسود في بعض أوساط هذا اليسار الثوري الجديد تصور مؤداه انه يكفي لنشوء حزب طليعي بديل أن تتوحد الفرق المختلفة تنظيمياً وتتجاوز تبعثرها الراهن . أن هذا التصور ينطوي على تبسيط فظ لمسألة بناء الحزب الماركسي اللينيني الثوري في لبنان . ومن المؤكد أن توحيد فرق اليسار الثوري المتعددة لن ينتج الآن حزباً طليعياً بقدر ما سوف ينتج « فرقة يسارية جديدة كبيرة » تبقى بينها وبين الحزب الطليعي المطلوب مسافة لا يمكن قطعها بالتمنيات الذاتية أو بالاجراءات التوحيدية الشكلية .

أن العمل من أجل بناء حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان يطرح أولاً وقبل كل شيء مجموعة مهام نظرية وسياسية وتنظيمية ، يتوقف على مدى نجاح هذه الفرقة أو تلك من فرق اليسار الثوري في الاضطلاع بها ، مدى نجاحها في أن تشكل فعلاً جزءاً من القاعدة التنظيمية التأسيسية لمثل ذلك الحزب الجديد .

أن النضال النظري يبدو ، في هذه المرحلة من تطور البلاد السياسي والاجتماعي وتجاه ما يفرزه اليسار التقليدي بقيادة الحزب الشيوعي من افكار وممارسات ، الحلقة المركزية التي يتوقف عليها إلى حد بعيد مصير الحلقات الاخرى السياسية والتنظيمية .

أن التفكك (والفقر) النظري ما يزال يشكل الطابع الغالب السائد ضمن معظم الاستقطابات التنظيمية التي استطاع اليسار الثوري الجديد، بعناصره القيادية الطليعية ، أن يشدها إليه من أحزابها القديمة أو من أوساط جديدة . وما تزال الأفكار الانتقائية الإصلاحية هي الأفكار السائدة والأكثر انتشاراً حتى الآن ، وذلك يستمد جذوره أساساً من طبيعة التركيب الاجتماعي السياسي للسكان (أكثرية بورجوازية صغيرة هي التي تتعاطى السياسة) ومن وجود مؤسسة متماسكة هي الحزب الشيوعي تشكل الحارس الأمين للفكر الاشتراكي الانتقائي ، والمنبع الذي لا ينضب للتنظير اليميني الاصلاحى . وإذا كان الحزب الشيوعي قد نجح في شيء - على امتداد وجوده خلال اربعين عاماً - فإنما نجح في تشكيل جسم سياسي تنظيمي متماسك بيروقراطياً ، يكسبه القدرة على الاستمرار في حلبة الصراع الايديولوجي والسياسي رغم كل ما تنطوي عليه افكاره وممارساته من افلاس . أن دحر الفكر الاشتراكي الانتقائي والتنظير اليميني الاصلاحى لا يمكن أن يتحقق بضربة واحدة مفاجئة (بمقال أو دراسة أو كتاب) بل عبر صراع طويل سوف يكون على اليسار الثوري الجديد خلاله أن يطارد بلا هوادة كل افكار الاصلاحيين وممارساتهم بمنهج صارم أمين لتقاليد الماركسية اللينينية مستوعب لجوهرها النقدي . ان ما هو ماركسي لينيني ثوري لا يمكن ان يتضح ويتبلور وينتصر الا بالصراع مع ما هو انتقائي ويميني واصلاحى ومزيف .

ان اهمية هذه الميظنة النظرية المطلوبة تتضاعف حين نتذكر مرة اخرى أن اليسار الثوري الجديد يواجه اوضاعاً موضوعية وذاتية شديدة الصعوبة والتعقيد : تركيب اجتماعي وسياسي متميع ، حزب شيوعي اصلاحى قادر دوماً على أن يضح افكاراً تنشر نفسها لا على شكل كتابات وشعارات فقط بل على شكل ممارسات سياسية وتنظيمية ديماغوجية ايضاً ، تفكك نظري يسود معظم قواعد

اليسار الثوري الجديد التي ما تزال تحمل معها الكثير مما تحدر إليها من تاريخها السياسي والحزبي السابق .

ان هذا النضال النظري الحازم لا يكتسب ابعاده المطلوبة إلا اذا ارتبط بممارسة سياسية وتنظيمية تساعد على انضاج شروط الاستقطاب الطبقي الذي لا بد أن يشكل القاعدة الاجتماعية السياسية للحزب الماركسي اللينيني البديل . ان قدرة اليسار الثوري الجديد على بناء طليعة - أقلية متأسكة من العمال وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين ، هي التي سوف تحدد مدى جدارته على التحول إلى حزب موجود بالفعل ، على أرض الواقع ، وليس على الورق . ان الشرائح التنظيمية التي تستقطبها فرق اليسار الثوري الآن لا تشكل - في أحسن الحالات - أكثر من أداة عبور نحو الأوساط الطبقة الجماهيرية التي ينبغي أن يتكون الحزب من طليعتها المتقدمة . ان هذا العبور سوف يكون مستحيلاً إلا على جسر من النضال السياسي الثوري القادر وحده على توليد استقطاب طبقي مستقل عن البنى السياسية الطائفية التقليدية ومفجر لها . ان صحة الخط السياسي تشكل هنا الشرط الضروري ، ولكن ذلك الاستقطاب لن يتولد - في ظل الخط السياسي الصحيح - إلا عبر حملة نضالية طويلة لا بد أن تشن بنفس نقيض للنفس البورجوازي القصير والمتقطع الذي حكم ممارسات اليسار ونضالات الجماهير حتى الآن . ان النضال السياسي ، في ظل خط تشكل المسألة الوطنية (بالعلاقة مع الثورة الفلسطينية) حلقة المركزية ، لن يسقط كامل نتائجه على الوضع اللبناني بضربة واحدة مفاجئة تنسف البنى السياسية الطائفية التقليدية بصورة سحرية . فما يزال هناك حيز واسع أمام الطبقة المسيطرة لتطويق هذا النضال واغراقه ، وما تزال مسيرة الثورة الفلسطينية وطبيعة الوضع العربي السائد أبعد من أن تطلق كل التحديات المصيرية والنهائية في وجه النظام اللبناني لتساعد على تفكيك لحمته الطبقة ونسف تركيباته السياسية والايديولوجية التقليدية . ثم ما يزال أمام اليسار الثوري الجديد -

وتلك هي النقطة الهامة - عمل طويل لننقل نضاله السياسي بين الجماهير الى صعيد نوعي جديد .

ان صحة الخط السياسي لتجمع الاحزاب والفئات التقدمية - الذي يناضل اليسار الثوري من خلاله - ليس وحده العنصر المقرر لنجاح الحملة النضالية كلها . ان اليسار الثوري يقدم للجماهير - عبر التجمع - الشعار الصحيح (دعم العمل الفدائي والالتحام به) والاطار الصحيح (اللجان الشعبية) ولكنه لا يقدم لها حتى الآن - في نطاق تجسيد الشعار الصحيح وتعبئة الاطار الصحيح بمضمون عملي - أكثر من برنامج عمل مفكك مرتبك لا يقدم حسماً وايضاحاً لمسألة : المهمة المركزية العملية وسط مجموع المهام الفرعية العديدة . واستخراج المهمة المركزية العملية ليس قضية استنباط محض نظري ، بل هو أمر يرتبط أساساً بالحجم الراهن لليسار الثوري ومدى كثافة الاطر الجماهيرية الأولية التي استطاع أن يجمعها حوله خلال الفترة القصيرة التي مرت على الانطلاق في عملية تشكيل اللجان الشعبية .

ان اقتران الحملة النضالية - في ظل الخط السياسي الذي تشكل المسألة الوطنية (بالعلاقة مع الثورة الفلسطينية) حلقاته المركزية - بالليقطة المتزايدة تجاه النضالات الاقتصادية الطبقيّة العفوية العمالية والفلاحية ، من أجل التقاطها واقتحامها والعمل على تسييسها والانطلاق منها نحو تأطير القطاعات المتقدمة من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ، ان ذلك يضع اليسار الثوري على طريق توليد استقطاب طبقي يشكل القاعدة الاجتماعية السياسية للحزب الماركسي اللينيني الثوري البديل .

واذا كانت تلك هي المهام النظرية والسياسية والتنظيمية الجوهرية التي « لا بد من وعيها ذاتياً وبدقة كي يتحدد على أساسها برنامج العمل من أجل بناء حزب طليعي في لبنان » فهل يعني ذلك أن مسألة وحدة فرق اليسار الثوري الراهنة هي مسألة مؤجلة الآن ؟

كلا... بالطبع . بل ان ما أردنا نفيه أولاً هو التبسيط الذي يختزل عملية بناء حزب ماركسي لينيني بديل في لبنان الى مسألة توحيد فرق اليسار الثوري الراهنة تنظيمياً . وما أردنا قوله ثانياً هو ان الوحدة التنظيمية لا تكون ممكنة وضرورية ومجدية إلا اذا قامت كوحدة حول تصور مشترك للمهام النظرية والسياسية والتنظيمية التي تشكل مجموعها حلقات نحو حزب طليعي ثوري .

ان الخطوة الأولى المطلوبة على طريق وحدة فرق اليسار الثوري تنظيمياً ، تتمثل في المناقشة المشتركة للتصورات المختلفة حول تلك «المهام النظرية والسياسية والتنظيمية» . وهو أمر يستدعي بالطبع مناقشة مشتركة أيضاً للتحليلات الصادرة عن فرق اليسار المختلفة حول الوضع اللبناني والوضع العربي ، بكل ما طرحه من مسائل .

ان مدى الوصول إلى وحدة فكرية حول تحليل الوضع اللبناني والعربي وحول تصور المهام النظرية والسياسية والتنظيمية التي تجابهنا على طريق بناء حزب ماركسي لينيني ، ان ذلك هو الذي سوف يقرر مدى الوحدة التنظيمية التي يمكن الانتقال إليها بين فرق اليسار الثوري الجديد في هذه المرحلة من تطورها . ان التزام تلك المناقشة المشتركة المطلوبة ، بمنهج موضوعي ديمقراطي رفاقي ، هو شرط نجاحها في توليد حوار مثمر في نهاية المطاف . والقدرة على ربط المناقشة بمنهج موضوعي ديمقراطي رفاقي لا تتحقق بمجرد الاعلان عن صحة ذلك المنهج وضرورته ، بل عبر نضال فعلي لا يبد أن تخوضه كل العناصر الطليعية الواعية بجدة لحقيقة مهامها ، ضد الروح الحلقية الحزبية الذاتية التي ليس أشد منها خطراً على يسار يحتاز مرحلة مخاض وتأسيس .

ان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين اذ تطرح تصوراتها هذه حول حاضر اليسار الثوري الجديد في لبنان ومستقبله ، وفهمها العام لطبيعة العلاقات بينها وبين

الفرق اليسارية الأخرى ، تعتبر هذا الفهم وتلك التصورات خطوطاً أولية لا بد من تعميقها وانضاجها بصورة متزايدة .

المنظمة وعلاقتها باليسار العربي

أما بالنسبة لعلاقات المنظمة بفصائل اليسار الثوري في الوطن العربي فإنها تنطلق من نقطتين رئيسيتين :

أولاً : ان توحيد اليسار العربي الثوري كي يصبح قادراً على قيادة النضال الوطني الديمقراطي القطري نحو ثورة اشتراكية مترابطة الحلقات ، هي بالنسبة للمنظمة مسألة مبدئية نابعة من التزامها بقضية الوحدة العربية أساساً . ولكن أشكال الوحدة المطلوب تحقيقها بين قوى اليسار العربي الثوري ، يجب أن تكون النقيض التاريخي لأشكال الوحدة البيروقراطية التي أقامتها الاحزاب القومية البورجوازية الصغيرة بين فروعها في مختلف الاقطار العربية . ان الوحدة الحزبية القومية البورجوازية الصغيرة ، كانت محكومة دائماً تحت ستار ادعاء « الشمول القومي » كلامياً بنوع من القطرية البيروقراطية فعلياً ، حيث تلعب قيادة الحزب في قطر معين دور القيادة البيروقراطية التي « تصدر » الفروع الى بقية الاقطار وتحكم قبضتها عليها وتقفن لها حياتها التنظيمية وسلوكها السياسي . ان اشكال الوحدة المطلوب تحقيقها بين قوى اليسار العربي الثوري يجب أن تتأسس على علاقات موضوعية ديمقراطية لا مركزية قادرة على استيعاب مستويات التطور المتنوعة بين الاقطار العربية المختلفة ، وعلى فهم الخطوط الاستراتيجية والتكتيكية القطرية النابعة عنها .

ثانياً : ان وحدة اليسار العربي الثوري لا تتحقق بمجرد قرار تنظيمي فوق يصدر من أعلى ، بعقلية بورجوازية صغيرة ، على طريقة شعار « الحركة العربية

الواحدة » الذي طرح قبل سنوات . ان هذه الوحدة لن تتحقق إلا عبر عملية نمو تاريخي مزدوجة : شقها الأول نمو اليسار الثوري في كل قطر عربي على طريق الالتحام بالنضال الوطني الديمقراطي وتحذيره وبناء حزب ماركسي لينيني قائد للطبقة العاملة وللجماهير السكادحة في هذا القطر . وشقه الثاني : النضال من أجل انشاء علاقات موضوعية ديمقراطية لا مركزية متنامية بين فصائل اليسار العربي في مختلف الاقطار العربية على طريق تعزيز وتشديد وحدتها .

ومن هنا فان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين تطرح نفسها في هذه المرحلة كمنظمة مستقلة في لبنان أولاً ، وكفصيل مناضل على طريق وحدة اليسار العربي الثوري ثانياً . وهي في هذا النطاق تستجيب - ضمن استقلالها التنظيمي - لكل فرص اللقاء بينها وبين أية منظمة يسارية عربية تقف وإياها على أرض ايدولوجية مشتركة ، وتشاركها فهمها العام لقضايا الثورة العربية .

وبهذا المنظار تفهم المنظمة وتمارس علاقاتها بالفصائل اليسارية التي أعلنت خروجها من حركة القوميين العرب في مطلع عام ١٩٦٩ .

لقد جاء في البيان الذي أصدرته تلك الفصائل في شباط ٦٩ : « ان العلاقات التي يمكن أن تقوم بين فصائل اليسار (الخارج من الحركة) في مختلف الاقطار يجب أن تبنى على قواعد موضوعية وديمقراطية واضحة ، ان هذه العلاقات لن تكون نوعاً من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب ، أي أنها لن تكون بالتالي علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام . بل هي سوف تكون في هذه المرحلة من تطورها علاقات بين منظمات مستقلة تستهدف تعزيز التفاعل الفكري وتحقيق التنسيق السياسي والتساند النضالي فيما بينها . كما أن تلك العلاقات لن تكون مغلقة ومقتصرة على فصائل يسار الحركة وحدها ، بل يمكن أن تنفتح على فصائل أخرى تقوم بينها

وبين اليسار الخارج من الحركة أرض مشتركة ، دون أن يكون لها سابق انتماء أو علاقة بحركة القوميين العرب » .

تلك هي الصيغة العامة التي حددت طبيعة العلاقات بين الفرق اليسارية الخارجة من حركة القوميين العرب في بيان شباط ١٩٦٩ . ولقد مضت على صدور ذلك البيان فترة تقارب العام ، كانت تشكل فرصة كافية نسبياً لوضع الادعاءات الماركسية اللينينية ، التي خرجت في ظلها كل الفرق اليسارية من الحركة ، على محك التجربة العملية .

وفي ضوء هذه التجربة العملية تتوجه منظمة الاشتراكيين اللبنانيين الآن نحو تحديد أدق لصيغة العلاقات بينها وبين اليسار المنفصل عن حركة القوميين العرب في كل قطر عربي .

ان هذه الصيغة تستند مبدئياً إلى مقياسين اساسيين :

أولاً : ان المنظمة تربط مسألة العلاقة الخاصة بينها وبين أي فريق يساري انفصل عن حركة القوميين العرب ، بمدى توفر الأسس الموضوعية والمضمون الفكري السياسي الواضح لتلك العلاقة . ان مجرد الاشتراك في الانتماء سابقاً لحركة القوميين العرب لا يشكل بالنسبة للمنظمة مبرراً لقيام علاقة خاصة بينها وبين أي تنظيم سياسي عربي .

ثانياً : ان قيام علاقة خاصة مع أي فريق يساري منفصل عن حركة القوميين العرب ، هو أمر يقرره مدى الالتقاء حول أرضية ايدولوجية مشتركة ، وبرنامج سياسي عربي عريض مشترك ، وفهم عام مشترك للاوضاع القطرية المتنوعة .

وفي ضوء هذين المقياسين ، ومن خلال ملاحظاتها للتجربة العملية التي خاضتها (خلال هذا العام) فرق اليسار المنفصلة عن حركة القوميين العرب في كل

الاقطار ، ترى منظمة الاشتراكيين اللبنانيين أن العلاقة بينها وبين الجبهة الشعبية الديمقراطية قد سارت شوطاً واسعاً على طريق اكتساب أسس موضوعية محددة ومضمون فكري سياسي واضح . فإن الالتقاء على أرضية ايدولوجية مشتركة وبرنامج سياسي عربي عريض مشترك وفهم عام مشترك للاوضاع القطرية (في الساحة الفلسطينية وفي لبنان) ان ذلك قد جعل بالإمكان تحقيق « التفاعل الفكري والتنسيق السياسي والتساند النضالي » على صعيد عملي بين التنظيم الماركسي اللينيني اللبناني وبين الجبهة الشعبية الديمقراطية على امتداد هذا العام . ان ذلك يفتح الآن مجالاً واسعاً أمام تحقيق أشكال من العلاقة أكثر ترابطاً ووثوقاً بين منظمة الاشتراكيين اللبنانيين وبين الجبهة الشعبية الديمقراطية على قاعدة استمرارهما كمنظمتين مستقلتين خلال هذه المرحلة .

أما بالنسبة للعلاقة مع الفرق اليسارية الأخرى الخارجة من حركة القوميين العرب ، فان المنظمة سوف تتوجه خلال الفترة القريبة القادمة نحو مناقشتها وتحديد أشكالها ومستوياتها والبت بمصيرها بالاستناد إلى المقاييس الموضوعية التي تعتمدها .



ان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين إذ تطرح هذه الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة أمام الجماهير تأمل أن تكون قد ألقت من خلالها أضواء كاشفة على تاريخها السياسي السابق وآفاق نضالها في المستقبل .

ملاحقہ

المُلحق رقم ١

بَيَانُ شَبَاطِ ١٩٦٩ الخطوة الأولى نحو انفصال اليسار عن حركة القوميين العرب

في أعقاب تصفية اليمين التقليدي في معظم فروع
حركة القوميين العرب خلال عام ١٩٦٨ ، عقدت
اللجنة التنفيذية القومية للحركة - التي أصبحت
تحت سيطرة اليسار - اجتماعاً خلال شهر كانون الثاني
(يناير) ١٩٦٩ درست فيه اوضاع حركة القوميين
العرب وانتهت الى جملة نتائج وقرارات نشرتها في
بيان صدر بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٩ . وفيما يلي
نص هذا البيان .

تبلور الصراع في الحركة

منذ نكسة ٥ حزيران « يونيو » ١٩٦٧ . وحركة القوميين العرب تشهد على
امتداد كافة فروعها تطورات أساسية بدأت ترسم المصير الحاسم للعلاقات
التنظيمية داخل صفوفها . لقد تكشفت هذه التطورات الجارية منذ ٥ حزيران
١٩٦٧ حتى الآن - والتي تمتد جذورها الى أوائل الستينات - عن تناقض حاسم
بين اتجاهين متعاكسين ضمن الحركة :

أولها - ارتداد عناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة للحركة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، نحو مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى ذات الأفق البورجوازي اليميني .

وثانيها - محاولة اليسار البورجوازي الصغير ، النامي في الحركة منذ مطالع الستينات ، التحرر من أفكاره وممارساته السابقة والتقدم على طريق نهج ثوري جديد بأفق طبقي وايدولوجي ماركسي لينيني . نهج مناقض كلياً لطبيعة نشأة الحركة الأصلية ، ومنفصل تماماً عن المواقف النظرية والممارسات السياسية البورجوازية الصغيرة التي طبعت الحركة - بما في ذلك يسارها - بطابعها العام منذ مطالع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

هذا التناقض الحاسم كان لا بد أن يفرز خلال الفترة التي أعقبت نكسة ٥ حزيران ، وعلى امتداد عام ١٩٦٨ بالتحديد ، النتائج التنظيمية المتطابقة معه في كافة الأقاليم . وقد تمثلت هذه النتائج التنظيمية في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الاطاحة بالمواقع القيادية لليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

وقد وقفت اللجنة التنفيذية القومية - التي أصبحت تمثل يسار الحركة - في اجتماعها المنعقد خلال شهر كانون الثاني « يناير » ١٩٦٩ أمام تلك التطورات التنظيمية التي جرت في كافة الاقاليم على امتداد العام الماضي ، لتنطلق منها نحو تحليل معمق لطبيعة الاوضاع الراهنة في الحركة ولتوجهاتها على صعيد المستقبل .

وفي هذا النطاق رأت اللجنة التنفيذية أنه لا بد لها أن توضح ، أمام الأعضاء وال جماهير ، موضوعات الخلاف الناشب منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ بين اتجاه عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، وبين اتجاه اليسار النامي في الحركة . لأن معرفة تلك الموضوعات والإلمام بوقائع الصراع الذي تبلور داخل الحركة انطلاقاً من تلك الموضوعات ، لأن ذلك وحده كفيل

بأن يرسم للتطورات التنظيمية التي جرت في الحركة صورة حقيقية لا تبدو معها الأمور على شكل ركام من الخلافات الشخصية تستعصي على الفهم والتحليل .

وقد رأت اللجنة التنفيذية ان أية محاولة لالقاء الضوء على موضوعات الخلاف الناشب في الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ وما أفرزه من نتائج تنظيمية ، سوف تكون محاولة مبتورة ما لم تنطلق من دراسة تاريخية لطبيعة نشأة وتطور حركة القوميين العرب بالمواقف التي عبرت عنها وبالرموز البشرية التي ارتبطت بها في كل مراحل تاريخها . ذلك ان سياسة اعدام ماضي الحركة والتخلص منه بغموض حين الحديث عن أوضاعها وتطوراتها الراهنة ، هي سياسة خاطئة لأنها تغيب الخلفية الحقيقية لكل ما جرى ويجري الآن ؛ بحيث يبدو التحليل وكأن وراءه فراغ تاريخي كامل .

ومن أجل ذلك فإن اللجنة التنفيذية القومية ، التي أصبحت تمثل يسار الحركة ، وقفت في اجتماعها الأخير مطولاً أمام دراسة تحليلية نقدية لحركة القوميين العرب تصل ما بين أوضاعها الراهنة وما بين طبيعة نشأتها الأصلية وراثتها ومسيرتها التاريخية . ولقد شملت هذه الدراسة التحليلية النقدية الموضوعات الرئيسية التالية :

أولاً : التكوين الطبقي والايديولوجي ، البورجوازي اليميني الأصيل ، للحركة في مرحلة نشوئها وممارستها الفاشستية على امتداد فترة الخمسينات « ١٩٥٠ - ١٩٦٠ » .

ثانياً : الحركة في مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن صفوفها منذ مطلع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

ثالثاً : الحركة في مرحلة التناقض الحاسم بين عناصر قيادتها اليمينية التقليدية المؤسسة والجيوب التنظيمية التابعة لها ، وبين يسارها البورجوازي الصغير -

بعد أن بدأت تظهر ضمنه اتجاهات جذرية جديدة - منذ نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن .

رابعاً : يسار حركة القوميين العرب في أوضاعه الراهنة ومستقبله على طريق توليد فصائل ماركسية لينينية جديدة .

وفي هذا البيان تكتفي اللجنة بتقديم توضيح أولي لموضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة بين يمينها ويسارها في أعقاب هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وتوضيح أولي أيضاً لطبيعة التطورات التنظيمية التي جرت انطلافاً من تلك الموضوعات في كافة الفروع على امتداد عام ١٩٦٨ ، ثم توضيح أولي لحقيقة الوضع الراهن في الحركة : كيف يفهمه اليسار وما هي توجهاته مستقبلاً . على أن يكون هذا البيان مدخلاً لوثائق تحليلية نقدية أكثر شملاً واتساعاً .

موضوعات ٥ حزيران

ما هي أبرز موضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة - بين يمينها ويسارها - في أعقاب نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ ؟

لقد بدأ هذا الخلاف يتبلور ، بعد أشهر من النكسة ، حول الموضوعات التي طرحها الإطار القيادي اليساري - ملتقياً بها مع تطلعات قواعد واسعة من الحركة - تحليلاً لنكسة ٥ حزيران بمقدماتها وجذورها التاريخية ، وتحليلاً للبرنامج السياسي الاقتصادي العسكري الذي ردت به حركة التحرر الوطني العربية على نكسة ٥ حزيران تحت شعار إزالة آثار العدوان .

لقد انطلق اليسار في تحليله لهزيمة ٥ حزيران من موقف يرفض اعتبارها مجرد صدفة عسكرية ، بل يرى أنه لا بد من البحث عن أسبابها وجذورها

ومقدماتها التاريخية في طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي لحركة التحرر الوطني العربية التي خاضت حرب ٥ حزيران وحصدت الهزيمة فيها .

هذا التحليل الطبقي للنكسة والذي طرحه اليسار كان ينطوي على الموضوعات الرئيسية التالية :

١ - لقد شكلت البورجوازية الصغيرة بمصالحها وأفكارها وسلوكها السياسي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربية منذ مطالع الخمسينات . ولقد خاضت هذه الحركة ، بقيادتها الطبقيّة تلك ، معاركها الأساسية ضد الاستعمار القديم وضد الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكبيرة المرتبطة به . وتبلورت بنتيجة هذه المعارك مجموعة أنظمة وطنية قامت في أجزاء عديدة من الوطن العربي : الجمهورية العربية المتحدة ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، اليمن الجنوبية ، ورغم التمايز الحاصل فيما بين هذه الأنظمة نتيجة لظروف النشأة التاريخية الخاصة بكل منها ، فإن قانوناً عاماً كان يحكمها جميعاً وهو انها مثلت في ايديولوجيتها ومحتواها الطبقي الاجتماعي وسلوكها السياسي ونهجها الاقتصادي مصالح وأفكار وممارسات الطبقة البورجوازية الصغيرة العربية .

وإذا كان ذلك هو القانون العام الذي حكم نشأة الأنظمة الوطنية العربية ، فإن الحركات الوطنية الشعبية غير ذات المواقع في السلطة الرسمية « كحركة القوميين العرب مثلاً » كانت محكومة هي أيضاً في فكرها وتكوينها الاجتماعي وممارستها السياسية بذلك القانون الطبقي ذاته . بل ان الانظمة الوطنية العربية كانت بمثابة السقف الأعلى الذي استظلت به الحركات الوطنية الشعبية دون أن تستطيع اختراقه ، لأنها لم تستطع أن تتجاوزه طبقياً . ولم تشذ الأحزاب الشيوعية العربية عن هذه القاعدة إذ لم تتمكن من لعب أي دور تاريخي في تجذير حركة التحرر الوطني العربية وتعميد نضالها نحو مستوى طبقي وايديولوجي يهيئها للصمود في وجه الاستعمار الجديد ، ولتحقيق مهام الثورة الوطنية

الديمقراطية ضمن أفق بروليتاري جذري « طريق الثورة الوطنية الذي انتهجته الصين ، و كوريا الشمالية ، وفيتنام ، وكوبا » . بل ان الأحزاب الشيوعية العربية بالتزامها المطلق بالموضوعات الستالينية حول الثورة الوطنية « وعجزها عن فهم وممارسة الطريق اللينيني » لم تستطع ، في الكثير من المراحل التاريخية ، حتى أن تواكب حركة التحرر الوطني العربية بأفقه البورجوازي الصغير ، فانزلقت إلى ارتكاب خطيئات قاتلة « الموقف من القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، مجابهة الكثير من التحولات الوطنية التقدمية البورجوازية الصغيرة بشعارات ليبرالية بورجوازية عاجزة وبمواقف يمينية... الخ » .

٢ - ان الانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة على الاستعمار القديم وأدواته الطبقية المحلية ، في الفترة ما بين بداية الخمسينات ، وبداية الستينات ، لم تنه عصر المجابهة الاستعمارية في الوطن العربي ، بل وضعت هذه المجابهة على أعتاب مرحلة أعلى هي مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد ممثلاً بالولايات المتحدة الاميركية أساساً والتي بدأت تنتقل ، في مطالع الستينات ، إلى مرحلة التخطيط لتطويق حركة التحرر الوطني العربية واحتوائها وضربها .

ولقد كانت للولايات المتحدة في قلب المنطقة العربية قوى محلية تستطيع أن تتحرك بها ومن خلالها لتنفيذ خططها . كانت هناك الأنظمة الرجعية الممثلة لتحالف الطبقة البورجوازية الكبيرة مع الاقطاع والتي تشكل بطبيعتها قواعد حقيقية للاستعمار الجديد . وكانت اسرائيل كاحتياطي عسكري دائم موضوع تحت تصرف الولايات المتحدة يمكن استخدامه لردع حركة التحرر الوطني العربية أو لضربها . ذلك أن وجود اسرائيل كان يمنح الاستعمار الجديد الفرصة الدائمة للتدخل العسكري المباشر ضد حركة التحرر الوطني العربية ، لأن الدولة الصهيونية هي في حقيقة تركيبها جزء من حركة الامبريالية العالمية - الاميركية بشكل خاص - وهي بحكم مصالحها الذاتية في التوسع والامتداد

مستعدة دائماً لأن تكون يد الاستعمار الضاربة في هذه المنطقة من العالم .

٣ - وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد ولأدواته الطبقيّة المحليّة وامتداده الصهيوني خلال السنوات القليلة التي سبقت حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، في مواجهة ذلك كله كان واضحاً ان قدرة حركة التحرر الوطني العربيّة على الصمود مرهونة أساساً بقدرتها على النضال تحت رايات برنامج سياسي اقتصادي عسكري جذري يوفر :

- تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل أفق وطني جذري : أفق النضال الدائم بحرب طويلة النفس ضد الاستعمار الجديد والقوى الطبقيّة المرتبطة به وضد اسرائيل كوجود اغتصابي ومخفر عسكري أمامي للامبريالية العالميّة في المنطقة العربيّة .

- تعبئة عسكرية شاملة لهذه الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلاح وقادرة بالتالي على متابعة حرب وطنية بالغة الصعوبة طويلة النفس .

- تعبئة اقتصادية جذرية تبني بالتصنيع الثقيل وبالزراعة الثقيلة الأساس المادي للتحرر الوطني السياسي والاقتصادي الحقيقي ، القادر على الافلات من شباك السوق الرأسمالية العالميّة وقوانينها التي تركز على الصعيد العالمي وضعاً طبقياً يشكل مصيدة دائمة لاجهاض حركات التحرر الوطني اذا هي لم تنهض نهجاً اقتصادياً جذرياً يحررها من حلقة الاقتصاد المتخلف المفرغة .

٤ - إلا أن كون البورجوازية الصغيرة هي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربيّة ، قد جعل هذه الحركة عاجزة عن النضال تحت رايات هذا البرنامج الجذري . وتتضح هذه الحقيقة بجلاء حين نلقي نظرة على سلوك الأنظمة البورجوازية الصغيرة العربيّة خلال السنوات التي سبقت حرب ٥ حزيران

١٩٦٧ ومهدت لها .

— فقد عجزت تلك الأنظمة ، بحكم مصالح الطبقة السائدة على رأسها ، عن أحداث تعبئة اقتصادية جذرية لأن التنمية الاقتصادية بأفق جذري كانت تتعارض أساساً مع الأفق الايديولوجي والطبقي ومع المصالح الاستهلاكية المباشرة للبورجوازية الصغيرة ورغبتها في المحافظة على امتيازاتها الراهنة واستغلالها الطبقي القائم. وهكذا أقامت تلك الأنظمة نمطاً من الاقتصاد الموجه أتى مليئاً لحاجاتها الطبقيّة الاستهلاكية ، وعاجزاً عن حل معضلات الاقتصاد المتخلف الخاضع لسيطرة السوق الرأسمالية العالمية في النهاية .

— ولقد عجزت تلك الأنظمة عن أحداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير المريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل أفق وطني جذري ، ذلك أن الايديولوجية البورجوازية الصغيرة — المعبرة عن مصالح هذه الطبقة — ليست ولا يمكن أن تكون أساساً لنهج وطني جذري « في عصر الحركة الامبريالية العالمية للنظام الرأسمالي » . ان النهج الوطني الجذري في البلدان المتخلفة — وفي عصر الامبريالية — لا بد أن ينبثق في الأساس عن ايديولوجية طبقية جذرية . فالثورة الوطنية في البلدان المتخلفة ، وفي هذا العصر ، هي ثورة مركبة لا تستطيع أن تحل معضلات التحرر الوطني الحقيقية إلا من خلال برنامج طبقي جذري يجري تنفيذه تحت قيادة العمال متحالفين مع الفلاحين الفقراء والجنود . فهذه الجماهير الكادحة هي القوة الاجتماعية الأساسية القادرة بطبيعتها ومصالحها الطبقيّة على تحدي الصعوبات التي تعترض عملية بناء الأساس المادي التحرر الوطني الاقتصادي من الاستعمار : بالتشفيق وبالتضحية المادية وبالحد من الاستهلاك وبضرب الامتيازات الطبقيّة الموروثة والجديدة .

ومن هنا يصبح واضحاً أن التعبئة الوطنية الجذرية باتجاه حرب طويلة النفس ضد كل أشكال الاستعمار ، لا بد أن تنبثق عن ايديولوجية طبقية

جذرية : أيديولوجية الطبقة العاملة ، الماركسية اللينينية .

أما الايديولوجية البورجوازية الصغيرة التي تنشد التسوية الطبقيّة لصالح امتيازاتها على الصعيد الاجتماعي الداخلي ، فانها تنتهي أيضا وبالضرورة إلى نشدان التسوية مع الاستعمار الجديد على الصعيد الوطني الخارجي . فهي تحس بعجزها عن بناء اقتصاد وطني ثقيل منسلخ جذريا عن السوق الرأسمالية العالمية ، وتحس بالتالي أن استراتيجيّة الحرب الدائمة ضد الاستعمار سوف تكلفها باهظاً ، وسوف تكون بالنسبة لها مغامرة قد تطيح بكل وجودها على رأس السلطة الطبقيّة وبكل ما ينطوي عليه هذا الوجود من مصالح وامتيازات .

ومن هنا ، من طبيعة نهجها الوطني الوسطي ، المعبر عن مصالحها الطبقيّة المتصلة بالسوق الرأسمالية في النهاية ، من هنا انبثق عجز الانظمة البورجوازية الصغيرة العربيّة عن أحداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير الكادحة .

ولقد عجزت تلك الأنظمة أيضاً عن أحداث تعبئة عسكرية شاملة لتلك الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلح ، لأن مثل هذه التعبئة العسكريّة ضمن أفق وطني جذري ، من شأنها أن تبلور الثقل الطبقي السياسي للعامل وفقراء الفلاحين وتتصاعد به إلى حيث يهدد السيطرة الطبقيّة البورجوازية الصغيرة على السلطة ونهجها الوسطي المساوم في مواجهة الاستعمار .

وهكذا ، وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد وادواته الطبقيّة المحليّة وامتداده الصهيوني كانت حركة التحرر الوطني العربيّة بقيادة البورجوازية الصغيرة تتسلح بهرنامج ديماغوجي عاجز لا يتعدى حدود التعبئة السياسية اللفظية للجماهير بعيداً عن أي تنظيم سياسي حقيقي للطبقات الكادحة ، وأية ميليشيا شعبية مسلحة وأي نهج اقتصادي جذري ، ولا يتعدى أيضاً حدود

التعبئة العسكرية التقليدية للجيش النظامية بالمعدات والتجهيزات المادية في ظل أوضاع بيروقراطية بورجوازية عاشتها هذه الجيوش وشلت ارادة القتال الوطني الجذري فيها .

٥ - بهذا البرنامج العاجز دخلت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة حرب ٥ حزيران مع العدو الصهيوني . ولم تكن لتستطيع ربح هذه الحرب إلا اذا خرجت بها من نطاق المغامرة العسكرية القصيرة النفس ، وحولتها إلى حرب شاملة ومستمرة وطويلة مع اسرائيل كخط مواجهة امامي ، ومع خطوطها وقواعدها الخلفية المتمثلة بالاستعمار الجديد بكل قواعده ومراكزه ومصالحه والقوى الطبقة التي يسندها ويستند إليها على الارض العربية . ولكن حركة التحرر الوطني العربية « كأنظمة رسمية وكتنظيمات حزبية خارج مواقع السلطة » لم تكن مهية لتفجير مثل هذه الحرب الطويلة النفس ، لأن الطبقة البورجوازية الصغيرة القائمة لها كانت عاجزة كلياً عن انتهاج برنامج نضال وطني تحرري جذري - سياسي عسكري اقتصادي - يمنحها القدرة على متابعة حرب بهذا المستوى . ومن هنا كانت حربنا مع اسرائيل مجرد مغامرة عسكرية قصيرة النفس اضطرت حركة التحرر الوطني العربية إلى ايقافها عند حدود جولة الأيام الستة ، بعد أن استنفدت كل طاقاتها في عملية الصدام بالجيوش النظامية بيننا وبين اسرائيل .

وعبر هزيمة الجيوش العربية أمام اسرائيل كان واضحاً ان الذي انهزم هو الطبقة التي قادت حركة التحرر الوطني في هذه الحرب ، وان الذي سقط هو برنامج هذه الطبقة العاجز كلياً عن توفير مقومات الصمود في هذه الحرب .

٦ - ومنذ الاشهر الأولى التي أعقبت النكسة بدا واضحاً أن حركة التحرر الوطني العربية عادت تأخذ ، مع مزيد من التراجعات هذه المرة ، بنفس

البرنامج العاجز الذي كانت تأخذ به قبل النكسة ، والذي صنع مقدمات هزيمة ٥ حزيران ، وعبد الطريق إليها . وكان ذلك معناه أن الطبقة البورجوازية الصغيرة سوف تدفع بالنضال الوطني العربي من جديد ، تحت شعار العمل لازالة آثار العدوان هذه المرة ، إلى احدى نتيجتين :

— أما التسوية الاستسلامية مع اسرائيل والاستعمار الجديد على اساس قرار مجلس الامن الدولي الذي يشكل الخطوة الأولى والأهم على طريق تصفية القضية الفلسطينية وانهاء مقومات الصراع العربي الصهيوني .

— وأما الاندفاع ، تحت ضغط التشدد الاسرائيلي والاميركي الذي لا يريد الأكتفاء بمجرد تحقيق الخطوة الأولى والأهم ، نحو مغامرة عسكرية أخرى قصيرة النفس تتخذ شكل عملية صدام بالجيش النظامية بيننا وبين اسرائيل ونحصد فيها الهزيمة من جديد .

والحقيقة انه لم يكن في مقدور الطبقة البورجوازية الصغيرة أن تفرز برنامج نضال وطني جذري لأن ذلك يتناقض مع طبيعة تكوينها الاجتماعي والايديولوجي . وليست هناك طبقة في التاريخ يمكن أن تختار لنفسها بحرية مواقف متعارضة مع طبيعة مصالحها وافقها الايديولوجي وممارساتها السياسية ..

٧ - ان الكفاح المسلح الذي بدأته حركة المقاومة الفلسطينية رداً على العدوان الاسرائيلي والذي يشكل الطريق الوحيد أمام حركة التحرر الوطني العربية كلها في صراعتها المصيري مع الوجود الصهيوني ، لا بد أن يرتبط كي يحقق أهدافه التاريخية ببرنامج نضال وطني عربي جذري ضد الاستعمار الجديد وامتداده الصهيوني وأدواته الطبقية المحلية . ذلك أن ازالة آثار العدوان الاسرائيلي « أي تحرير الارض العربية المحتلة » لن تتحقق في ضوء تجربة ٥ حزيران ، بمغامرة عسكرية نظامية أخرى قصيرة النفس مع اسرائيل .

فقدرة حركة التحرر الوطني العربية على ازالة اثار العدوان الاسرائيلي سوف تكون مرهونة بقدرتها على متابعة حرب طويلة النفس مع اسرائيل . والحرب الطويلة النفس مع اسرائيل لن تكون مع اسرائيل كمخفر عسكري أمامي فقط ، بل هي سوف تكون أيضاً مع الخطوط والقواعد الخلفية لاسرائيل . وهذا معناه أن كل معركة مع العدو الصهيوني تدور في غير بيئة النضال الوطني العربي الجذري ضد الاستعمار الجديد وضد القوى الطبقية المرتبطة به في المنطقة العربية ، سوف تنتهي إلى العجز عن مجابهة اسرائيل وعن تحرير فلسطين في نهاية المطاف . وقد كان ذلك بالضبط هو ما حصل في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

٨ - ان قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الالتزام في نضالها ببرنامج سياسي عسكري جذري - يكسب الكفاح الفلسطيني المسلح وكل كفاح مسلح عربي أفضقه التاريخي المجدي والصحيح - هو أمر مرهون بمحصول تغير جوهري في طبيعة بنيتها الطبقية والايديولوجية الراهنة .

صحيح أن المهمات التي تجابهها الآن هذه الحركة ، على المستوى العربي الشامل ، هي مهمات ذات طبيعة وطنية ديمقراطية . وصحيح أيضاً أن مثل هذه المرحلة تفرض اقامة تحالفات وطنية طبقية عريضة ، يجب أن تتسع لتشمل أوساطاً وقطاعات من البورجوازية الصغيرة . ذلك كله صحيح . ولكن المسألة المركزية التي لا بد من حلها كي تتمكن حركة التحرر الوطني العربية من انتهاز طريق الثورة الوطنية الديمقراطية وازالة اثار العدوان الاسرائيلي ، هذه المسألة المركزية هي بقيادة من يجب أن تقوم تلك التحالفات الوطنية الطبقية العريضة ؟ وتحت برنامج أية طبقة سيكون النضال لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وازالة اثار العدوان الاسرائيلي ؟؟ تلك هي المسألة على صعيدها الحقيقي . وقد جابهتها قبلنا شعوب عديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

وعبر تجربة هذه الشعوب أصبح واضحاً أنه في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة البورجوازية الصغيرة وفي ظل برنامجها الخاص ، فإن حركات التحرر الوطني عجزت عن انتهاز طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الجذرية وانتهت إلى الانهيار والفشل . بينما في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة الطبقة العاملة وفي ظل برنامجها ، فإن حركات التحرر الوطني استطاعت فعلاً الصمود في وجه الاستعمار الجديد والقوى الطبقية المرتبطة به وتجذير ثورتها الوطنية الديمقراطية والوصول بها إلى نهايات حاسمة . لقد استطاعت حركات التحرر الوطني بقيادة الطبقة العاملة في هذه البلدان أن تستقطب حولها قطاعات وأوساطاً من البورجوازية الصغيرة جندتها في خدمة ثورتها الديمقراطية . ولكن هذا الاستقطاب تحقق انطلاقاً من وضوح كامل لموضوعة أساسية مؤداها : إن البورجوازية الصغيرة لا يمكن أن تقود ثورة وطنية ديمقراطية جذرية ، ولكن أجزاء منها يمكن أن تقاد « محشورة » في طريق ثورة وطنية ديمقراطية جذرية .

ولذلك فإن المسألة المركزية التي تجابهها حركة التحرر الوطني العربية الآن ليست مسألة : هل يجب تستقطب هذه الحركة تحالفات وطنية طبقية عريضة أم لا ؟ وهل يجب أن تمد جسوراً بينها وبين قطاعات وأوساط من البورجوازية الصغيرة أم لا ؟ فمن الواضح أن طبيعة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تفرض تلك التحالفات وتؤكد ضرورة مد هذه الجسور . ولكن القضية ليست هنا ، بل هي تكمن أولاً وفي الأساس في المسألة المركزية التالية : لمن يجب أن تكون القيادة في حركة التحرر الوطني العربية وتحت برنامج أية طبقة سوف تواجه مهامها التاريخية ؟

إن التكوين الطبقي الراهن لحركة التحرر الوطني العربية لا ينطوي على مجرد التحالف مع قطاعات وأوساط من البورجوازية الصغيرة . بل إن هذه الحركة

واقعة الآن تحت قيادة الطبقة البورجوازية الصغيرة وخاضعة لبرنامجها . وتحت تلك القيادة وهذا البرنامج ، حصدت حركة التحرر الوطني العربية هزيمة ٥ حزيران ، وتحتها أيضاً يبدو الآن واضحاً أنها سوف تحصد - بعد النكسة ورغم النكسة - المزيد من الهزائم .

ومن هنا يصبح واضحاً أن نهوض حركة التحرر الوطني العربية الآن من أجل تحقيق مهام ثورية وطنية ديمقراطية يمكن في بيئتها التصدي للعدوان الاسرائيلي ، هو أمر مرهون بحصول تغير أساسي في طبيعة بنيتها الطبقيّة والايديولوجية : أي هو مرهون بصعود الطبقة العاملة على رأسها ، متسلحة ببرنامجها الجذري ومتحالفة مع فقراء الفلاحين والجنود والقطاعات المستجيبة من البورجوازية الصغيرة . وهو تغير لا يمكن أن يتحقق تلقائياً وبالممارسة العفوية التجريبية ، بل بقيادة أحزاب طليعية تلزم ايديولوجية الطبقة العاملة «الماركسية اللينينية» وتنظم في صفوفها طليعة الطبقة العاملة وطلائع الطبقات الحليفة لها . وبنضال هذه الأحزاب تحت رايات برنامج وطني جذري ينطلق من التحليل العلمي للواقع الملموس في كل قطر عربي ، وبأشكال وأساليب من الكفاح متعددة لا بد أن تتصاعد لتتبلور في أعلى أشكال العنف الثوري وأكثرها حسماً: الكفاح المسلح - بنضال هذه الأحزاب يمكن لحركة التحرر الوطني العربية أن تجدد بنيتها ، وتعطي لتحالفاتها الطبقيّة معناها الصحيح ، وتكتسب قدراتها على متابعة حروبها الوطنية الطويلة النفس .

ذلك هو جوهر التحليل الطبقي للنكسة ، ولمرحلة ما بعد النكسة ، والذي طرحه يسار الحركة في مختلف فروعها وفي الاجتماعات التي عقدها اللجنة التنفيذية القومية بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ « تموز ٦٧ » ، كانون الثاني ٦٨ ، أيار ٦٨ » .

برنامج تطور ديمقراطي للحركة

وحول موضوعات هذا التحليل بدأ الخلاف يتصاعد بين اليسار وبين عناصر القيادة التقليدية اليمينية والجيوب والإطارات التنظيمية التابعة لها في الحركة. ولم يستطع اليمين أن يصوغ أفكاره وممارساته الحقيقية المعاكسة لهذا التحليل ، على شكل وجهة نظر متكاملة تطرح نفسها بجرأة ووضوح. فالتخذت وجهة نظره شكل التحفظات التي تدعي الموافقة على جوهر التحليل بينما هي في الواقع ذات طبيعة مناقضة له ومتصلة بالأفكار والممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي سادت تاريخياً في الحركة . ولم تستطع تلك التحفظات أن تشق لنفسها طريقاً ضمن اطار اللجنة التنفيذية القومية للحركة . وهكذا انتهى اليمين إلى الرضوخ لفظياً لمنطق هذا التحليل متصوراً أن الممارسة العملية سوف تكون ميداناً فسيحاً أمامه لتطويق كل الموضوعات وافقاداتها معانيها .

وفي عجزها الأصيل عن أن تكتشف علاقة ما بين النظرية والممارسة ، لم تستطع العناصر اليمينية أن ترى في التحليل الذي طرحه اليسار أكثر من شطحات ثقافية يمكن مداراتها بالموافقة ، للمضي بعدها في انتهاز نفس طريق الممارسة البورجوازية الصغيرة السابقة للحركة . وهكذا كانت العناصر اليمينية على استعداد للقبول بهذا التحليل طالما بقي مجمداً ضمن بضعة وثائق نظرية بعيدة عن أن تلامس أرض الممارسة اليومية الحقيقية .

ولكن اليسار الذي طرح ذلك التحليل كان يدرك جيداً أن قيمة موضوعاته مرهونة بقدرتها على أن تشق لنفسها حيزاً في ميدان الممارسة العملية . وكان واضحاً له أن انتقال هذه الموضوعات إلى حيز الممارسة العملية ، يتطلب أولاً ، وفي الأساس ، إخضاع أوضاع الحركة لعملية نقد شاملة كمدخل لشن نضال حازم ضد الأفكار والممارسات اليمينية والبورجوازية الصغيرة السائدة في صفوفها ،

وضد الأطر والأوضاع التنظيمية البيروقراطية السائدة على رأسها . ومن هنا ربط اليسار ما بين تحليله لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية ، وفهمه لأوضاع حركة القوميين العرب ولبرنامج التطور الجديد الذي يجب أن يطرح داخل صفوفها . وقد انطوى هذا البرنامج الداخلي الذي طرحه اليسار على النقاط الرئيسية التالية :

أولاً - إن حركة القوميين العرب تشكل ، بطبيعتها تكوينها الطبقي والايديولوجي البورجوازي الصغير ، فصيلة من فصائل حركة التحرر الوطني العربية يحكمها نفس القانون الذي يحكم بقية هذه الفصائل : قانون العجز عن لعب دور الحزب الطليعي القادر على قيادة النضال الوطني العربي تحت رايات برنامج جذري . ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً كون الحركة تحتوي في داخلها عناصر تطرح تحليلاً نقدياً علمياً لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية بأفق ماركسي لينيني بروتاري . فإن وجود هذه العناصر بالتحليلات الجذرية التي تطرحها لا يجعل من الحركة حزباً طليعياً ذا تكوين طبقي وايديولوجي بروتاري .

ثانياً - إنه من المستحيل أن تتحول الحركة بمجموعها ، وكجسم سياسي ذي تركيب طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير ، إلى نقيضها ، أي إلى حزب عمالي ماركسي لينيني . ولذلك فإن أقصى ما يمكن أن تتطور إليه الحركة هو أن تفرز من بين صفوفها عناصر وطلائع طامحة إلى الالتحام بالطبقة العاملة والالتزام بايديولوجيتها الماركسية اللينينية . وان قدرة الحركة على أن تفرز مثل هذه العناصر والقطاعات الطليعية ، مرهونة أساساً بفتح باب الصراع الطبقي والايديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه . ان برنامج التطور التوفيقي الهادىء والبطيء لن يثمر في النهاية إلا تكريساً للأفكار والممارسات السائدة في صفوف الحركة ، واحتفاظاً بطبيعة تركيبها الطبقي والايديولوجي الأصل .

ان الأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة المطروحة في صفوف الحركة لن تشق طريقها وسط الفراغ ، بل هي سوف ترتطم بالضرورة بحجم طبقي سياسي مضاد لها جوهرياً . وهي لذلك سوف تشق طريقها بالصراع وبمطاردة كل الأفكار والممارسات السائدة في الحركة والمعبرة عن طبيعة تكوينها الأصيل . ولذلك فان اخضاع الحركة لقانون الصراع الطبقي والايديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية لينينية بروتارية جديدة ، وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة ، هو الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور امامها . ان هذا التطور المنشود لا يستهدف تثبيت كيان الحركة الراهن وتصلبيه بادخال بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خطوط سيره ، بل هو يستهدف بالضبط تصفية أوضاع الحركة جذرياً : تصفيتها كجسم طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير وإتاحة الفرصة أمام جمهرة الاعضاء لاختيار طريق سياسي جديد بمضامين طبقية وايديولوجية ماركسية لينينية بروتارية ، مناقضة لكل ما تمثله الحركة في وضعها الراهن ولكل ما ترمز إليه بطبيعة نشأتها وتراثها التاريخي .

ان ذلك كله يفرض مجابهة المعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة ، بصفتها تنظيمًا سياسيًا من تنظيمات البورجوازية الصغيرة ، ببرنامج تطوري ديمقراطي يتيح للأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة فرصة التعبير عن نفسها بحرية ويعطيها حق الصراع على أوسع نطاق ممكن مع الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة .

ثالثاً — ان العلاقات التنظيمية السائدة في الحركة قطرياً ومركزياً بشكلها ومضمونها البيروقراطي البورجوازي الصغير ، تشكل عائقاً في وجه برنامج التطور الديمقراطي هذا . ولذلك لا بد من النضال من أجل تغيير هذه العلاقات التنظيمية السائدة ، لإحلال علاقات ديمقراطية مكانها . والعلاقات الديمقراطية لا تتحقق بمجرد الأخذ بمبدأ الانتخابات في التنظيم ، بل أن هدفها الأساسي يجب أن يكون في هذه المرحلة من تطور الحركة اشراك كل الاطارات والقواعد في

عملية تصفية البنية التقليدية للحركة وفي صياغة الأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة . وذلك يفترض توليد حياة فكرية داخلية تستهدف تمكين القوى الايجابية في كل فروع الحركة من إعادة النظر في تكوينها الثقافي ومواكبة كل التحولات اليسارية المطروحة على صعيد الفكر والممارسة العملية ، واطلاق كل المبادرات الصادرة عن القواعد بهذا الاتجاه . ان العلاقات التنظيمية بأفهامها الديمقراطية الجديد يجب أن تتجاوز نهائياً كل أساليب التقنين البيروقراطي لفكر الحركة وسلوكها السياسي حسب الأوضاع الذاتية لمجموعة من القيادات البورجوازية الصغيرة تخشى أن تضيق مواقعها في النهاية إذا ما سادت الحركة علاقات تنظيمية ديمقراطية حقيقية تطلق كل المبادرات ، وتحدث تجديداً حقيقياً في تنظيمات الحركة واطاراتها يحررها من كل أشكال الوصاية والوجاهة وأساليب العمل الاعتباري والممارسة القيادية التي تسقط من أعلى على القواعد فتحجب ما تريد وتطرح ما تريد بنسبة ما يكون الحجب والطرح لصالحها في النهاية . أن الحياة التنظيمية للحركة يجب أن تتمحور في هذه المرحلة حول شعارات أساسية لا بد من النضال لوضعها موضع التنفيذ : كل شيء يتعلق بفكر الحركة وسلوكها السياسي هو ملك الاعضاء ، ويجب أن يوضع بين أيدي الاعضاء . كل المبادرات والآراء ووجهات النظر يجب أن تتاح لها فرصة التعبير عن نفسها . الأقلية تلتزم بقرارات الأكثرية حزبياً ، ولكن من حق الأقلية أن تتمكن من طرح وجهات نظرها ، المخالفة ، على التنظيم ، بكل حرية . الحركة ليست تنظيمًا خاصًا بالاعضاء بل هي ملك الجماهير التي تناضل في وسطها . والعلاقة الديمقراطية مع الجماهير تفترض طرح كل القضايا الجوهرية حول فكر الحركة وسلوكها السياسي أمام الجماهير . وإذا كانت الأقلية مطالبة بالتزام مواقف الأكثرية في سلوكها الحزبي وسط الجماهير ، فإن من حقها أن تطرح وجهات نظرها الخاصة كأقلية أمام الجماهير أيضاً ..

رابعاً : ان إعادة تأسيس العلاقات التنظيمية ضمن كل فرع من فروع الحركة

على هذه القواعد الديمقراطية ، تفترض بالبداية إعادة تأسيس هذه العلاقات بأفقها المركزي القومي على قواعد ديمقراطية أيضاً . ان وجود قيادة سياسية مركزية دائمة تمارس على الصعيد القومي القيادة اليومية لمختلف الفروع « مثالة بالأمانة العامة للحركة » ، ان وجود مثل هذه القيادة هو أمر لا بد أن ينتهي بطبيعته إلى إيجاد رأس بيروقراطي على قمة الحركة يمارس من بعيد ، معزولاً عن الأقاليم ، توجيهاً لهذه الأقاليم حسب اجتهاداته الخاصة وأوضاعه الذاتية . ولا بد من تجاوز هذه الصيغة البيروقراطية للعلاقات المركزية بين الأقاليم بالغاء الأمانة العامة واعتبار الهيئة القيادية في كل اقليم هي القيادة السياسية المركزية اليومية الحقيقية والوحيدة بالنسبة للاقليم . فان ذلك وحده هو نقطة الانطلاق الصحيحة نحو إيجاد علاقات ديمقراطية وموضوعية بين الأقاليم المختلفة .

وان الاطار التنظيمي الصحي والصحيح لقيام علاقات مركزية ديمقراطية وموضوعية بين الأقاليم هو اللجنة التنفيذية القومية المشكلة على أساس تمثيل كل الأقاليم والتي تجتمع في فترات دورية منظمة . ان اللجنة التنفيذية القومية ينبغي اعتبارها اطاراً لتفاعل الأفكار ووجهات النظر والممارسات السياسية الصادرة عن كل اقليم حول الأوضاع القطرية المختلفة وحول الوضع العربي بمجمله . وعلى هذا الأساس فإن اللجنة التنفيذية القومية يجب أن تكون المكان الذي تتحدد فيه نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في وجهات النظر بين الأقاليم حول الأوضاع القطرية المتنوعة وحول الوضع العربي العام . وان المواقف المركزية التي تتخذها اللجنة التنفيذية أو تعلنها باسم حركة القوميين العرب يجب أن تتخذ بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية سواء تمثلت على شكل اقليم واحد أو أكثر بحجها في طرح وجهة نظرها باسمها طبعاً وليس باسم حركة القوميين العرب كلها .

تلك هي أبرز خطوط برنامج التطور الديمقراطي للحركة الذي طرحه اليسار على اللجنة التنفيذية القومية المجتمعة في مطلع عام ١٩٦٨ . وأمام هذا البرنامج

بدأ يتضح لعناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، ان اليسار لن يكتفي من الموضوعات التي أطلقها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلًا للنكسة ومرحلة ما بعد النكسة ، بمجرد تسجيلها في وثائق نظرية مجمدة بعيد عن أن تلامس أرض الممارسة اليومية الحقيقية . بل أن هناك تصميمًا على الانتقال بتلك الموضوعات إلى حيز العمل اليومي وعلى مطاردة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة في الحركة ، وفتح آفاق التطور الديمقراطي أمامها لتفرز بالصراع العناصر والفصائل الطليعية من بين صفوفها .

وهنا أيضاً لم يستطع اليمين أن يصوغ معارضته الأصلية لبرنامج التطور الديمقراطي هذا ، على شكل وجهة نظر متكاملة قادرة على أن تشق لنفسها طريقاً في اللجنة التنفيذية . وهكذا انتهى الأمر بالموافقة على هذا البرنامج الداخلي . وبعده فتحت أمام العناصر القيادية اليسارية في كل الأقاليم فرصة الاضطلاع بالمهام التالية :

— طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في الأقاليم لاستشارة حوار واسع حولها في صفوفهم .

— التقدم ، انطلاقاً من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام ، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج برنامج عمل يحدد مهام النضال الوطني الجذري وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي .

— التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة متحررة من شبكة الممارسات السياسية الانتهازية السابقة التي كان يفرزها التكوين الايديولوجي والطبقي البورجوازي الصغير للحركة . .

— الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية الطبقية والايديولوجية التقليدية

للمحركة وأحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها ، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحويل إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة .

التطورات التنظيمية خلال

عام ١٩٦٨

وهكذا وعلى امتداد عام ١٩٦٨ شهدت فروع الحركة في مختلف الأقاليم حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها أن الموافقات اللفظية والشكلية التي منحها اليمين للتحليلات الصادرة عن اليسار ، إنما تخفي وراءها رفضاً حقيقياً وقاطعاً لكل توجهات اليسار وموضوعاته . فعندما بدأت هذه الموضوعات تنتقل إلى أرض الممارسة العملية في الأقاليم وتلامس المعضلات التكوينية الجوهرية لحركة القوميين العرب ، وقفت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة « والجيوب التنظيمية التابعة لها » تعارضها علناً ، لتتكفى عبر هذه المعارضة على مواقع نشأتها الطبقيّة الايديولوجية الأولى ، ذات الأفق البورجوازي اليميني .

وقد كان هذا التعاكس بين الرموز القيادية والجيوب التنظيمية اليمينية وبين التيار اليساري ، أساساً لصراع داخلي عاشته الحركة وظل يفرز نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد عام ١٩٦٨ . وقد تمثلت هذه النتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت الى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

● ففي العراق عقدت الحركة الاشتراكية العربية « فرع حركة القوميين العرب » مؤتمرها القطري في منتصف عام ١٩٦٨ ، وقد طرح اليسار في هذا المؤتمر موضوعات ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلاً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة ، كما

قدم تحليلاً طبقياً سياسياً أولاً للوضع العراقي ولمهات الثورة الوطنية الديمقراطية في العراق وأساليب الكفاح المتطابقة معها ، ثم حدد فهمه أخيراً للمعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة في العراق ولبرنامج التطور الديمقراطي الكفيل بتأهيلها لافراز طليعة سياسية جديدة تلتزم ايدولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها .

وقد تمحورت حول هذه الموضوعات العلاقات التنظيمية داخل المؤتمر في قطبين متضادين : أولهما يمثل العناصر التقدمية ذات الطموح اليساري الجذري ، وثانيهما يمثل العناصر اليمينية العاجزة عن الانفصال عما مثلته الحركة في العراق من تكوين طبقي وايدولوجي بورجوازي صغير ومن ممارسات سياسية انتهازية ديمagogية عبر مسيرتها التاريخية . وقد وقفت غالبية المؤتمر الى جانب اليسار بينما تمثل اليمين بالأقلية . وهكذا صادق المؤتمر على الموضوعات المقدمة من اليسار في قرارات صدرت بالأكثرية . كما انتخب المؤتمر لجنة مركزية للحركة في العراق تمثل فيها الاطار القيادي الملتزم بهذه القرارات والقادر على تنفيذها . وحيال ذلك لجأت الأقلية اليمينية « هاشم علي محسن وفؤاد الركابي » الى انتهاج اسلوب انشقاقي فرفضت الاعتراف بنتائج المؤتمر كما رفضت أن تستمر في ممارسة وجودها داخل الحركة على شكل أقلية . ولذلك اتخذت اللجنة المركزية للحركة في العراق قراراً بفصلها مع الجيوب والعناصر اليمينية المتعاطفة مع اتجاهاتها ..

● وفي سوريا عاشت الحركة الشطر الأكبر من عام ١٩٦٨ أوضاعاً متعشرة تميزت بممارسة سياسات نظرية وعملية ، بورجوازية صغيرة انتهازية ، تحت لافتات ماركسية لينينية لفظية .

وكان أبرز هذه السياسات التي مارستها الحركة خلال تلك الفترة دخولها إلى ما سمي « بالجهة الوطنية التقدمية » مع فصائل سياسية أخرى من البورجوازية

الصغيرة يغلب عليها الطابع اليميني والمتخلف ، في ظل برنامج ديماغوجي بورجوازي صغير . إلا أن مجموعة التطورات الموضوعية والذاتية التي جابهتها الحركة في الساحة السورية بعد ذلك : الحملة التي تعرضت لها وظهور افلاس صيغة « الجبهة الوطنية التقدمية » وانهيارها عملياً ، وخروج عناصر من اطار الحركة القيادي بمواقف وتحليلات جذرية ذات طبيعة ماركسية لينينية بروتيتارية كل ذلك مهد الأوضاع لعقد مؤتمر قطري للحركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٨ استطاع أن يلعب دوراً حاسماً في تغيير خط سير الحركة . ولم تستطع عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في سوريا « هاني الهندي وبعض العناصر الأخرى » ممارسة أي تأثير مباشر على المؤتمر ، لأنها كانت قد انسحبت أصلاً من تنظيم الحركة السوري وقطعت علاقتها به منذ مطلع عام ١٩٦٨ لتتجمع حول فرع الحركة الفلسطيني .

وهكذا وافق المؤتمر على موضوعات ٥ حزيران المطروحة من جانب اليسار وتبنى تحليلاً طبقياً سياسياً أولياً للوضع السوري الراهن ينسجم مع تلك الموضوعات . كما وافق المؤتمر على برنامج تطور ديمقراطي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية بأفق ماركسي لينيني بروتيتاري . وقد انبثقت عن المؤتمر لجنة مركزية بدأت تضع قراراته موضع التنفيذ . وكان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات عملية فرز تنظيمي حاسمة وواسعة فصلت بموجبها العناصر والجيوب اليمينية التي وقفت مواقف متعاكسة مع هذه التحولات الجذرية . وقد أخذت هذه العناصر والجيوب بالتجمع من جديد لتمثيل امتداد تنظيمي آخر لحركة القوميين العرب اليمينية التقليدية .

● وفي لبنان عقدت الحركة مؤتمرها القطري في مطلع عام ١٩٦٨ ، وفيه طرحت العناصر القيادية اليسارية تحليلاً لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية الراهنة . كما طرحت تحليلاً طبقياً سياسياً للوضع اللبناني وخطوطاً عامة لبرنامج نضال وطني طبقي جذري مشدود إلى طبيعة الظروف الطبقية الموضوعية

السائدة ودرجة التطور الذاتي لقوى اليسار الحقيقي . وأنتهت من ذلك كله إلى صوغ برنامج تطور ديمقراطي داخلي للحركة يستهدف مطاردة كل الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة في صفوفها وتأهيل أوضاعها لتوليد طليعة سياسية جديدة ملتزمة بايديولوجية الطبقة العاملة وملتزمة بها .

ولم تستطع الجيوب اليمينية الضئيلة السقي احتواها المؤتمر أن تجاهر بموقف المعارضة الواضحة للأفكار الطليعية الجديدة المطروحة ، كما فشلت حتى في تسجيل تحفظاتها على هذه الأفكار فانتهت إلى الرضوخ والموافقة . وهكذا صدرت قرارات المؤتمر بالاجماع . إلا أنه عندما بدأت القيادة محاولتها للانتقال بهذه الأفكار إلى حيز الممارسة بدأت المعارضات البورجوازية الصغيرة اليمينية تطل برأسها من جديد في محاولة لتخريب برنامج التطور الديمقراطي في الحركة واجهاضه . وتحت ضغط المواقف والممارسات السياسية الجذرية الجديدة ، وحيال الثورة الثقافية التي انطلقت في التنظيم بأفق ماركسي لينيني ، تعرت وافتضحت العناصر البورجوازية الصغيرة اليمينية وظهر بوضوح أن « موافقاتها » السابقة على الأفكار والاتجاهات الطليعية الجديدة ، لم تكن سوى موافقات لفظية شكلية فارغة . وعندما وجدت هذه العناصر نفسها مطوقة وعاجزة عن التأثير انتهت إلى مغادرة صفوف الحركة مسجلة بذلك عجزها النهائي وافلاسها الكامل .

● وفي الخليج العربي عقدت الحركة في منتصف عام ١٩٦٨ مؤتمرًا تمثلت فيه كل ساحات المنطقة « بما في ذلك الكويت » . وانطلاقاً من الموضوعات التي أطلقها يسار الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وقف المؤتمر أمام تحليل طبقي سياسي لأوضاع الخليج . وقد سلط هذا التحليل الضوء على طبيعة تكوين الحركة الوطنية في المنطقة بكافة فصائلها وأبرزها حركة القوميين العرب ، منتهياً إلى إدانة سياسة الاستسلام الوطني الطبقي التي انتهجتها الحركة في المنطقة على امتداد

السنوات الماضية والتي كانت ثمرة طبيعية لنمط القيادة البورجوازية اليمينية التي وجدت على رأسها ، في الكويت بشكل خاص . فان هذه القيادة ذات الصلات الوثيقة بالبورجوازية التجارية الكويتية الكبيرة كانت ، بأفقهها الطبقي والايديولوجي العاجز ، عامل اجهاض لكل احتمالات تجذير الحركة الوطنية في المنطقة .

وقد انتهت العناصر القيادية اليسارية في مؤتمر الخليج من تحليلها النقدي هذا ، إلى طرح برنامج نضال وطني جذري ضد الاستعمار « القديم والجديد » وضد القوى الطبقية المرتبطة به ، بقيادة حزب ثوري جديد يسترشد بأيديولوجية الطبقة العاملة ويعبئ طلائع الطبقات الجذرية المؤهلة لشن كفاح وطني حقيقي وطويل ضد الاستعمار والرجعية . وكان هذا الخط يفرض بالضرورة الأخذ ببرنامج تنظيمي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية وتأهيل فصائلها التقدمية للاسهام في بناء هذا الحزب الثوري الجديد ، ولأنتهاج استراتيجية النضال الوطني الجذري بافاقها الثورية الجديدة .

وقد وافق مؤتمر الحركة في الخليج على هذه الموضوعات المطروحة من جانب العناصر القيادية اليسارية بالاكثارية ، ورفضها ممثلو القيادة اليمينية التقليدية للحركة في الكويت . وتجاه ذلك اتخذ المؤتمر قراراً بتجميد عضوية فرع الكويت ضمن الهيئات القيادية المركزية للحركة في الخليج . وفي أعقاب هذا التجميد الذي طرحت حيثياته للمناقشة في صفوف اعضاء الحركة بالكويت ، انعقد مؤتمر خاص بساحة الكويت ضم الاطارات الأساسية في التنظيم . وقد صادق هذا المؤتمر على المقررات التي كان مؤتمر الخليج قد أنهى إليها ، واتخذ قراراً بفصل القيادة التقليدية اليمينية في الكويت « أحمد الخطيب وعناصر أخرى » معتبراً نفسه جزءاً من مجموع تنظيم الحركة في الخليج . هذا وقد تلجأ عناصر القيادة اليمينية الكويتية إلى إعادة ارتباطها بيمين حركة القوميين

العرب الذي يحاول تنظيم عناصره من جديد في أكثر من قطر عربي .

● أما في اليمن فإن فرع الحركة كان قد سار مبكراً على طريق حسم علاقاته بكل ما ترمز إليه حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى . ذلك ان هذا الفرع كان قد اتخذ قراراً بتجميد علاقته بالحركة مركزياً في النصف الاخير من عام ١٩٦٦ . وكانت للقرار انذاك حيثيات جوهرية اهمها التناقض بين مجمل سلوك حركة القوميين العرب النظري والسياسي البورجوازي الصغير « تحت شعار الالتحام بالناصرية انذاك » وبين الاتجاهات التي بدأت تسود فرعهم في اليمن منذ تلك الفترة ، والطامحة إلى تشكيل حزب طليعي جذري جديد . وتحت وطأة التناقض ما بين السلوك السياسي العام لحركة القوميين العرب تحت مظلة الناصرية ، وما بين السلوك السياسي الخاص بفرع الحركة في اليمن والمتصادم مع المضامين الطبقية والايديولوجية للوجود الناصري وممارساته في تلك المنطقة - تحت وطأة هذا التناقض اتخذ فرع اليمن قراره بتجميد علاقاته بالحركة مركزياً . « وتحت وطأة هذا التناقض ذاته انقطعت الصلة التنظيمية بين الحركة والجهة القومية في الجنوب عام ١٩٦٦ أيضاً . وسوف تتناول اللجنة التنفيذية في وثيقتها الدراسية التحليلية الشاملة تاريخ العلاقة بين الحركة والجهة القومية بكل الاشكال والمضامين التي اتخذتها في كل مراحلها » .

ان استقلال فرع الحركة في اليمن تنظيمياً بصورة مبكرة عن مجموع الفروع الأخرى ، اتاح له فرصة انتهاج طريقه الخاص والتقدم خطوات واسعة على طريق تصفية بنيته الطبقية والايديولوجية التقليدية الموروثة عن انتائه لحركة القوميين العرب . وقد انتهت هذه الخطوات إلى نتائجها الحاسمة في منتصف عام ١٩٦٨ حيث عقد مؤتمر أقر تحليلاً طبقياً سياسياً لأوضاع الساحة اليمنية بمنظار ماركسي لينيني ، وطرح برنامجاً أولياً لنضال وطني تقدمي يستهدف تلبية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد ، كما أقر تحليلاً لأوضاع حركة

القوميين العرب يعتبرها بمعطيات نشوئها الأصلية وممارساتها عبر مسيرتها التاريخية عاجزة عن أن تكون أساساً لحزب طليعي ثوري . وانطلاقاً من هذا التحليل كرس المؤتمر انفصال فرع اليمن عن مجموع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى ، وقرر أن يشكل مع عناصر تقدمية طليعية أخرى « الحزب الديمقراطي الثوري اليمني » . وقد أكد المؤتمر أن هذا الحزب الجديد سوف يكون على استعداد لأقامة علاقات موضوعية من التبادل والتفاعل والمشاركة النضالية مع الفصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب إذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلاً ومحتوى .

● وبينما كانت هذه التطورات الحاسمة تتوالى في فروع حركة القوميين العرب على امتداد العام الماضي ، كان فرع الحركة الفلسطيني يشهد هو بدوره صراعاً داخلياً بدأ يتزايد تبلوراً ووضوحاً مع مطلع صيف ١٩٦٨ .

ولا بد من القول ، قبل الامام بوقائع الصراع الذي شهده فرع الحركة الفلسطيني ، أن هذا الفرع عاش في تاريخه جملة أوضاع جعلته على الدوام بعيداً عن كل ما شهدته فروع الحركة الأخرى من تطورات .

لقد ظل هذا الفرع محتفظاً ، إلى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ، بتكوينه الأيديولوجي البورجوازي اليميني التقليدي الذي يرقى إلى أفكار النشأة التأسيسية الأولى للحركة مع مطالع الخمسينات . وبينما كانت بقية فروع الحركة تشهد خلال فترة الستينات عملية تصفية لبنيتها الطبقية والأيديولوجية الأصلية لصالح التحولات البورجوازية الصغيرة التقدمية ، كان الفرع الفلسطيني يحتفظ بالسمات الأيديولوجية الأصلية للحركة ويستقطب في داخله وحوله شرائح طبقية ذات انتماء بورجوازي كبير . ظلت تلعب الدور الحاسم في تحديد مواقفه وخطوط سيره السياسية . وقد عزز بقاء هذا الفرع بعيداً عن كل التحولات التقدمية

البورجوازية الصغيرة التي شهدتها الحركة بعد عام ١٩٦٠ ، وقوعه تحت الهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة التي شكلت عازلاً بينه وبين مجرى التطورات في باقي فروع الحركة .

وحق ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ استمرت تلك العناصر تلعب دورها في عزل هذا الفرع ، ولذلك ظل حق الاشهر الاولى من عام ١٩٦٨ بعيداً عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة تحليلاً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة على الصعيدين العربي العام ، والفلسطيني الخاص . وخلال تلك الفترة شكل فرع الحركة الفلسطيني ، ملتقياً مع تشكيلات فلسطينية اخرى ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دخلت إلى جانب حركة « فتح » ميدان الكفاح المسلح . ولم يكن في البرنامج السياسي الذي اخذت به الجبهة الشعبية عند تأسيسها ما يميزها عن « فتح » وعن مجمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العفوية التي كانت تنصدرها الاطارات البورجوازية التقليدية وتقن لها افكارها وسلوكها السياسي ونط تعبيراتها التنظيمية .

ومع بداية عام ١٩٦٨ بدأ طوق العزلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني يتفكك نسبياً . اذ ان العناصر القيادية اليمينية التي نجحت في عزل الساحة الاردنية من فرع الحركة الفلسطيني ، لم تستطع ان تمنع الساحات الخارجية ، حيث للفلسطينيين تجمعات وللحركة بينهم تنظيمات ، من ان تتلقى تأثيرات وافكاراً بدأت تضع مجمل حركة المقاومة ، ومن ضمنها الجبهة الشعبية ببرنامجها السياسي وممارساتها ، موضع التحليل والنقد . كما انه حتى في الساحة الاردنية بدأت تلك التأثيرات تتضح وتتصاعد مع اتساع الاطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل ، ومع نمو الاستجابات التقدمية لدى أوساط من التنظيم الفلسطيني الاصلي للحركة في الاردن . وهكذا بدأت تبرز اطارات يسارية ، ذات تكوين متفاوت من حيث مدى وضوحه وجذريته ، الا انه

يجمعها جميعاً طموح عام إلى اكساب حركة المقاومة الفلسطينية افقاً طبقياً وايدولوجياً وسياسياً جذرياً ، عبر ما كانت تطرحه من تحليلات لأزمة حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة بنهجها العفوي وافقها الطبقي والايديولوجي والسياسي البورجوازي ، ومن تحليلات لأوضاع الجبهة الشعبية ولمارساتها العملية التي كانت تفقدها أي مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة .

وبتأثير هذه التحليلات الصادرة عن العناصر القيادية الفلسطينية اليسارية وتحت وطأة السلوك السياسي المتخبط المتعثر الذي انزلق إليه فرع الحركة الفلسطيني في الجبهة الشعبية تحت قيادة اليمين ، بدأ يتشكل في هذا الفرع تيار متزايد الاتساع يطالب بالوقوف وقفة تحليلية نقدية أمام اوضاع الحركة والجبهة الشعبية ضمن اطار وقفة عامة أمام أزمة حركة المقاومة . كل ذلك مهد لعقد مؤتمر قطري لفرع الحركة الفلسطيني في شهر آب ١٩٦٨ . وفي هذا المؤتمر طرحت العناصر القيادية اليسارية جملة وثائق حول أوضاع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني . وقد انطوت هذه الوثائق على تحليل للمدلولات الطبقية السياسية لنكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وللبرنامج البورجوازي الصغير الديماغوجي الذي عادت حركة التحرر الوطني العربية تأخذ به رداً على النكسة ولمعاني هذا البرنامج بالنسبة لمصير القضية الفلسطينية . كما انطوت هذه الوثائق على تحليل للتكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي والبرجوازي الصغير لحركة المقاومة الفلسطينية في أفقها الراهن ، ثم للبرنامج السياسي العسكري الذي افرزه هذا التكوين وعجزه عن حل معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية . وطرحت هذه الوثائق أيضاً برنامج اليسار الهادف اكساب حركة المقاومة أفقاً سياسياً وعسكرياً جذرياً قادراً على حماية القضية الفلسطينية من

الحلول الاستسلامية التصفوية ، وعلى تصعيد نضال الشعب الفلسطيني في حرب طويلة النفس ضد اسرائيل كوجود اغتصابي وكخط مواجهة أمامي ، وضد خطوطها وقواعدها الخلفية المتمثلة بالاستعمار الجديد وامتداداته الطبقية المحلية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية بشكل عام . وقد أوضحت الوثائق التي طرحها اليسار أن اكتساب حركة المقاومة مثل هذا البرنامج السياسي العسكري الجذري هو أمر لا يمكن أن يتحقق اعتباطاً . ذلك أن البرنامج السياسي العسكري لكل حركة كفاح مسلح ، هو في النهاية افراز متطابق مع طبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي . وذلك معناه أن قدرة حركة المقاومة الفلسطينية على تجاوز برنامجها السياسي العسكري الراهن نحو افاق جذرية جديدة ، هو أمر مرتبط عضوياً بمحصول تحولات أساسية في بنيتها الطبقية الايديولوجية ، أي هو في النهاية مرتبط بصعود الطبقات الجذرية على رأسها لقيادتها وتحقيق التحالفات الوطنية العريضة ضمنها في ظل الايديولوجية الوطنية الطبقية الجذرية : ايديولوجية الطبقة العاملة وبرنامجها . ولكن هذه التحولات المطلوبة في حركة المقاومة لا يمكن أن تتحقق بمجرد الممارسة العفوية التجريبية للكفاح المسلح . بل لا بد أن يصنعها - في بيئة الكفاح المسلح - حزب طليعي متسلح بأيديولوجية الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء ، وقادر على تنظيم وتعبئة طلائع الطبقات الجذرية للشعب الفلسطيني .

وقد انتهت وثائق اليسار من عرضها لكل هذه الموضوعات الى نتيجة مؤداها : انه اذا كان للجبهة الشعبية من مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة ، فهو مرهون بقدرتها على أن تشكل بيئة صالحة لنمو فصيل طليعي يستطيع أن يلعب دوره في اكساب الحركة الوطنية الفلسطينية حزبها الطليعي هذا . وذلك كله يفرض الأخذ ببرنامج تطور ديمقراطي لفرع الحركة ضمن الجبهة الشعبية ، يستهدف تصفية بنيته الطبقية والايديولوجية التقليدية وتمكينه من أن يفرز مثل هذا الفصيل الطليعي ..

تلك هي الموضوعات التي طرحها اليسار في مؤتمر فرع الحركة الفلسطينية خلال الصيف الماضي . وقد استقطبت هذه الموضوعات حولها أكثرية أعضاء المؤتمر لأن هزال منطق اليمين وتهاافت الأفكار التي كان يطرحها ، كل ذلك جعل المؤتمر ينحاز بأكثريته الى جانب تلك الموضوعات . الا أنه عندما وصل المؤتمر في نهايته إلى الاجراءات التنظيمية المتطابقة مع هذا التحليل ، فانتخب لجنة مركزية ضمت في غالبيتها العناصر القادرة على التقدم خطوة في طريق نقل تلك الموضوعات إلى صعيد الممارسة العملية ، عند هذا الحد رفض اليمين المصادقة على نتيجة انتخاب اللجنة المركزية وسحب عناصره منها وبدأت ردود فعله تأخذ طابع التهديد بالانشقاق الفوري اذا لم يجر الاتفاق على تشكيل قيادي آخر . ولم يكن مثل هذا الانشقاق الذي لوح به اليمين مؤهلاً لأن يأخذ شكل عملية فرز تنظيمي حاسمة ، لأن الموضوعات التي طرحها اليسار في المؤتمر كانت تطرح للمرة الأولى على هذا النحو في فرع الحركة الفلسطينية الذي استمر معزولاً فترة طويلة من الزمن . ولذلك لم تكن قد تشكلت ضمن هذا الفرع حركة جدل داخلي حقيقية تتحدد بموجبها المواقف والمواقع على أسس حاسمة واضحة . وهكذا وافق اليسار في نهاية المؤتمر على تسوية تنظيمية تشكلت بموجبها قيادة مؤقتة تمثل فيها اليمين بشكل بارز ورفض اليسار المشاركة الأساسية - بل وافق على مشاركة رمزية مرهونة بتنفيذ قرارات مؤتمر اب ٦٨ عملياً . على أن يجري عقد مؤتمر جديد في أواخر عام ١٩٦٨ من بين مهامه انتخاب لجنة مركزية . وقد كان واضحاً منذ اللحظات الأولى لانتهاء المؤتمر ان اليمين الذي رفض المصادقة على انتخاب اللجنة المركزية ، انما كان يرفض في الحقيقة ان تأخذ قرارات المؤتمر السياسية والعسكرية والتنظيمية طريقها الى حيز التنفيذ . لقد رضخ اليمين لهذه القرارات - بفعل افلاسه التقليدي - نظرياً داخل المؤتمر ، وفي نيته ان تكون الممارسة العملية ميداناً فسيحاً لتعطيل تلك القرارات وتصفيتها . وقد كان ذلك هو ما حصل بالفعل . فخلال الفترة التي اعقبت المؤتمر لجأت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في الاردن « جورج حبش ، وديع حداد ،

حمد الفرحان « والجناح التنظيمي التابع لها ، الى ممارسة خطة مكشوفة استهدفت تعطيل نتائج وقرارات المؤتمر على كافة الاصعدة . فازدادت على التحليل الطبقي السياسي المطروح فهماً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة ، وبدأت تمارس على الصعيد العربي سياسات وعلاقات متناقضة معه . وارتدت على التحليل المطروح تجاه أوضاع حركة المقاومة وحاولت منع الوثائق السياسية التي صدرت تحمله من الوصول الى الاعضاء والجهات ، ومضت تمارس ضمن حركة المقاومة سياسات وعلاقات ومواقف عملية تنتمي الى نفس الاتجاهات التي كانت سائدة قبل المؤتمر . كما ارتدت على برنامج التطور الديمقراطي الداخلي المطروح تجاه العضلات التكوينية الجوهرية التي يعيشها فرع الحركة الفلسطيني ، ووقفت في وجه محاولات تنفيذه .

وبكلمة واحدة كانت عناصر القيادة اليمينية التقليدية والجناح التنظيمي والعسكري التابع لها ، تنسف بمواقفها العملية وممارساتها كل علاقة لها بمؤتمر اب ٦٨ وبموضوعاته وقراراته . وقد كانت لهذا السلوك نتائج التنظيمية التي عطلت في النهاية امكانية عقد مؤتمر جديد للحركة اصلاً . اذ ان اليمين أخذ يلجأ في بعض المؤتمرات الفرعية التي بدأت تنعقد تمهيداً للمؤتمر العام الى ممارسة اساليب تستهدف ضمان النتائج لصالحه بالقوة وبأشكال غير شرعية . وحيال ذلك انعقدت في ساحات فرع الحركة الفلسطيني سلسلة مؤتمرات على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة « تشرين الثاني و كانون الأول ٦٨ ، كانون الثاني ٦٩ » انتهت الى اعلان انحياز الفروع الفلسطينية التالية الى يسار الحركة والجهة الشعبية : الفرع الفلسطيني في سوريا ، الفرع الفلسطيني في العراق ، الفرع الفلسطيني في الكويت ، الفرع الفلسطيني في الجامعات والمعاهد الأوروبية . وقد أقرت مؤتمرات فرع سوريا وفرع الكويت فصل العناصر اليمينية والمتخلفة .

كما انتهى الفرع الفلسطيني في جامعات ومعاهد الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمره الاخير الى اعلان انحيازه ليسار الحركة والجهة الشعبية . واتخذت اغلبية

التنظيمات القائمة في الضفة الشرقية والضفة الغربية في الأردن موقف الانحياز الى يسار الحركة ، ويسار الجبهة الشعبية . وبذلك قررت اغلبية التنظيم في عموم الساحة الفلسطينية - الاردنية انحيازها للموقف اليساري الثوري .

وأمام رفض يمين الحركة ويمين الجبهة الشعبية قرارات مؤتمر آب - عملياً وموضوعياً - ، وأمام اصرار اليمين على الاحتفاظ بسياسة مراكز القوى والاقطاعات الخاصة المغلقة ولجؤه الى اعتماد سياسة استخدام السلاح بدلاً عن الاساليب التنظيمية لحل التناقضات القائمة ، فقد انتهى يسار الحركة ويسار الجبهة الشعبية الى قناعات راسخة بأن التعايش مع يمين الحركة والجبهة بات غير ممكن . وحسماً للتناقضات بين الجناحين فقد قرر يسار الحركة في الفرع الفلسطيني الانفصال العلني عن اليمين في الحركة والجبهة ، بعد أن أصبح الانفصال حقيقة عملية واقعة كنتيجة طبيعية لممارسات اليمين منذ الاشهر الأولى لتشكيل الجبهة بشكل عام ، ولاصراره على هذه الممارسات التي اديننت في مؤتمر آب بشكل خاص ، طيلة الاشهر التالية على قرارات ذلك المؤتمر .

تلك هي صورة التطورات التنظيمية الاساسية التي شهدتها فروع الحركة في كل الاقاليم على امتداد عام ١٩٦٨ ، والتي أدت بالنتيجة الى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في الحركة وتصفيته في جميع الفروع ، ما عدا جناح في الفرع الفلسطيني بقي اليمين التقليدي مهيمناً عليه .

قرارات ومواقف

وفي اعقاب هذه التطورات كلها كان الاجتماع الاخير للجنة التنفيذية القومية التي اصبحت تمثل تنظيمياً يسار الحركة وحده . وقد ناقش اليسار في هذا الاجتماع المنعقد خلال شهر كانون الثاني « يناير » ١٩٦٩ معنى تلك النتائج التنظيمية التي

انتهت اليها الحركة وفهمه لطبيعة أوضاعها الراهنة ولتوجهاته على صعيد المستقبل .
ومن هذه المناقشة خرجت اللجنة التنفيذية القومية بالمواقف والقرارات التالية :

١ - ان ما حصل في الحركة تنظيمياً على الصعيد العربي العام ، ليس مجرد انشقاق في صفوفها ، بل معناه الاساسي أن الحركة - بكل ما مثلته وما رمزت اليه تاريخياً - تعيش الآن مرحلة تصفية وانتهاء .

فلقد خرجت - أو أخرجت - منها الفصائل والجيوب اليمينية التقليدية المرتبطة بأصول نشأتها الفاشستية ، والعناصر العاجزة عن مغادرة أفكارها وممارساتها البورجوازية الصغيرة . بينما بقيت فيها حتى الآن الاطارات القيادية والقواعد ذات التوجهات الماركسية اللينينية البروليتارية . وذلك معناه أن الذين خرجوا هم الذين كان يتمثل فيهم - بطبيعة تكوينهم الايديولوجي وممارساتهم السياسية - الاستمرار التاريخي للحركة بنقاط انطلاقها الأولى ، بينما الذين بقوا لا تمت افكارهم وتطلعاتهم بأية صلة الى حركة القوميين العرب الاصلية . وهكذا فان انتصار اليسار تنظيمياً داخل صفوف الحركة ونجاحه في تصفية بنيتها الطبقية والايديولوجية التقليدية ، انما يفقدها مبرر وجودها الاصيل وينهيها كصيغة وكإطار للعمل السياسي ، ويفتح الطريق أمام يسارها لانتهاج طريق جديد متحرر كلياً من أثقال الخمسة عشر عاماً الماضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة .

٢ - واذا كانت النتائج التنظيمية التي انتهت اليها الحركة قد حسمت اخيراً علاقة اليسار مع القيادات والاطارات والجيوب اليمينية ، فان القضية لا تنتهي بالنسبة لليسار عند هذه الحدود التنظيمية ، بل ان قدرة اليسار على الانفصال في الفكر والممارسة ، عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الاصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية وعن كل ما تحدر اليها في واقعها الراهن من أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة ، ان ذلك هو الذي سوف يحدد مدى قدرة هذا

اليسار على تجاوز محتوى حركة القوميين العرب جذرياً وعلى انتهاج طريق ممارسة سياسية ثورية جديدة بأفق طبقي وايدولوجي ماركسي لينيني بروتاري . وفي هذا النطاق تتضح مجدداً أهمية الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة التي قررت اللجنة التنفيذية القومية اصدارها حول الحركة : طبيعة نشوئها وتراثها ووضعها الراهن . فان مثل هذه الوثيقة سوف تشكل بالنسبة لليسار مدخله الايدولوجي الى الانفصال الحقيقي والنهائي عن المحتوى الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخياً .

٣ - وعبر انفصال اليسار جذرياً عن محتوى الحركة ، لن تكون هناك أية مبررات لاستمراره عاملاً تحت اسم « حركة القوميين العرب » . فان هذا الاسم سوف يكون على الدوام رمزاً لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الجذرية الجديدة التي يتحرك بوحيا اليسار الآن . ولذلك فسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر عربي أن يجابه مسألة الاسم الذي سوف يعمل تحته بما يتفق مع طبيعة برنامجه والظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر وأوضاع بقية فصائل اليسار فيه .

٤ - وسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر ، وهو يحقق انفصاله الحاسم عما تمثله حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى ، أن يدرك ان مجرد اعلان انفصاله هذا في وثيقة نظرية ، نقدية ، لا يمنحه فوراً وبلمسة سحرية صفة الطليعة الماركسية اللينينية . بل ان اكتسابه لهذه الصفة مرهون في النهاية بقدرته على التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة تستهدي بتحليل علمي ملموس للاوضاع القطرية التي يعيش ضمنها ، وبرنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي الجذري وأساليب الكفاح المتطابقة مع ظروفه الذاتية والظروف الموضوعية المحيطة به . ان محاولة هذا اليسار في كل قطر عربي الاضطلاع بهذه المهمات ، هي المدخل الذي سوف تتضح من خلاله قدراته الحقيقية على التحول

فعلا الى فصيل ماركسي لينيني جديد .

هـ - وفي ظل هذا التوجه الجديد ، يبدو واضحاً ان العلاقات « المركزية » التي يمكن أن تقوم بين فصائل هذا اليسار في مختلف الاقاليم يجب أن تبنى على قواعد موضوعية وديمقراطية واضحة . ان هذه العلاقات لن تكون نوعاً من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب ، أي انها لن تكون بالتالي علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام . بل هي سوف تكون في هذه المرحلة من تطورها علاقات بين منظمات مستقلة تستهدف تعزيز التفاعل الفكري وتحقيق التنسيق السياسي والتساند النضالي فيما بينها . هذه العلاقات سوف تجري ممارستها ضمن لقاءات دورية تعقدتها هيئة مشتركة ممثلة لكل تلك الفصائل . وعبر وجود هذه الهيئة المشتركة ، ومن خلال اضطلاعها بالمهام المطروحة عليها سوف تتحدد بمزيد من الدقة طبيعة العلاقات المطلوبة والممكنة بين فصائل يسار الحركة في مختلف الاقاليم . ومن المهم التأكيد هنا على أن هذه العلاقات لن تكون مغلقة ومقتصرة على فصائل يسار الحركة وحدها . بل انها يمكن ان تنفتح على فصائل أخرى تقوم بينها وبين يسار الحركة أرض مشتركة ، دون أن يكون لها سابق انتماء أو علاقة تنظيمية بحركة القوميين العرب ..

ان اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب ، التي أصبحت تمثل يسار الحركة ، اذ تطرح هذا البيان أمام الاعضاء والجهاهير ، انما تعتبره خطوة أولى على طريق توضيح كل مواقفها وأفكارها وتوجهاتها ... فالحقيقة كل الحقيقة لابد أن تكون ملكاً للجهاهير في النهاية ..

وان هذا الموقف الذي تعلنه اللجنة التنفيذية لا يعني بالضرورة أن حركة القوميين العرب اليمينية التقليدية قد انتهت الآن عملياً . فقد تلجأ الجيوب والعناصر المفصولة في كافة الاقاليم متعاونة مع عين الحركة في الساحة الفلسطينية

« الذي يمثل موضوعاً حركة القوميين العرب بتكوينها اليميني الاصيل » الى تجديد صلاتها وتجميع اطاراتها لمواصلة العمل باسم حركة القوميين العرب . ان هذه مسألة تخص اصحابها ولا تمت ليسار الحركة الذي يطرح هذا البيان على جمهرة الاعضاء والجاهير بصفة ..

اللجنة التنفيذية القومية
لحركة القوميين العرب

١٠ شباط ١٩٦٩

المُلْحَق رَقْم ٢

بَيَان تَأْسِيس الْجَبْهَةِ الشَّعْبِيَّةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ لِتَحْرِيرِ فِلَسْطِينَ

بتاريخ ٢١ شباط ١٩٦٩ اصدر الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا سياسيا حدد فيه موقفه النهائي من الخلافات والصراعات الدائرة في صفوف الجبهة ، فاعلن قطع علاقته نهائيا بالجناح اليميني وعزمه على مواصلة النضال تحت اسم جديد : الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين . وفيما يلي نص هذا البيان .

مَقَدِّمَاتُ الْاِنْفِصَالِ

منذ هزيمة ٥ حزيران ٦٧ ، وحركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية - الاردنية تشهد تطورات أساسية بدأت ترسم المصير الحاسم للعلاقات داخل صفوفها ، وقد سحبت هذه التطورات نفسها على الجبهة الشعبية التي تشكلت بعد هزيمة حزيران ،

لقد تكشفت هذه التطورات الجارية منذ ٥ حزيران ٦٧ ، والتي تمتد

جذورها إلى أوائل الستينات في عموم فروع حركة القوميين العرب ، عن تناقض حاسم بين اتجاهين متعاكسين :

أولهما - ارتداد عناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة لحركة القوميين العرب - أحد اطراف الجبهة - نحو مواقع نشأتها الفكرية والسياسية الاصلية ذات الافق البورجوازي اليميني .

وثانيهما - محاولة الجناح التقدمي الثوري النامي في الحركة والجبهة ، التحرر من أفكار وبرامج اليمين والبورجوازية الصغيرة - التي هزمت وسقطت في حرب حزيران - والتقدم على طريق نهج وطني جذري متسلح بالايديولوجية الجذرية الثورية ، ايديولوجية العمال والفلاحين الاجراء والفقراء . نهج مناقض كلياً لطبيعة نشأة الحركة الاصلية .. النشأة اليمينية ذات الجذور الفاشية .

وطبيعي ان يقود هذا التناقض في صفوف الحركة والجبهة إلى خطين متعاكسين بدأت تظهر نتائجهما على كافة البرامج الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية لجناحي الحركة والجبهة منذ الاشهر الأولى لتشكيل الجبهة ..

فالجناح اليميني الذي فرض هيمنته الاقطاعية على الحركة تاريخياً ، عمل على قيادة الجبهة ضمن آفاقه البورجوازية اليمينية ، فكرياً وسياسياً وتنظيمياً . وتبلور هذا النهج اليميني فكرياً بالصمت الكامل على جميع الاوضاع الفلسطينية والعربية التي أدت إلى هزيمة ٥ حزيران تحت شعار « عدم التدخل بالاوضاع العربية » حيث تحول هذا الشعار عملياً على يد الجناح اليميني التقليدي الى « عدم الكشف عن عوامل وأسباب هزيمة حزيران » ، « وإلى عدم التدخل بكل ما يمس القضية الفلسطينية من طرف الاوضاع العربية » ، أي إلى عدم التدخل بالقضية الفلسطينية ذاتها لان الاوضاع العربية تتدخل يومياً بالقضية الفلسطينية . « سياسياً تمثل النهج اليميني بفهم معكوس « لمسألة الوحدة

الفلسطينية والعلاقات بين كافة فصائل حركة المقاومة « حيث وضع اليمين الحركي قيادة الجبهة الشعبية بيد عناصر رأسمالية وبورجوازية كبيرة ، وساهم هذا اليمين في وضع حركة المقاومة في قبضة اليمين الرجعي الفلسطيني بحكم المواقع القيادية التي احتلتها عناصر منه على رأس الجبهة الشعبية وعلى اكتاف المقاتلين ابناء الطبقات العاملة والفقيرة . وتنظيماً تمثلت الممارسة اليمينية بفرض القيادات المهترئة والمتخلفة التي انهارت كلياً عام ١٩٦٦ وبذلك كرسّت الاطارات الفاشلة تاريخياً والمنهارة عام ١٩٦٦ على رأس تنظيمات الجبهة .

وبذات الوقت فقد حاربت القيادة اليمينية دخول أية رياح للتغيير الثوري في صفوف المقاتلين والتنظيم وعملت على تدعيم مراكز القوى والاقطاعات الخاصة والشلل وعبادة الفرد .

ومنذ الأشهر الأولى لتشكيل الجبهة أخذ الجناح التقدمي يناضل على طريق رفض البرنامج الذي فرضته القيادة اليمينية التقليدية . وطرح برنامج الثوري المقابل الذي يتمثل فكرياً بضرورة طرح دروس هزيمة حزيران على الجماهير والكشف « بالتحليل الملموس للواقع الفلسطيني والعربي الملموس » عن عوامل واسباب هزيمة حزيران ، السكامة في تكوين الانظمة العربية الحاكمة الاقطاعية - البورجوازية ، والانظمة الوطنية البورجوازية الصغيرة التي سقطت وهزمت برأجلها السياسية والعسكرية والاقتصادية في هزيمة حزيران ، وضرورة الكشف عن العوامل التي قادت حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية إلى الهزيمة بحكم تكوينها البورجوازي الصغير ، العاجز عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا . وضرورة وضع شعار « عدم التدخل بالوضع العربية في حجمه الحقيقي بالتدخل بكل ما يمس القضية الفلسطينية من طرف الاوضاع العربية » . وتمثل البرنامج السياسي التقدمي برفض ركوب اليمين الفلسطيني ظهر المقاومة ، وبشكل خاص ظهر الجبهة الشعبية والعمل على تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم

كافة القوى الطبقية والسياسية الفلسطينية المقاتلة والمناضلة في ظل قيادة الفصائل المقاتلة ، وممارسة سياسة وطنية جذرية تجاه جميع ما يمس قضية بلدنا فلسطينياً وعربياً ودولياً . وتنظيماً تمثل الموقف التقدمي برفض وضع قيادة الجبهة بيد العناصر الرأسمالية والبورجوازية الكبيرة ورفض وضع قيادة « حركة القوميين العرب » بيد عناصر رأسمالية يمينية وعناصر مهترئة متخلفة كشفت عن افلاسها الكامل بانهيارات عام ١٩٦٦ . وعسكرياً طالب الجناح التقدمي بالعمل على تحويل « كل مقاتل إلى سياسي ثوري ، وكل تنظيمات الجبهة إلى كتائب ميليشيا شعبية تمارس دورها الثوري في حماية العمل الفدائي والقتال ضد احتلات الغزو الصهيوني للضفة الشرقية » .

وقد برز الصدام المبكر بين الجناحين في « مؤتمر نيسان ١٩٦٨ » حيث انقلب اليمين على نتائجه الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية مما دفع بالازمة إلى انشقاق عملي غير معلن بين الجناح اليميني والمتخلف وبين الجناح التقدمي النامي في صفوف الحركة والجبهة ، وبدلاً من ان يلتزم اليمين بنتائج نيسان ٦٨ فقد مارس عملياً سياسة انشقاقية ختمها في ١٥ تموز ٦٨ بحملة اعتقالات للاطارات التقدمية الاساسية ، ولكن الجناح التقدمي مارس سياسة « ضبط نفس وطنية » ، وطالب بعقد مؤتمر ديمقراطي لحسم التناقضات بين الجناحين .

مؤتمر آب ١٩٦٨ وبرامج الجناح التقدمي

لقد جاء مؤتمر آب ليشكل علامة فارقة تاريخية في الصراع الفكري والسياسي والتنظيمي القائم بين جناحي الجبهة ، فقد تقدم الجناح اليساري بمجموعة الوثائق التي شكلت مادة المؤتمر وجدول أعماله ، وخاض اليسار معركته

الأيديولوجية والسياسية مع اليمين داخل المؤتمر ، وتقدم ببرنامج عمل للخلاص الوطني ، فكري وسياسي وتنظيمي وعسكري . ورغم كل محاولات اليمين الفاشي - المدعوم بالتخلف ومراكز القوى - الذي شن حملة استفزاز دائمة على المنهج اليساري والبرامج الثورية المطروحة ، إلا ان الجناح التقدمي الذي تمتع بأغلبية ساحقة في المؤتمر صمد لكل الاستفزازات اليمينية إلى ان انتهى مؤتمر آب إلى اعلان انخيازه بأغلبية ساحقة للبرنامج الفكري البروليتاري المطروح ولكل برنامج الخلاص الوطني الذي طرحه الجناح اليساري في المؤتمر ، ولحقت باليمين هزيمة فكرية وسياسية وتنظيمية كاملة . وامام افلاس اليمين ، انحنى لبرنامج اليسار المنحناه لفظية ليوافق على كل ما طرحه الفريق اليساري نظرياً ثم يرفضه عملياً من خلال الممارسة اليومية بدءاً من اليوم الأخير للمؤتمر وحتى هذه اللحظات .

إن اليمين الفاشي يحاول عبثاً التمسح بمؤتمر آب ١٩٦٨ وادعاء الولاء له بلغة يسارية لفظية كما جاء في بيانه بتاريخ ٩ - ٢ - ٦٩ ، بعد أن لجأ اليمين إلى قوة السلاح منذ ٢٨ - ١ - ٦٩ لحل التناقضات القائمة بين جناحي الجبهة في محاولة لخداع الجماهير والاعضاء وكل مقاتل شريف وعدم كشف أوراقه النظرية اليمينية على حقيقتها بعد أن كشفته ممارساته العملية على امتداد تاريخه الفكري والسياسي طيلة السنوات الماضية ، وتحديدأ منذ أن تشكلت الجبهة حتى الآن .

لقد انتهى مؤتمر آب إلى سلسلة نتائج نظرية وسياسية وعسكرية وتنظيمية شكلت برنامج الخلاص الوطني الذي طرحه يسار الجبهة الشعبية على المؤتمر في الوقت الذي كان اليمين - الذي يدعي اليوم بقرارات آب - غارقاً حتى أذنيه بسلسلة ممارسات يمينية ادانها المؤتمر اذانة كاملة وادان القيادة اليمينية اذانة كاملة بمثلها البرموزها البشرية « جورج حبش ، حمد الفرحان ، وديع حداد » .

ان الالتجاء للمغالطات التاريخية والفكرية لن تنفع اليمين الفاشي ، وممارسة

سياسة الخداع والتضليل للجماهير و للمقاتلين لن تطول كثيراً، وتقرير مؤتمر
آب الذي تقدم به الجناح التقدمي وصاغه الجناح التقدمي كفيل بفضح زيف
اليمن وادعاءاته .

لقد انتهى مؤتمر آب إلى جملة نتائج أساسية وتاريخية بالنسبة للجبهة وحركة
المقاومة الفلسطينية عموماً . لقد انتهى تقرير المؤتمر في القسم الأول إلى الكشف
عن قوانين التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان المتخلفة ، وعلى
رأسها « ان حركة البورجوازية الصغيرة غير مؤهلة لتحقيق مهام التحرر
الوطني » وبأن الطبقات المؤهلة لقيادة حركة التحرر الوطني وتحقيق مهامها هي
طبقة العمال وطبقة الفلاحين الفقراء المسلحة بالفكر الثوري الدائم ، فكر
الطبقة العاملة ، في ظل تحالف طبقي عريض يضم شرائح بورجوازية صغيرة ،
وقطاعاً من البورجوازية الوطنية والمتقنين الثوريين . « تقرير مؤتمر آب - القسم
الاول - ص ١١ ، القسم الثاني - ص ٢٢ » .

كما انتهى تقرير المؤتمر إلى نتيجة بارزة مؤداها « ان الطبقات المؤهلة تاريخياً
لحل مشكلات التحرر الوطني في البلدان المتخلفة لن تتمكن من قيادة حركة
الثورة الوطنية إلا في ظل سلبية منظمة تلتزم بفكر الطبقة العاملة ، الفكر
الوطني الجذري ، ومثل هذه الظليمة لن تولد ولن توجد في البلدان المتخلفة إلا
من خلال الاخذ بالكفاح المسلح والعنف الثوري ، فالحزب الثوري ينمو
ويتشكل من خلال الكفاح المسلح - تقرير المؤتمر ، القسم الأول ، ص ١٢ »
ومن هنا انبثق شعار يسار الجبهة الشعبية بضرورة « تحويل كل مقاتل إلى
سياسي ثوري مسلح بالثقافة الطبقية العمالية الثورية وتحويل كل سياسي إلى مقاتل
ثوري » .

كما انتهى تقرير المؤتمر في محكمته النقدية لمجموع الممارسات السياسية لقيادة
الجناح اليمني « الى الادانة الكاملة لهذه الممارسات » التي نقدها الجناح التقدمي ،

وخاصة فيما يختص بممارسات القيادة اليمينية لشعار « عدم التدخل بالأوضاع العربية » الذي اعطته القيادة ترجمات خاطئة ، وما يختص بالسياسة اليمينية « لمسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية » « تقرير المؤتمر - القسم الثاني - ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ » .

كما انتهى تقرير المؤتمر إلى « ادانة تجربة حركة القوميين العرب باعتبارها تجربة يمينية ذات جذور فاشية ، بتكوينها الفكري والسياسي واستقطاباتها الطبقية اليمينية التي شكلت الاطارات القيادية للحركة طيلة الخمسينات والتي انتقل فريق منها إلى صف الثورة المضادة . التقرير - القسم الثالث - ص ١٣ » .

كما انتهى المؤتمر إلى « ادانة الرموز البشرية المهيمنة على الحركة حتى مؤتمر آب التقرير - القسم الثالث - ص ٧ » . ولذا فقد انتهى المؤتمر إلى « ادانة تجربة حركة القوميين العرب اليمينية نظرياً وممارسة وطبقياً . التقرير - القسم الثالث - ص ٨ » .

وانتهى أيضاً إلى « الادانة الكاملة للاتارات القيادية للحركة وللجبهة التي تحكمتم بالموقع القيادي الاساسي حتى مؤتمر آب ، والمحكوم عليها بالفشل التاريخي الذي أعطى الممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية الخاطئة واليمينية ليخرج المؤتمر بادانة كاملة للادوات البشرية التي أعطت هذه الممارسات - التقرير ، القسم الثالث - ص ١٠ » .

من هذا كله فقد خرج المؤتمر باعلان انخيازه الكامل للبرنامج اليساري الثوري الذي تقدم به الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية والذي يتلخص تحديداً :

١ - بالانخياز الكامل لايديولوجية الطبقة العاملة .

٢ - صياغة العلاقات الداخلية « مع الاعضاء » والخارجية « مع الجماهير » ضمن قانون الديمقراطية المركزية فكرياً وسياسياً ، أي بطرح كل شيء على الجماهير مع حق الأقلية بطرح وجهة نظرها علناً في الشارع وأمام الجماهير .

٣ - العمل على نقل العمليات الكفاحية « السياسية والمسلحة والجماهيرية الى أرض الضفة الغربية والقطاع ، والاقبال من الاعتماد على القواعد في الاغوار واعتبارها جسور تموين بالسلاح » .

٤ - ضرورات نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية لصد أية احتالات للغزو الصهيوني والقتال دفاعاً عن البلد شبراً شبراً ووضع مسألة حرب التحرير الشعبية موضع التنفيذ العملي المسلح .

٥ - النضال من أجل تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية في ظل قيادة الفصائل المقاتلة التقدمية .

٦ - وضع معركتنا مع اسرائيل في اطارها الصحيح « معركة مع اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل - تقرير آب - القسم الثالث - ص ١٢ ، ١٣ » .

وفي الأوضاع التنظيمية فقد أقر المؤتمر ضرورة « تطهير صفوف الجبهة من كافة العناصر المتخلفة والمعطلة ، وتفتيت مراكز القوى ، والاقطاعات الخاصة ، والشلل والاستزلام - القسم الثالث من التقرير - ص ١٤ ، ١٥ » .

بعد كل هذا أكد تقرير المؤتمر أن هذه الانحيازات اللفظية لا قيمة لها ان لم ترتبط بالترجمة العملية ، وبداية ربطها بالممارسة أن تتسلم القيادة عناصر تقدمية ثورية ، خاصة بعد أن أدان المؤتمر القيادة اليمينية التقليدية . « وعندما ظهرت نتائج انتخابات اللجنة المركزية التي سقط فيها اليمين ، رفض اليمين نتائج

المؤتمر وارتد عليها وهدد بقوة السلاح بضرورة فرض قيادة يرضى عنها بحكم تحكمه بمراكز القوى المسلحة في تلك الفترة ، وفعلاً فقد فرض اليمين بقوة السلاح تشكيل « قيادة توفيقية » رفض الجناح التقدمي الأغلي في المؤتمر وفي اللجنة المركزية المشاركة بها ولكنه خشية من الانشقاق الذي كناعلى عتبته تراجع الجناح التقدمي خطوة الى الوراء حفاظاً على وحدة الجبهة في تلك الفترة ومحاولة التصحيح في ظل التعايش مع اليمين من جديد وأخيراً رضي بمشاركة رمزية مشترطاً بقاء علاقته رهناً بتنفيذ قرارات المؤتمر اليسارية والثورية - تقرير المؤتمر ، القسم الثالث - ص ١٧ .

وهكذا خرج المؤتمر بقرارات تقدمية وبرنامج تقدمي ثوري وسياسي وعسكري ، ليوضع بيد القيادة اليمينية الفاشلة والتي أدانها المؤتمر ، تحت ضغط السلاح وتهديد اليمين بالانشقاق لتبدأ جولة جديدة في الصراع الفكري والسياسي والتنظيمي بين جناحي الجبهة منذ اليوم الأخير لمؤتمر اب وحتى لحظة انفجار التناقضات في ٢٨ - ١ - ١٩٦٩ حيث لجأ الجناح اليميني الى سياسة الاحتكام للسلاح بعد أن تلمس افلاسه الكامل في حل التناقضات لصالحه وبات أمام هزيمة محققة في ظل الاحتكام للاصول الديمقراطية .

ماذا بعد مؤتمر أب ؟

منذ اللحظة الأخيرة لانتهاؤ المؤتمر وفرض قيادة توفيقية على المؤتمرين بقوة السلاح ، أخذ اليمين - الذي يدعي اليسارية الآن بعد تاريخ فاشي حافل - برفض كل قرارات مؤتمر اب ورفض برنامج اب اليساري فكرياً وسياسياً وتنظيمياً وعسكرياً ، ليتأكد من جديد وكما جاء في تقرير مؤتمر اب « انه لا يمكن تحويل مؤسسة بورجوازية يمينية وبورجوازية صغيرة الى موقع يساري ثوري بكاملها » ، اذ لا يمكن تحويلها بكاملها الى ثقيضها . وان كان من الممكن أن تفرز من بين

صفوفها فقيضها « حركة تقدمية ثورية » تضع موضوعات اب وفتائجها موضع الترجمة المموسة اليومية عندما يتسنى للقوى التقدمية الانفصال والاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي والعسكري التام عن الفريق اليمني الذي يرفض عملياً الالتزام بقرارات اب ويوافق عليها لفظياً. ولتأكد كما جاء في تقرير اب « ان البورجوازية والبورجوازية الصغيرة بقدر ما تجيد صنع الشعارات والمواقف النظرية الثورية تجيد بذات القدر وأكثر وبذات الوقت افراغها من محتواها ومدلولاتها المموسة . التقرير ، القسم الثالث ص ١٨ » .

بعد هذا كله ، وبعد نضال دؤوب منذ اب وحق فترة قريبة حاول يسار الجبهة الشعبية أن يضع برنامج الثوري الذي تقدم به في اب موضع التنفيذ . ولكن يمين الجبهة الذي يقوده يمين حركة القوميين العرب والذي وافق على البرنامج لفظياً راح يقاتل ضده عملياً ويومياً بدءاً من رفضه نتائج انتخابات اللجنة المركزية التي سقط فيها اليمين ، مروراً بحجب ومحاربة وصول « تقرير الجبهة السياسي الاساسي » إلى الجماهير حيث حجزه اليمين بعد طباعته ، وانتهاء برفض تفتيت مراكز القوى ، وبالعكس الامعان في هذه السياسة .

وبدأ منذ اوائل كانون أول ٦٨ يتآمر ضمناً وعلناً لتطويق وتصفية الجناح التقدمي الثوري « اعتقالات كانون أول ، كانون ثاني ، رسالة وديع حداد المنسوبة الى جورج حبش من بيروت الى العناصر الموالية لليمين التقليدي في عمان بضرورة العمل السريع لتصفية اليسار ، تجويع القواعد الفدائية التقدمية ومحاوله تصفيتها ، وانتهاء بالحملة الفاشية الارهابية التي بدأت في ٢٨ - ١ - ٦٨ وحاولت دفع حركة المقاومة الى مجزرة دموية رهيبة .. الى ٤ - ١١ أخرى » .

بعد هذا كله اتضح للجناح التقدمي الثوري في الجبهة الشعبية ان امكانات التعايش مع يمين حركة القوميين العرب الذي يقود يمين الجبهة لم تعد ممكنة ، رغم

اننا قد طرحنا على اليمين عقد مؤتمر ديمقراطي يقوم على ضمانات حقيقية « حتى يتم إلزام الأقلية بموقف الأكثرية » ولكن اليمين - ممثلاً بجورج حبش - رفض الاحتكام لمؤتمر ديمقراطي . وطرحنا عليه فكرة طلاق ديمقراطي يحدد أين تقف أكثرية تنظيم الجبهة التي يحق لها العمل باسم الجبهة مع أننا لا نعترض على أية أقلية أن تعمل باسم الجبهة أو أي تسمية تشاء ، ولكن اليمين رفض ايضاً الطلاق الديمقراطي ، واندفع في ممارسة سياسة ارهابية ، منتهزاً غياب القيادات الفلسطينية في القاهرة حيث اجتماعات المجلس الوطني ، ففتح النار في ٢٨ - ١ - ١٩٦٩ معتمداً على قوة السلاح « لفرض الحلول بالقوة نظراً لافلاسه الديمقراطي » ومحاولاً دفع الجناح التقدمي الى « مجابهة العنف بالعنف » « والاعتقالات باعتقالات » . وهو أمر كان من شأنه أن يعطي فرصة للدوائر المعادية لحركة المقاومة أن تتدخل لتصفية حركة المقاومة « بحجة الفصل بين المتحاربين ووقف إراقة الدماء » . ولكن الجناح التقدمي رفض هذه السياسة الفاشية وناضل مع جميع فصائل حركة المقاومة لقطع الطريق عليها . وفعلاً فقد وقفت جميع المنظمات الفدائية وكل الوطنيين الشرفاء في وجه محاولة اليمين ، رغم أنه حتى الآن لا زال يمارس سياسته والتي كان آخرها محاصرة بيوت المناضلين ، واطلاق الرصاص عليهم .

ومن هنا ، وبعد سلسلة من المؤتمرات في كل الفروع الفلسطينية المنضوية تحت راية الجبهة الشعبية ، فقد انتهت هذه المؤتمرات على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة الى اعلان انحيازها الى الجناح التقدمي في الجبهة . فقد تم انحياز اغلبية تنظيمات الجبهة في الضفتين الغربية والشرقية وكل الفرع الفلسطيني في العراق ، وكل الفرع الفلسطيني في سوريا ، وكل الفرع الفلسطيني في الكويت ، ومما يزيد عن نصف الفرع الفلسطيني في لبنان ، وكل التنظيمات الطلابية الفلسطينية في الجمهورية المتحدة ، وكل التنظيمات الطلابية الفلسطينية في أوروبا الشرقية والغربية ، وكل

التنظيم الطلّابي في الولايات المتحدة الاميركية ، والتنظيم الجبهوي في أميركا اللاتينية ، وقد أنهت هذه التنظيمات والفروع علاقتها كلياً بيمين حركة القوميين ويمين الجبهة الشعبية .

القرارات

وانطلاقاً من كل هذه التجربة الطويلة مع اليمين وفشل كل محاولات تصحيح وتطوير أوضاع اليمين على طريق تنفيذ قرارات مؤتمر اب فقد انتهت كل الفروع وكل هذه التنظيمات في مؤتمراتها الى القرارات التالية :

أولاً - الالتزام التام بقرارات مؤتمر اب والعمل على ترجمة برنامج اب السياسي والعسكري الثوري .

ثانياً - ادانة ممارسات يمين حركة القوميين العرب الذي يقود يمين الجبهة الشعبية ، هذه الممارسات التي ادانها مؤتمر اب ، ومطالبة كافة الفصائل حركة المقاومة أن تقف بضلابة ضد كل محاولات حل التناقضات الفكرية والسياسية بقوة السلاح ، ورفع شعار « لتتوجه كل البنادق الى صدور العدو الصهيوني - الاستعماري » عالياً . ولنطرح أمام الجماهير أن الطريق الديمقراطي ، طريق الاختيار الحر ، هو الطريق الوطني الوحيد والمشروع لحل التناقضات في صفوف حركة المقاومة وأي محاولة للاحتكام للسلاح في حل التناقضات ، هي عملية فاشية مدانة من أي مصدر كان .

● ثالثاً - انتهاء كل علاقة مع يمين حركة القوميين العرب ومع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى ، وانتهاء علاقة هذه الفروع والتنظيمات بيمين الجبهة الشعبية ، والعمل المستقل ايدولوجياً وسياسياً وعسكرياً وتنظيمياً .

● رابعاً - حق لا يحصل أي التباس في أذهان الجماهير ودفعاً لكل ألوان الاحتكاكات مع اليمين الفاشي الذي غادرنا نهائياً العلاقة معه ، فقد أقرت اللجنة المركزية المنتخبة في مؤتمر اب « الاكثرية التقدمية » والتي ترتبط بها جميع تنظيمات الجبهة المذكورة ، أقرت وبعد مناقشات طويلة مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أن تناضل تحت اسم الجبهة الشعبية « الديمقراطية » لتحرير فلسطين .

● خامساً - النضال من أجل اقامة جبهة وطنية عريضة تتمثل فيها كافة القوى الوطنية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية في ظل قيادة الفصائل المقاتلة الثورية وصولاً لوحدة وطنية فلسطينية حقيقية وثورية في ذات الوقت .

ان جبهتنا الثورية « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » ستتابع كفاحها الثوري المسلح بأفق وطني جذري يضع كل ما يمس القضية الفلسطينية موضع المراجعة النقدية الدائمة علناً وأمام الجماهير ، مادة الثورة وبحرها الذي لا ينضب .

ان جبهتنا الثورية « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » ستدفع وثيقة جذرية تفصيلية تنقد كل ممارساتها السابقة في ظل التعايش السابق مع عين الجبهة الشعبية وستطرح على الجماهير وعلى كافة فصائل حركة المقاومة مشروع برنامج لجبهة وطنية عريضة يخضع لمناقشة جماعية وجماهيرية وصولاً لوحدة وطنية ثورية وفعالة .

● سادساً - ان جبهتنا « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » ستقاتل مع جميع فصائل حركة المقاومة الشريفة ، قتالاً طويلاً الأمد وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير بلادنا وحل معضلات تحررها الوطني في ظل دولة

فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع فيها الجميع بكامل حقوقهم الثقافية والدينية وبالمساواة الاجتماعية والدستورية .

● سابغاً - ان جبهتنا « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » التي أعطت برنامج اب السياسي والعسكري الثوري ، والذي يؤكد أن طريق تحرر البلدان المتخلفة « اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية » في هذا العصر - عصر الاستعمار والامبريالية - هو طريق واحد .. طريق الكفاح المسلح والعنف الثوري المرتبط بأيديولوجية ثورية .. أيديولوجية الطبقة العاملة ، ستناضل يومياً على طريق مجابهة الصهيونية والامبريالية العالمية وقوى الثورة المضادة ، بأفق حرب التحرير الشعبية مع جميع القوى المعادية للامبريالية والرجعية في هذا العالم « قوى المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني العالمية والاحزاب العمالية والاشتراكية في البلدان الرأسمالية الاستعمارية » لدحر الامبريالية العالمية والصهيونية ، لتحرير الانسان والارض الوطنية . ان جبهتنا ستناضل على طريق بناء جبهة عالمية معادية للامبريالية العالمية ، هذه الامبريالية التي تشن اليوم حربها الاستغلالية على امتداد العالم الثالث لقهر إرادة الشعوب الوطنية ووقف تيسار الثورة الاشتراكية العالمية ، وما هجمة حزيران الصهيونية - الامبريالية إلا حلقة من حلقات الثورة المضادة التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية .. العدو رقم «١» لحركة التحرر الوطني العالمية والمعسكر الاشتراكي بجميع محاوره .

ان مسألة تحرير فلسطين مرتبطة جدلياً ويومياً بالنضال العالمي المشترك ضد الاستعمار والامبريالية والرجعية العالمية ، تماماً كما يرتبط بقاء « الكيان الاسرائيلي » جدلياً ويومياً بالارتباط مع الامبريالية العالمية عامة والامبريالية الاميركية خاصة .

لتتوجه كل البنادق الى صدر العدو الصهيوني - الاستعماري .

عاش تضامن جميع فصائل حركة المقاومة ضد محاولات تصفيتها من الخارج
والداخل على أيدي الدوائر المعادية واليمين الفاشي .

عاشت حركة المقاومة الفلسطينية الثورية وعاشت وحدة الكفاح العالمي
المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والثورة المضادة العالمية ..

٢١ - ٢ - ١٩٦٩

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

٥	المقدمة
	الفصل الأول :
١١	حركة القوميين العرب في مرحلة النشأة
	الفصل الثاني :
٢٧	فرع الحركة اللبناني خلال الخمسينات
	الفصل الثالث :
٤٥	الحركة في لبنان بين ١٩٦٣ و ١٩٦٧
	الفصل الرابع :
٧٢	مقدمات نشوء التيار الماركسي اللينيني
	الفصل الخامس :
٨٣	المؤتمر القطري للفرع اللبناني عام ١٩٦٨
	الفصل السادس :
١١٢	انبثاق التنظيم الماركسي اللينيني عام ١٩٦٩
	الفصل السابع :
١٣٠	لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟
	ملحق رقم ١ :
١٥٦	بيان شباط ١٩٦٩ المركزي
	ملحق رقم ٢ :
١٩٣	بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

هَذَا الْكِتَابُ

ماذا مثل نشوء حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات،
ومساهمة حقيقة « الدور التاريخي » الذي استطاعت تأديته
فعلياً على امتداد خمسة عشر عاماً ؟

كيف يحلل الفريق الماركسي اللبناني الخارج من الحركة في
لبنان تجربته السياسية السابقة وماضيها الحزبي ؟

لماذا كان تأسيس منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟ وما هو
تحليلها الطبقي السياسي للوضع اللبناني ؟

كيف تفهم المنظمة موضوع « بناء حزب ماركسي لبناني
ثوري جديد في لبنان » ؟

وما هو موقفها من الحزب الشيوعي اللبناني القائم ؟

هذا الكتاب يمثل محاولة للإجابة بأمانة على تلك الأسئلة .
وبه تحقق المنظمة خطوتها الأولى على طريق الاسهام في بناء
حزب الطبقة العاملة في لبنان .

الشمع : ٣٥٠ ق. ل.

٤٥٠ ق. س.

دَارُ الطَّلِيعَةِ للطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

بَیروت

Mouyn